COMESA
Competition Commission

لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

التقرير السنوي

رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا

الرؤية

أن نكون مركزا متميزا لتنظيم المنافسة وحماية المستهلك بحلول عام 2030.

المهمة

تعزيز الأسواق التنافسية وتعزيز رفاهية المستهلك داخل السوق المشتركة عن طريق منع وحظر الممارسات التجارية المانعة للمنافسة وحماية المستهلكين، وبالتالي تعميق التكامل الإقليمي.

القيم الجوهرية

في تنفيذهم لمهمتهم، فإن مجلس المفوضين والإدارة وموظفي لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا يسترشدون بالقيم التالية:

النزاهة: يجب أن نحافظ على النزاهة من خلال العمل بطريقة عادلة وشفافة وأخلاقية وصادقة وطاردة للفساد.

الكفاءة: يجب أن نقدم الخدمات في الوقت المناسب وبطريقة فعالة من حيث التكلفة لضمان مساهمة كل مهمة يتم تنفيذها في تحقيق أسواق تنافسية، وتعزيز رفاهية المستهلك، وفي نهاية المطاف التكامل الإقليمي داخل السوق المشتركة.

الفعالية: سنظهر أعلى مستوى من القدرة والرغبة في القيام بالعمل. وسيكون هذا مصحوبا بشغف للتعلم واعتراف بأننا جميعا وكلاء على ثقة الجمهور وعلى هذا النحو فإننا حريصون على تقديم تلك الخدمة العامة.

المساءلة: نحن نضمن المساءلة أمام أصحاب المصلحة في اضطلاعنا بولايتنا وفي عملية صنع القرار.

الاستقلالية: نحن مستقلون في تنفيذ ولايتنا واتخاذ قراراتنا دون أي تأثير من أي كان.

التطور المستمر: سنتبنى ونحافظ على ثقافة الابتكار والاستجابة للتغيير وأفضل الممارسات.

التعاون: سنعمل من خلال التعاون الوثيق والمساعدة المتبادلة مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

المحتويات

رؤيتنا ورسالتنا وقيمنا 0
رسالة رئيس مجلس الإدارة 4
مجال تركيزنا 8
مجلس المفوضين 9
الأمانة 10
العلامات البارزة لتدخلات اللجنة في السوق في عام 2023 22
تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاهية المستهلك في السوق المشتركة 22
تعزيز الإنفاذ 48
المناصرة والتعاون الاستراتيجي 56
التعزيز المؤسسي 69
القدرة التنظيمية للجنة التنسيق المجتمعية 69
آفاق المستقبل 72

قائمة الأشكال

الشكل 1: حالات الاندماج التي تم التعامل معها حسب النتيجة / التقرير في عام 2023 مقارنة بعام 2022 23
الشكل 2: حالات الاندماج حسب القطاع الاقتصادي 2023 مقارنة بعام 2022 24
الشكل 3: الدول الأعضاء المتأثرين بحالات الاندماج..... 24
الشكل 4: الممارسات التجارية التقييدية حسب النوع..... 32
الشكل 5: الممارسات التجارية التقييدية حسب القطاع 33
الشكل 6: الدول الأعضاء المتضررين من الحالات..... 34
الشكل 7: حالات المستهلكين التي تم التعامل معها في عام 2023 مقارنة بعام 2022..... 38
الشكل 8: الدول الأعضاء المتضررين من الحالات..... 40

الجدول 1: اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة في عام 2023
25

المختصرات

ABA	نقابة المحامين الأمريكية
ACF	منتدى المنافسة الأفريقي
AFCAC	لجنة الطيران المدني الأفريقية
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
AU	الاتحاد الأفريقي
CAK	هيئة المنافسة في كينيا
CARICOM	جماعة الكاريبي والسوق المشتركة
CBC	مجلس أعمال الكوميسا
CC	لجنة المنافسة في موريشيوس
CCJ	محكمة العدل التابعة للكوميسا
CCPC	لجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك
CCRED	مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية
CFTC	لجنة المنافسة والتجارة العادلة
COMESA	الكوميسا
COMFWB	اتحاد المرأة في الأعمال التجارية بالكوميسا
CID	**لجنة القرارات الأولية**
CTC	لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا والتعريفة
EAC	جماعة شرق أفريقيا
EAEU	الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية
ECA	جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية
EC	المفوضية الأوروبية
EEC	اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية
EU	الاتحاد الأوروبي
FTC	لجنة التجارة العادلة في سيشيل
ICN	شبكة المنافسة الدولية
ICPEN	الشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ القانون
LAZ	جمعية القانون في زامبيا
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
RICA	هيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا
SADC	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
TFTA	منطقة التجارة الحرة الثلاثية
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

رسالة رئيس مجلس الإدارة

يشرفني أن أقدم التقرير السنوي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا لعام 2023. ويسلط التقرير الضوء على التحديات والإنجازات التي حققتها اللجنة اتساقا مع أهدافها الاستراتيجية المتضمنة في الخطة الاستراتيجية 2021-2025. ويحظى عام 2023 بأهمية خاصة حيث يمثل نقطة منتصف الطريق منذ أن بدأت اللجنة في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الحالية ويشهد مرور عشر سنوات على بدء نشاطها وعلى إنفاذ قوانين المنافسة والمستهلك في السوق المشتركة.

وفي العام قيد الاستعراض، شهد الاقتصاد العالمي أزمات متعددة ساهمت في تباطؤ النمو. وبلغ النمو الاقتصادي العالمي 3.0% بحسب صندوق النقد الدولي (IMF)، نزولا من 3.5% في عام 2022. وشهدت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية انخفاضا أقل بكثير من 4.1% في 2022 إلى 4.0% في 2023. وفي أفريقيا جنوب الصحراء أدت صدمة التضخم التي أعقبت التوترات السياسية بين روسيا وأوكرانيا إلى ارتفاع أسعار الفائدة للسيطرة على أسعار الصرف. ولم يسلم إقليم الكوميسا من عدم استقرار الاقتصاد الكلي العالمي. وطبقا لصندوق النقد العالمي، انخفض الناتج المحلي الإجمالي في الكوميسا من 5.9% في 2022 إلى 5.2% في 2023. أما متوسط التضخم السنوي فقد سجل 20.8% ارتفاعا من 19.5% المسجلة في 2022. وقد تأثرت عمليات الكوميسا بصفة عامة جراء تحديات الاقتصاد الكلي، وعلى وجه الخصوص المنافسة وإنفاذ قوانين حماية المستهلك.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهتها اللجنة خلال العام، إلا أنها حققت إنجازات ملحوظة في اضطلاعها بمهامها. وفي **العام قيد الاستعراض**، واصلت اللجنة تعزيز سعيها للتحقيق في السلوك المناهض للمنافسة في السوق المشتركة وحظره. وتلقت اللجنة طلبا واحدا للحصول على تصريح باتفاقية في قطاع الطيران وكذلك واصلت التحقيقات في الممارسات المانعة للمنافسة اعتبارا من عام 2022 في قطاع المشروبات الكحولية والنقل والخدمات اللوجستية وقطاع الصحة. كذلك، تم الانتهاء من بعض التحقيقات العالقة منذ فترة طويلة في حقوق البث التلفزيوني لمسابقات الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (CAF) وفرضت اللجنة غرامات على الأطراف لانتهاكهم لوائح المنافسة في الكوميسا ("اللوائح"). وعلى صعيد عمليات الاندماج، تمت الموافقة على معظم المعاملات دون قيود بينما تمت الموافقة على عدد قليل منها بشروط. وحظرت اللجنة معاملة واحدة حيث خلصت إلى أنه من المرجح أن تؤدي المعاملة إلى انخفاض كبير في المنافسة في السوق المشتركة. وفيما يتعلق بقضايا حماية المستهلك، قامت اللجنة بالتحقيق في قضايا المستهلكين في قطاع الطيران وصناعات المشروبات القائمة على الألبان وحلها. كما أصدرت تنبيهات للمستهلكين، فضلا عن سحب منتجات لحماية رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة.

عمل مجلس إدارة اللجنة مع جميع الأعضاء الثلاثة عشر خلال الفترة قيد الاستعراض، حيث عقدت اجتماعات مجلس الإدارة واللجان فعليا وافتراضيا للوفاء بولاية اللجنة. ولضمان زيادة فعالية اللجنة في عملياتها، فقد قامت بمراجعة وتعديل بعض أدوات الإنفاذ والمبادئ التوجيهية والقواعد الإدارية. كذلك، وضعت اللجنة داخليا اللمسات الأخيرة على التعديلات المقترحة على اللوائح والتي ستخضع لمشاورات أصحاب المصلحة في الربع الثاني من عام 2024. ويعد هذا معلما هاما لأن اللوائح بقيت سارية المفعول منذ عام 2004 دون أي تعديل كبير. وتم الانتهاء من المبادئ التوجيهية لتحديد الغرامات والجزاءات الإدارية لتوفير التوجيه والشفافية للشركات بشأن الإجراءات التي ستتبعها اللجنة عند فرض الغرامات والعقوبات. كما وضع المجلس الوزاري للكوميسا قواعد لدعم وظائف اللجنة الإدارية وهي قواعد المشتريات والقواعد المالية وقواعد تعيين مجلس الإدارة واعتمدها. كما قام المجلس بتعديل ميثاقه ليصبح أكثر كفاءة في الاضطلاع بمهامه.

تواصللجنة دعم الدول الأعضاء من خلال تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات، بهدف ضمان أن تصبح الدول الأعضاء فعالة في إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك على المستوى الوطني وكذلك دعم تنفيذ اللوائح في ولاياتها القضائية. وفي عام 2023، واصلت اللجنة مساعدة الدول الأعضاء في تطوير وتعديل القوانين وتطوير وتعديلات المبادئ التوجيهية، ودعم الهيكل المؤسسي في الدول التي ليس لديها مؤسسات بعد وكذلك تدريب مسؤولي القضايا والإدارة ومجالس سلطات المنافسة الوطنية.

ولم تكن إنجازات اللجنة لتتحقق لولا الدعم المقدم من شركاء التعاون. لذلك، لا يسعني إلا أن أشكر شركاء التعاون الذين يدعمون بعض أنشطة اللجنة خاصة تلك المتعلقة بالمساعدة الفنية وبناء القدرات. ومن شركاء التعاون أمانة الكومنولث والاتحاد الأوروبي ولجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية ووزارة العدل الأمريكية ومؤتمر الأمم المتحدة بشأن التجارة والتنمية (أونكتاد)

وأنا أدرك التعاون المستمر مع المؤسسات المتعددة مثل أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمكتب الإقليمي للاتحاد الأفريقي في أفريقيا الجنوبية وشبكة المنافسة الدولية ورابطة المحامين الأمريكية ورابطة المحامين الدولية ولجنة الطيران المدني الأفريقية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجامعة جوهانسبرج ومركز لوائح المنافية والتنمية الاقتصادية والشبكة الدولية لإنفاذ حماية المستهلك واللجنة الاقتصادية لأوراسيا ولجنة المنافسة الكاريبية ومنتدى المنافسة الأفريقي.

وأخيرا، أود أن أشكر مجلس المفوضين وإدارة اللجنة وموظفيها على تفانيهم والتزامهم بخدمة اللجنة. ولقد ارتقى المفوضون إلى مستوى المهمة الضخمة المتمثلة في الفصل في القضايا وتقديم التوجيه بشأن السياسات حول أنشطة اللجنة. وبطبيعة الحال، لم يكن ذلك ممكنا بدون العمل الاستثنائي الذي قدمته إدارة اللجنة. وبوسعي أن أبلغكم بثقة أن جميع الأطراف قد ارتقوا إلى مستوى المهمة كما هو منتظر منهم.

المفوض إلين روبارانجاندا

رئيس مجلس إدارة لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

كلمة الرئيس التنفيذي

نفذت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا خطة عمل عام 2023 والتي وضعت اتساقا مع الخطة الاستراتيجية 2021-2025 والتي تركز على أربعة أهداف استراتيجية، وهي: (1) تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورعاية المستهلك في السوق المشتركة؛ (2) تعزيز الإنفاذ، والمناصرة والتعاون الاستراتيجي؛ (3) تدعيم البحث؛ و(4) التدعيم المؤسسي. وتتسق تلك الأهداف الاستراتيجية مع المادة 55 من معاهدة الكوميسا ولوائح تنظيم المنافسة بالكوميسا. وللاحتفال بتلك العلامة الفارقة، نفذت اللجنة عدة أنشطة تبلورت في المناسبة الرئيسية وهي مؤتمر الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة والمقام لأصحاب المصلحة جميعهم. وتشمل الأنشطة المنفذة التي تختتم بالمؤتمر زراعة الأشجار والتبرع لضحايا الإعصار في ملاوي. وقد شهد المؤتمر الذي عقد في مايو حضورا لافتا من أصحاب المصلحة وشركاء اللجنة من جميع أنحاء العالم، وساهم في تعزيز الترويج للجنة كإحدى أكثر سلطات المنافسة الإقليمية تقدما في أفريقيا وبالتأكيد ضمن الأكثر تقدما في العالم حيث تحل ثانيا بعد المفوضية الأوروبية.

في العام قيد الاستعراض، تم الإخطار بما مجموعه ستة وثلاثين (36) معاملة اندماج، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 40.9% عن عام 2022. ومن بين عمليات الاندماج التي تم الإخطار بها، تمت الموافقة على 26 عملية اندماج دون قيود، وتمت الموافقة على عمليتين بشروط، بينما رفضت عملية اندماج واحدة لأن سبل الانتصاف التي وفرها الطرفان لم تكن كافية لتفادي الآثار المانعة للمنافسة التي تم تحديدها. وتم ترحيل ما تبقى من عمليات الاندماج إلى عام 2024. وتكفي الإشارة إلى أن عدد عمليات الاندماج التي تم تقييمها في عام 2023 كان أقل من عام 2022 لأنه في عام 2022 تلقت اللجنة أكبر عدد من عمليات الاندماج بصورة غير مسبوقة خلال السنوات العشر بسبب التعافي من جائحة كورونا من الشركات التي اختارت عمليات الاندماج والاستحواذ للحفاظ على عملياتها. وبحلول عام 2023 كانت الشركات قد استقرت وجاء عدد عمليات الاندماج التي تم تقييمها في حدود المتوسطات السنوية للسنوات السابقة باستثناء عام 2022. وفي عام 2023، حدثت معظم عمليات الاندماج في قطاعات الطاقة والبترول والخدمات المصرفية والمالية والزراعة. وفي العام نفسه، واصلت اللجنة تحقيقاتها في الممارسات التجارية التقييدية مع سبع (7) حالات أثر معظمها على النقل والتخزين والخدمات اللوجستية. وتم التعامل مع تسع (9) قضايا تتعلق بحماية المستهلك، وكانت معظم الحالات في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتصنيع والصناعات الدوائية. وفي العام قيد الاستعراض، حظرت اللجنة اندماجا مناهضا للمنافسة بين أكزو نوبل إن في، وكانساي بلاسكون إيست أفريكا المحدودة وكانساي بلاسكون أفريكا المحدودة. وكان القرار مهما للحفاظ على المنافسة في سوق الطلاء التجميلي لصالح المستهلكين. كما وافقت اللجنة على الاندماج بين هاينيكن وناميبيا بريواريز المحدودة وديستل جروب القابضة الخاضع لتصفية العلامة التجارية سترونجبو التابعة لهاينيكن. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تحظر فيها اللجنة اندماجا والمرة الثانية التي توافق فيها على اندماج خاضع لتصفية استثمارات. كما فرضت اللجنة غرامات على الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ومجموعة بي إن سبورتس الإعلامية بقيمة **300,000 دولار أمريكي** لكل منهما لانتهاكهما المادة 16 من اللوائح. وتعكس هذه القرارات جهود اللجنة في تعزيز المنافسة وتعزيز رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة.

علاوة على ذلك، وبعد إنشاء وحدة البحوث والسياسات والمناصرة، أجرت اللجنة أبحاثا في أسواق الزراعة والأغذية لتحديد أي مخاوف محتملة تتعلق بالمنافسة والمستهلكين في القطاع والتدابير التي ينبغي اتخاذها لتعزيز المنافسة في هذا القطاع. وقد ركز البحث الذي تم إجراؤه بالتعاون مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية (CCRED) على الأسمدة والزيوت النباتية في سبع من الدول الأعضاء وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وكشفت الأبحاث أن الأسواق كان يهيمن عليها عدد قليل من اللاعبين الكبار وكانت مركزة للغاية. وكانت أسعار السلع الأساسية مرتفعة نسبيا مقارنة بأسواق البلدان المتقدمة الأخرى وسجلت هوامش أسعار عالية جدا. وكشفت البحوث كذلك أن هناك قضايا تتعلق بالسياسات العامة تنفذها حكومات بعض الدول الأعضاء ولها تأثير على تنمية الأسواق وعلى التجارة عبر الحدود تحتاج إلى معالجة. وستسعى اللجنة جاهدة لمعالجة هذه القضايا وإشراك أصحاب المصلحة خلال عام 2024

ولتعزيز الشفافية والمساءلة أمام الجمهور، فقد عقدت اللجنة أول مؤتمر صحفي لها على الإطلاق حيث قدمت معلومات لوسائل الإعلام عن بعض قضايا المنافسة والمستهلكين التي عالجتها، والقرارات المتخذة بشأن بعض الحالات وأهمية ولايتها في تعزيز التكامل الإقليمي. ومنذ ذلك الحين، جعلت اللجنة هذا الحدث سمة دائمة على جدول أعمالها السنوي.

واتساقا مع وظائفها المتمثلة في تعزيز قوانين ومؤسسات المنافسة الوطنية على النحو المنصوص عليه في اللوائح، قدمت اللجنة المساعدة الفنية وبناء القدرات إلى عدة دول أعضاء. وركزت المساعدة الفنية وبناء القدرات على تطوير وتعديل القوانين لبلدان مثل إثيوبيا وملاوي وجيبوتي. كما قدمت اللجنة دورات تدريبية متخصصة لمسؤولي القضايا وأعضاء مجلس الإدارة في بوروندي وإثيوبيا ومدغشقر وموريشيوس ورواندا وأوغندا وزيمبابوي، بينما دربت ورشة العمل السنوية لمسؤولي القضايا مسؤولي قضايا من ثمانية عشر (18) دولة عضو. ولأول مرة، تم إشراك ليبيا للاستفادة من التدريبات والأنشطة الأخرى التي تقوم بها اللجنة. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع مذكرات تفاهم مع بوروندي وليبيا لتعزيز التعاون والتآزر بين المؤسستين.

واصلت اللجنة بناء شبكتها وإقامة علاقات دائمة مع مختلف أصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، تم توقيع مذكرات تفاهم مع اللجنة الأفريقية للطيران المدني (AFCAC) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). علاوة على ذلك، دخلت اللجنة في شراكة مع المنظمة الدولية لاتحادات المستهلكين وهيئة المنافسة في كينيا لاستضافة المؤتمر العالمي الدولي للمستهلكين بنجاح لأول مرة في أفريقيا منذ أكثر من 50 عاما والذي حضره أكثر من 350 مندوبا من جميع أنحاء العالم وترأسه نائب رئيس جمهورية كينيا.

ومع اعتماد بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن سياسة المنافسة ونشوء الحاجة إلى تعاون أكثر فعالية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية لدعم تنفيذ البروتوكول، فقد نظمت اللجنة أول اجتماع على الإطلاق للجماعات الاقتصادية الإقليمية لمناقشة الآثار المترتبة على إنفاذ المنافسة على المستوى القاري. وكان الهدف من الاجتماع هو وضع ترتيبات تعاون عملي فيما بين وكالات التعاون الإقليمي من أجل الإنفاذ الفعال لقانون المنافسة وحماية المستهلك في القارة. كما عملت اللجنة بصورة جيدة مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في أنشطة بناء القدرات لمنطقة الكوميسا وكذلك المناطق الأخرى.

ولم تكن إنجازات اللجنة لتتحقق بدون دعم وتوجيه مجلس المفوضين والموظفين المجتهدين الذين التزموا بصورة استثنائية بتنفيذ ولاية اللجنة. كما تعرب اللجنة عن امتنانها لأمانة الكوميسا ممثلة في الأمين العام السيدة تشيليشي مبوندو كابوييوي التي واصلت تقديم الدعم إلى اللجنة.

وأخيرا، لم تكن اللجنة لتحقق الإنجازات الواردة ههنا لولا الدعم الذي لا غنى عنه من أصحاب المصلحة جميعهم. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لأصحاب المصلحة كافة على الدعم غير المسبوق. ولا تزاللجنة ملتزمة بالسعي نحو تفعيل أسواق عادلة والمساهمة في أجندة التكامل الإقليمي لصالح جميع المستهلكين في السوق المشتركة وخارجها.

الدكتور ويلارد موييمبا
الرئيس التنفيذي

مجال تركيزنا

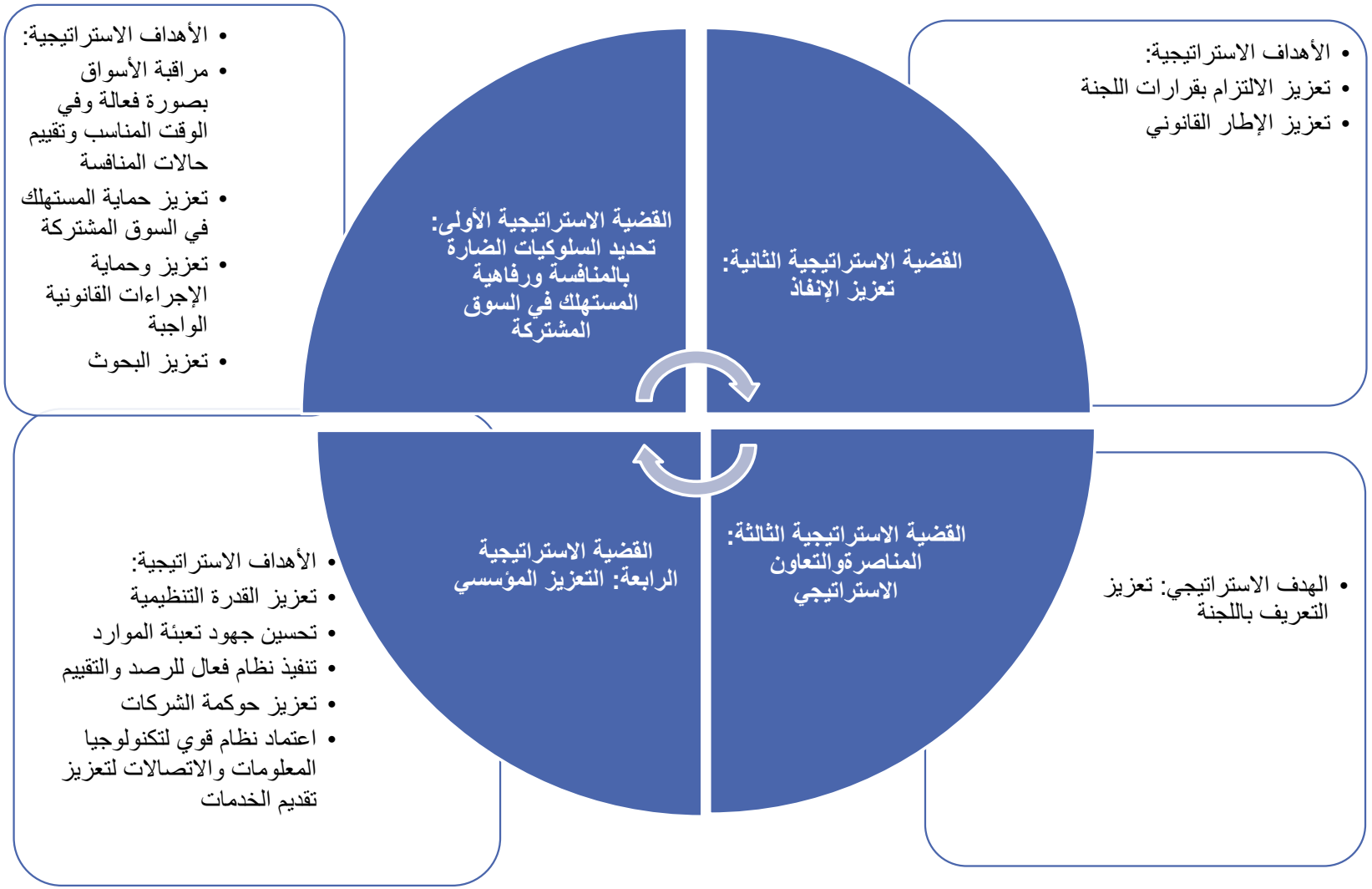

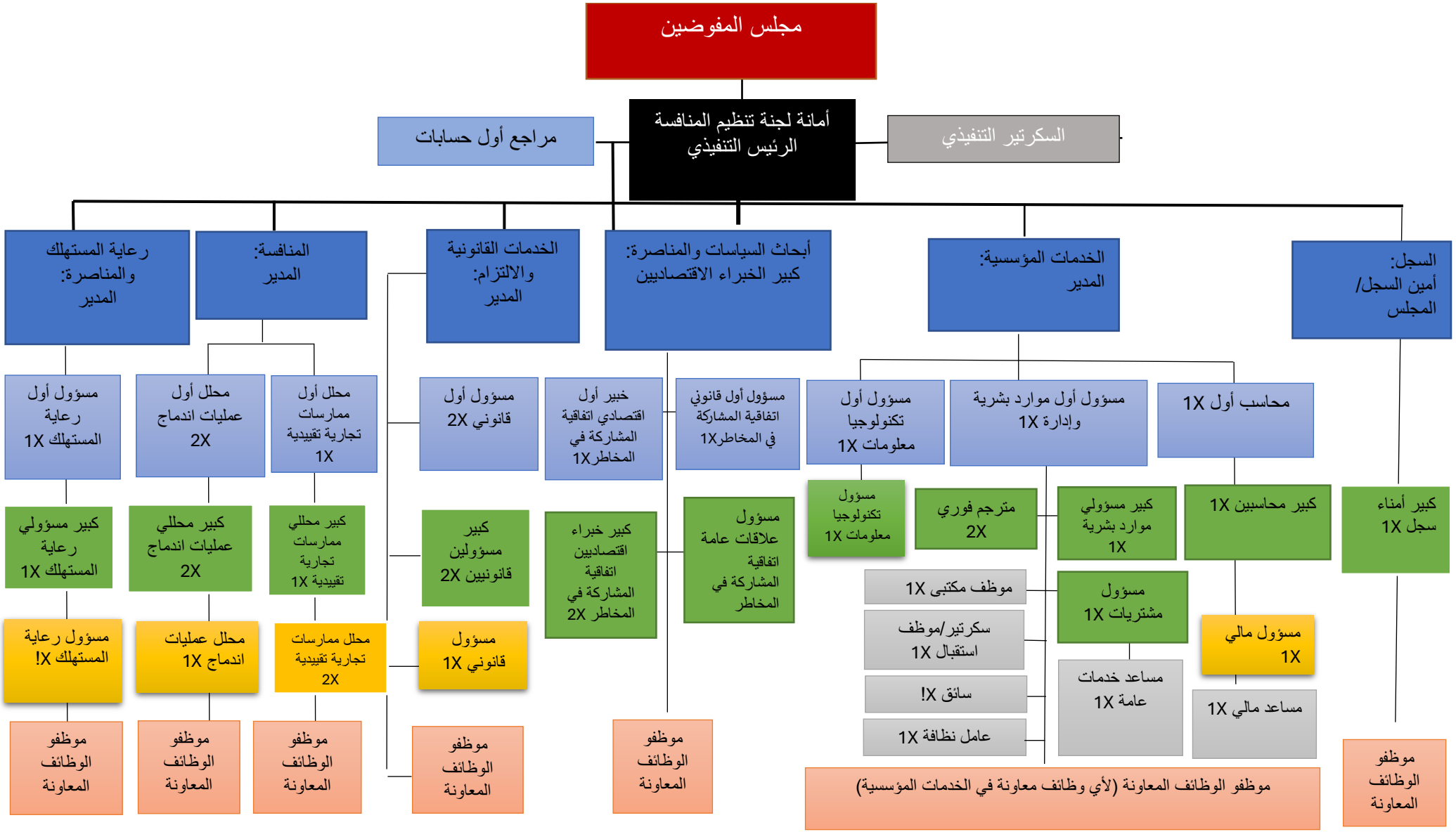
مجلس المفوضين
أمانة لجنة تنظيم المنافسة
الرئيس التنفيذي
مراجع أول حسابات
السكرتير التنفيذي
السجل:
أمين السجل/
المجلس
الخدمات المؤسسية:
المدير
أبحاث السياسات والمناصرة:
كبير الخبراء الاقتصاديين
الخدمات القانونية
والالتزام:
المدير
المنافسة:
المدير
رعاية المستهلك
والمناصرة:
المدير
محاسب أول 1X
مسؤول أول موارد بشرية
وإدارة 1X
مسؤول أول
تكنولوجيا
معلومات 1X
مسؤول أول قانوني
اتفاقية المشاركة
في المخاطر1X
خبير أول
اقتصادي اتفاقية
المشاركة في
المخاطر1X
مسؤول أول
قانوني 2X
محلل أول
ممارسات
تجارية تقييدية
1X
محلل أول
عمليات اندماج
2X
مسؤول أول
رعاية
المستهلك 1X
كبير أمناء
سجل 1X
كبير محاسبين 1X
كبير مسؤولي
موارد بشرية
1X
مترجم فوري
2X
مسؤول
تكنولوجيا
معلومات 1X
مسؤول
علاقات عامة
اتفاقية
المشاركة في
المخاطر
كبير خبراء
اقتصاديين
اتفاقية
المشاركة في
المخاطر 2X
كبير
مسؤولين
قانونيين 2X
كبير محللي
ممارسات
تجارية
تقييدية 1X
كبير محللي
عمليات اندماج
2X
كبير مسؤولي
رعاية
المستهلك 1X
موظف مكتبي 1X
مسؤول
مشتريات 1X
مسؤول مالي
1X
سكرتير/موظف
استقبال 1X
مساعد خدمات
عامة 1X
مساعد مالي 1X
سائق 1X!
عامل نظافة 1X
مسؤول
قانوني 1X
محلل ممارسات
تجارية تقييدية
2X
محلل عمليات
اندماج 1X
مسؤول رعاية
المستهلك 1X!
موظفو
الوظائف
المعاونة
موظفو الوظائف المعاونة (لأي وظائف معاونة في الخدمات المؤسسية)

مجلس المفوضين

المجلس هو اللجنة العليا للسياسات وإصدار الأحكام في اللجنة وله اختصاص اتخاذ القرارات بشأن القضايا المحالة إليه من أمانة اللجنة. وهو يحدد سبل الانتصاف المناسبة للتصدي لأي ممارسات مانعة للمنافسة أو مسائل حماية مستهلك يتم تحديدها. يتكون المجلس من ثلاثة عشر (13) عضوا كحد أقصى يعينهم المجلس الوزاري من الدول الأعضاء في الكوميسا. وتم تعيين ثلاثة من المفوضين وفقا للمادة 13 (4) من اللوائح كأعضاء في لجنة القرارات الأولية. ويتمثل دور لجنة القرارات الأولية في الفصل في قضايا المنافسة والمستهلكين المعروضة على اللجنة واتخاذ قرارات بشأنها. ويجوز استئناف قرارات لجنة القرارات الأولية أمام مجلس الطعون وفقا لقواعد إجراءات مجلس الطعون لعام 2017. ولضمان الاستقلال والحياد بين هيئتي التقاضي هاتين، فإن أعضاء لجنة القرارات الأولية الثلاثة (3) ليسوا جزءا من أعضاء مجلس الطعون الذين يجلسون للنظر في الاستئنافات. ويتشكل أعضاء مجلس الطعون من مجلس المفوضين. ولزيادة ضمان المساءلة والإجراءات القانونية الواجبة، فإن قرارات مجلس الطعون قابلة للاستئناف أمام محكمة العدل التابعة للكوميسا.

رئيس مجلس الإدارة، المفوضة إلين روبارانجاندا

المفوضة إلين روبارانجاندا هي الرئيس الحالي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا اعتبارا من سبتمبر 2021. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الاقتصاد ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة زيمبابوي. ولديها خبرة واسعة في تحليل الاقتصاد الكلي والمشتريات العامة وتحليل التعريفات التجارية وسياسة وقانون المنافسة.

وبصفتها ممارسا للتجارة والمنافسة، قهي ترأس حاليا لجنة المنافسة والتعريفات (CTC) في زيمبابوي. وخلال فترة ولايتها، نجحت في تعزيز رؤية لجنة المنافسة والتعريفات ومراجعة قانون المنافسة لمواءمته مع أفضل الممارسات الدولية. وقبل انضمامها إلى اللجنة، عملت في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية ومجلس المشتريات الحكومية.

نائب الرئيس، المفوض بريان موليتامبو لينجيلا

يشغل المفوض بريان موليتامبو لينجيلا منصب المدير التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا (CCPC). وقد شغل سابقا منصب مدير عمليات الاندماج والاحتكار، ومدير الكارتلات والممارسات التجارية التقييدية ومدير حماية المستهلك في المؤسسة ذاتها. وبصفته مديرا لحماية المستهلك، كان مسؤولا عن حماية المستهلكين في زامبيا من الممارسات التجارية غير العادلة، حيث عمل كبديل معين من زامبيا لحماية المستهلك في الأونكتاد. وقد تحدث على نطاق واسع محليا وإقليميا وعالميا حول قضايا المنافسة وحماية المستهلك تحت رعاية شبكة المنافسة الدولية ICN والشبكة الدولية لحماية المستهلك وإنفاذ لوائح المنافسة ICPEN واللجنة والحوار الأفريقي حول حماية المستهلك. وفي عام 2015، شغل منصب زميل زائر دولي في لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية USFTC. ومنذ عام 2018، شغل منصب مفوض في مجلس مفوضي اللجنة. بين عامي 2018 و2021، عمل المفوض لينجيلا كعضو في لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية ولجنة القرارات الأولية. وهو يشغل حاليا منصب نائب رئيس مجلس مفوضي اللجنة ورئيس لجنة البناء وعضو لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية في المجلس.

المفوض السفير ميسجانو أرجا مواش

يشغل المفوض السفير ميسجانو أرجا مواش منصب وزير الدولة بوزارة الخارجية لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية. وقد شغل سابقا منصب المدير العام لمجموعة إثيو إنجنيرنج في إثيوبيا من ديسمبر 2021 إلى ديسمبر 2022، ووزير الدولة بوزارة التجارة والصناعة من أكتوبر 2018 إلى نوفمبر 2021 ووزير الدولة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في إثيوبيا من مايو إلى أكتوبر 2018. وقد شغل منصب رئيس ديوان رئيس وزراء إثيوبيا، معالي هايلي مريم ديسايين وسعادة أبي أحمد. وفي الفترة من ديسمبر 2011 إلى نوفمبر 2017، شغل منصب سفير فوق العادة مفوض ومبعوث خاص لدولتي قطر والإمارات العربية المتحدة. ومن يوليو 2010 إلى سبتمبر 2013، عمل قنصلا عاما لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية في دبي والإمارات الشمالية، كما قاد مديرية شؤون الأمن القومي الحدودي والموارد العابرة للحدود، والحوكمة الإقليمية، وشؤون العدالة وحقوق الإنسان والسياسات، ومديرية المعلومات والتحليل. وشغل السفير ميسجانو أيضا منصب نائب رئيس البلدية ورئيس مكتب مدينة أديس أبابا للإعلام والثقافة وعضو المجلس الوزاري ونائب رئيس مجلس الألفية في أديس أبابا من عام 2006 إلى مايو 2008. ويعمل المفوض مواش حاليا عضوا في لجنة المراجعة والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

المفوض السناتور دانسون مونجاتانا

المفوض دانسون بويا مونجاتانا هو عضو في مجلس الشيوخ عن مقاطعة نهر تانا في كينيا ومستشار أول ومؤسس مونجاتانا وشركاه للمحاماه. وقد عمل كبرلماني في جمهورية كينيا ممثلا لدائرة جارسن الانتخابية. في 2013-2014، شغل منصب رئيس هيئة الموانئ الكينية، كما شغل منصب المساعد الخاص لكبير المستشارين السياسيين لمكتب الرئيس في عام 2013. وقد اكتسب خبرة في تخصصات مختلفة كبرلماني أثناء عمله كمساعد وزير في حكومة كينيا في الخدمات الطبية والعدل والترابط الوطني والشؤون الدستورية والشؤون الخارجية والأراضي وإدارة المقاطعات والأمن الداخلي وسلطات التنمية الإقليمية. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في القانون والماجستير في قانون التجارة والاستثمار من جامعة نيروبي.

والمفوض مونجاتانا رئيس لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية لمجلس الإدارة وعضو لجنة المالية والإدارية. كما شغل منصب عضو في العديد من اللجان المخصصة التابعة للمجلس.

المفوض لويدز فنسنت نكوما

المفوض لويدز فنسنت نكوما هو المدير التنفيذي للجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي. وقبل ذلك، كان خبيرا محترفا في صياغة سياسة المنافسة وإنفاذها وتطبيقها على المستويين الوطني والإقليمي. وقد عمل سابقا في كل من لجنة المنافسة والتجارة العادلة (CFTC) ولجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا. ولديه خبرة واسعة في العمل على برامج التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية حيث عمل في وزارة التجارة والصناعة وكذلك في القنصلية العامة لملاوي في جوهانسبرج كملحق للتجارة والاستثمار. وهو حاصل على درجة الماجستير ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة من كلية كينجز في لندن. وهو حاصل أيضا على درجة البكالوريوس في العلوم الاجتماعية تخصص الاقتصاد من جامعة ملاوي.

والمفوض نكوما عضو في لجنة القرارات الأولية ولجنة البناء ولجنة الشؤون المالية والإدارة التابعة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

المفوضة تمبيليلي دلاميني

المفوضة تمبيليلي دلاميني عضو في مجلس الإدارة وهي خبير قانوني محنك امتدت مسيرتها القانونية لأكثر من أربعة عشر عاما، عشر منها كانت مع لجنة المنافسة في إيسواتيني (ESCC) حيث تنقلت في مناصب مختلفة. وهي حاليا مستشار قانوني والسكرتير المؤسسي في اللجنة وحاصلة من جملة مؤهلاتها على ليسانس الحقوق (جامعة سوازيلاند)، وماجستير في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي ودبلوم دراسات عليا في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي من كلية كينجز في لندن. كذلك، تم قبولها كمحامية في المحكمة العليا في سوازيلاند في فبراير 2012 ولديها خبرة واسعة في قانون المنافسة والمستهلك بالإضافة إلى مجالات القانون الأخرى، كما عملت في الممارسة الخاصة والخدمة العامة حيث عملت في مكتب المدعي العام.

أثناء عملها في لجنة المنافسة في إيسواتيني، قامت المفوضة دلاميني على مدى السنوات العشر الماضية بتحليل مختلف الوثائق القانونية المقدمة من الأطراف وصياغة الآراء القانونية حول الجوانب العريضة لقانون المنافسة والمستهلك، مما يسهل في نهاية المطاف من اتخاذ قرارات مستنيرة وسليمة من فرق القضايا التي تجري التحقيقات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، قامت المفوضة دلاميني بصياغة المرافعات، وتمثيل لجنة إيسواتيني أثناء الجلسات القضائية، ومساعدة فرق القضايا في مختلف التحقيقات واللجنة في مختلف التحديات القانونية الناشئة عن عملهم. وبصفتها سكرتير مؤسسي، فهي تقدم الدعم القانوني والتوجيه لمجلس إدارة لجنة إيسواتيني ولجانها المعنية بالحوكمة والأخلاقيات والنزاعات والواجبات.

وهي حاليا رئيسة لجنة الشؤون المالية والإدارة وعضو في لجنة القرارات الأولية في لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

المفوض فرانسيس ليبون

يشغل فرانسيس ليبون حاليا منصب السكرتير الرئيسي للتجارة في وزارة المالية والتخطيط الوطني والتجارة في سيشيل. وقبل ذلك، شغل منصب الرئيس التنفيذي للجنة التجارة العادلة في سيشيل. بدأ حياته المهنية في البنك المركزي لسيشيل وشغل منصب كبير مسؤولي الدين المحلي في وحدة الدين العام. شغل منصب مدير التجارة والمبيعات في بنك باركليز في سيشيل قبل انضمامه إلى لجنة التجارة العادلة في ديسمبر 2010 كمحلل أول للمنافسة وتمت ترقيته إلى مدير المنافسة في يناير 2012، إلى نائب الرئيس التنفيذي في عام 2015 وتم تعيينه رئيسا تنفيذيا في عام 2017. كما أنه عضو في مجلس طعون هيئة الخدمات المالية.

المفوض ليبون حاصل على درجة البكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد والمالية والمحاسبة، ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة، ودبلوم في المحاسبة وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة غرب اسكتلندا من خلال جامعة سيشيل. وهو عضو في لجنة البناء ونائب رئيس لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة.

المفوض إسلام تاج السر أحمد الحسن

المفوض إسلام تاج السر هو محام ومستشار قانوني ومدع عام سابق يتمتع بخبرة تزيد على خمسة عشر عاما، منها تسع سنوات من العمل المكثف في العلاجات التجارية والتكامل الإقليمي وتنظيم المنافسة وحماية المستهلك.

حصل على درجة البكالوريوس في القانون ودبلوم في الترجمة القانونية. عمل (في السودان) في وزارة العدل والنيابة العامة ومفوضية المساعدات الإنسانية كأمين سجل عام لمنظمات الإغاثة التطوعية والإنسانية.

والمفوض الحسن عضو في لجنة القرارات الأولية ولجنة البناء ولجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية التابعة لمجلس الإدارة. كما عمل في مجلس الإدارة في العديد من اللجان المخصصة.

المفوضة بياتريس أوواموكيزا

تشغل المفوضة أوواموكيزا حاليا منصب المدير العام لهيئة التفتيش والمنافسة وحماية المستهلك في رواندا (RICA). وقبل توليها هذا المنصب، شغلت منصب المدير العام لخدمات التفتيش وإصدار الشهادات للزراعة والثروة الحيوانية في رواندا (RALIS) التابعة لوزارة الزراعة والموارد الحيوانية (MINAGRI) حيث نسقت أنشطة الصحة والصحة النباتية (SPS) بالإضافة إلى وظائف المنظمة الوطنية لوقاية النباتات (NPPO).

عملت كمسؤول اتصال للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC) لرواندا. كما شغلت منصب عضو مجلس إدارة المجلس الوطني لتنمية الصادرات الزراعية (NAEB) 2012-2015 ونائب رئيس مجلس إدارة مجلس تنمية الموارد الزراعية والحيوانية في رواندا 2015-2018 (RAB). لديها خبرة واسعة في مراقبة الجودة وكذلك المعايير وإنفاذ اللوائح وتشارك بنشاط في تطوير العديد من السياسات واللوائح والمعايير. وهي حاصلة على درجة الماجستير في علوم النبات مع تخصص في أمراض النبات وعلم الحشرات من جامعة واجينجين، هولندا.

وتعمل المفوضة أوواموكيزا رئيسا للجنة المراجعة والمخاطر التابعة للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

المفوض محمود ممتاز (دكتوراه)

يشغل المفوض محمود ممتاز (دكتوراه) حاليا منصب رئيس مجلس إدارة جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية (ECA) منذ يناير 2021. وهو عضو مجلس إدارة هيئة تنظيم قطاع الغاز، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ومرفق الكهرباء المصري، وجهاز حماية المستهلك. كما أنه عضو في اللجنة الاستشارية لمكافحة الإغراق والدعم والضمان.

وقبل توليه منصبه في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شغل منصب أخصائي تنمية القطاع الخاص في مقر البنك الدولي في واشنطن العاصمة حيث كان مسؤولا في الأساس عن العديد من مشاريع سياسات المنافسة وكذلك تنمية القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا. بالإضافة إلى ذلك، فقد شارك بنشاط في إعادة صياغة قوانين المنافسة وأنظمة الإنفاذ في عدد من دول الشرق الأوسط وأجرى العديد من الدورات التدريبية للعديد من أصحاب المصلحة، كما حاضر في قانون المنافسة والاقتصاد في كل من جامعة هامبورج بألمانيا وجامعة القاهرة بمصر.

الدكتور ممتاز حاصل على درجة الدكتوراه في قانون المنافسة والاقتصاد من جامعة هامبورج بألمانيا ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال الدولية من الجامعة الألمانية بالقاهرة.

الدكتور ممتاز هو رئيس لجنة القرارات الأولية وعضو لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية.

المفوض فيبين كمال نوجا

المفوض فيبين نوجا هو رئيس الشؤون القانونية والكارتلات في لجنة المنافسة في موريشيوس (CC). وهو محام، مقيد في نقابة المحامين في إنجلترا وويلز في الجمعية الشرفية لميدل تمبل، لندن، في عام 2006 ومقيد في نقابة المحامين في موريشيوس في يناير 2008. وقد انضم إلى لجنة المنافسة منذ إنشائها في عام 2009. حصل على ليسانس الحقوق (مع مرتبة الشرف) من جامعة لندن ساوث بانك، ثم حصل على ماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة كنت بالمملكة المتحدة وحصل على دورة مهنية في نقابة المحامين (BVC) في جامعة غرب إنجلترا، بريستول، المملكة المتحدة. وهو حاصل أيضا على دبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد لقانون المنافسة ودبلوم الدراسات العليا في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، وكلاهما من كلية كينجز في لندن".

المفوض نوجا كذلك عضو في لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية ولجنة المراجعة والمخاطر التابعة للمجلس.

المفوض أدلبرت إيمانويل بوتو نكايمانا

يشغل المفوض أدلبرت نكايمانا حاليا منصب مستشار وزير التكامل الإقليمي والفرانكوفونية المسؤول عن جماعة شرق أفريقيا (EAC). شغل سابقا منصب وزير مقاطعة ماي ندومبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC) منذ عام 2018. وقبل ذلك، شغل منصب المدير التجاري المسؤول عن الحسابات الرئيسية في شركة ستاندرد تيليكوم حيث تدرج في الرتب من مشرف مبيعات في عام 2007 حتى تركه كمدير تجاري في عام 2018.

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة كينشاسا وتم قبوله في نقابة المحامين في عام 2012. وهو حاصل أيضا على دبلوم الدولة من كلية بوموبي.

المفوض نكايمانا عضو في لجنة المراجعة والمخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

المفوض سام كولوبا واتاسا

المفوض سام واتاسا هو المدير التنفيذي لجمعية حماية المستهلك الأوغندية (UCPA). وهو أيضا رئيس اللجنة الفنية للبترول التابعة لوزارة الطاقة والتنمية المعدنية في أوغندا ومفوض هيئة المنافسة في جماعة شرق أفريقيا. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ماكيري، وهو عضو في معهد تشارترد للتسويق بالمملكة المتحدة.

المفوض واتاسا عضو في لجنة الشؤون المالية والإدارة.

دكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة بحكم منصبه

يمتلك الدكتور ويلارد مويمبا خبرة تزيد عن 19 عاما في مجال المنافسة وإنفاذ قانون المستهلك، مع خبرة واسعة في إنفاذ قانون المنافسة على المستويين الإقليمي والوطني، وكذلك في تطوير قوانين المنافسة وحماية المستهلك والمبادئ التوجيهية والأدلة التشغيلية في الدول الأعضاء في الكوميسا وخارجها. شغل الدكتور مويمبا أيضا منصب رئيس قسم عمليات الاندماج والاستحواذ في لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا وقبل ذلك كان مديرا لعمليات الاندماج والاحتكار في لجنة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا. وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز التدريب على المنافسة في الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وقد شارك بنشاط في تطوير قوانين المنافسة في دول الشرق الأوسط. يحمل الدكتور مويمبا العديد من المؤهلات من بينها درجة البكالوريوس مع التخصص في القانون والاقتصاد من جامعة زامبيا، ودرجة الماجستير في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، من كلية كينجز - لندن ودكتوراه في قانون المنافسة من جامعة كيب تاون

تعرف على فريق الإدارة

الدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي

السيد ستيفين كاموكاما، مدير رعاية المستهلك والمناصرة

السيدة ماري جورور، مدير الخدمات القانونية والالتزام

السيدة ميتي ديميسي ديساسا، أمين السجل

السيد إسحق تاشوا

كبير الخبراء الاقتصاديين

السيد رولاند مانجو، محاسب أول

مدير المنافسة

حوكمة الشركات

إن نجاح اللجنة يمليه حسن إدارتها وممارساتها المؤسسية. وتنطوي حوكمة الشركات في اللجنة على ممارسات وسياسات مختلفة تعتبر حاسمة في ضمان كفاءة صنع القرار والإدارة. ويأتي على رأس نظام حوكمة الشركات هذا مجلس المفوضين (المجلس) ويتمتع بصفة غير تنفيذية. ويضمن مجلس الإدارة وجود المساءلة والشفافية والإجراءات القانونية الواجبة في قرارات اللجنة وأنشطتها الأخرى.

يجتمع مجلس اللجنة بانتظام لتوفير الرقابة التنظيمية والإدارية على اللجنة. ويخضع المجلس للوائح وميثاق المجلس، وأمين سجل اللجنة هو السكرتير. ويضطلع المسجل بمسؤولية ضمان الامتثال لإجراءات المجلس وقواعده. ولتوفير رقابة فعالة وكفؤة على اللجنة، يجوز للمجلس إنشاء لجان وتفويض أي لجنة من هذه اللجان بوظائفها كما يراه ضروريا. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن المجلس يضم أربع لجان لضمان الإشراف الفعال على شؤون اللجنة. وهذه اللجان هي:

1. لجنة القرارات الأولية
2. لجنة المراجعة والمخاطر
3. لجنة الشؤون المالية والإدارة
4. لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية.
5. لجنة البناء

تتولى لجنة القرارات الأولية مسؤولية مراجعة قضايا المنافسة والمستهلك واتخاذ قرارات بشأنها وأنشئت بموجب المادة 13 (4) من اللوائح. وتتشكل لجنة القرارات الأولية من ثلاثة أعضاء.

تعمل لجنة المراجعة والمخاطر على التأكد من أنها تحدد جميع المخاطر التي تتعرض لها اللجنة وتوصي بتدابير لمنع هذه المخاطر أو معالجة آثار المخاطر إذا كانت قد تحققت بالفعل. وتتولى لجنة المراجعة والمخاطر كذلك مسؤولية الحفاظ على أنظمة الرقابة الداخلية وتراقب إطار إدارة المخاطر. وتتشكل لجنة المراجعة والمخاطر من أربعة أعضاء.

تتولى لجنة الشؤون المالية والإدارة مسؤولية التأكد من أن لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا لديها رقابة مالية داخلية وموارد بشرية وسياسات إدارية وأنظمة وإجراءات فعالة وتتمتع بالكفاءة؛ (ب) مراجعة واقتراح الخطط المالية وخطط الموارد البشرية وخطط الإدارة طويلة ومتوسطة وقصيرة المدى للجنة؛ (ج) التأكد من أن اللجنة لديها سيولة كافية للتنفيذ الفعال والرشيد للتفويض الموكل إليها؛ (د) مراجعة التقارير المالية وإصدار التوصيات الملائمة للمجلس؛ (ه) معاونة المجلس في تقديم التوجيه بشأن السياسات والإشراف والاستشارات في المسائل المالية وإدارة الموارد البشرية والإدارة ومسائل الإدارة الرشيدة في اللجنة. وتتشكل لجنة الشئون المالية والإدارة من أربعة أعضاء.

تشرف لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية على تطوير العمليات والأنظمة التي تتعلق بجميع الوظائف الفنية للجنة والتي تشمل المراجعة القانونية. وهي تضع وتوصي للمجلس بالقواعد المتعلقة بالتنفيذ الفعال للوائح. كما توصي للمجلس بآليات مختلفة مثل اللوائح والقواعد لضمان تعزيز المنافسة بفعالية وكفاءة في السوق المشتركة من خلال منع الممارسات المانعة للمنافسة وكشفها وحظرها. وتتشكل لجنة الشئون الفنية والاستراتيجية من أربعة أعضاء.

تشرف لجنة البناء على مشروع بناء مقر اللجنة وإنشاء مركز التدريب على قانون المنافسة والمستهلك في ليلونجوي، ملاوي. ومن المزمع الانتهاء من مشروع البناء في 2026.

وفي الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ولجانه الاجتماعات التالية.

جدول 1: اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة في عام 2023

نوع الاجتماع	عدد الاجتماعات	الفترة الزمنية
اجتماع مجلس الإدارة	خمسة (5)	فبراير ومايو وأغسطس وسبتمبر وديسمبر
مجلس الطعون	أربعة عشر (14)	بين فبراير وديسمبر
لجنة القرارات الأولية	اثنان (2)	فبراير ومايو
لجنة الشؤون المالية والإدارة	اثنان (2)	سبتمبر وديسمبر
لجنة الشؤون الفنية والاستراتيجية	اثنان (2)	يوليو وديسمبر
لجنة البناء	واحد (1)	نوفمبر

تدريب مجلس الإدارة

في سبتمبر 2023، تم تدريب أعضاء مجلس الإدارة على حوكمة الشركات والفصل في القضايا. ويعد تدريب أعضاء مجلس الإدارة أمرا أساسيا لضمان الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك في السوق المشتركة، فضلا عن دعم عمليات اللجنة من خلال توفير التوجيه في مجال السياسات. بالإضافة إلى ذلك، قام بعض أعضاء مجلس الإدارة بزيارة تدريبية لمحكمة المنافسة في جنوب أفريقيا في مايو 2023، بهدف تعزيز قدراتهم على الفصل في قضايا المنافسة.

أعضاء مجلس الإدارة عقب تلقي التدريب على قانون واقتصاديات المنافسة وكذلك الفصل في القضايا في القاهرة، مصر.

الإدارة والموظفون

تتولى الإدارة وموظفي اللجنة مسؤولية العمليات اليومية للجنة ويقدمون توصيات إلى المجلس بشأن التحقيقات التي تجرى وبشأن مسائل السياسات العامة الأخرى. ويتولى المدير والرئيس التنفيذي، الذي يعينه المجلس الوزاري للكوميسا، رئاسة المؤسسة. علاوة على ذلك، تضم الأمانة أربعة أقسام ووحدات أساسية وهي قسم المنافسة (وهو مسؤول عن فحص عمليات الاندماج والاستحواذ والتحقيق في الممارسات التجارية التقييدية وتقرير سبل الانتصاف في حقها)، وقسم حماية المستهلك، وقسم الخدمات القانونية والامتثال، وقسم البحوث والسياسات والمناصرة. وتتألف الأقسام من محامين واقتصاديين خبراء في المنافسة وحماية المستهلك. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأمانة لديها وحدات للإشراف على الشؤون المالية والإدارية ومسائل تكنولوجيا المعلومات.

- بعض موظفي اللجنة في عام 2023

العلامات البارزة لتدخلات اللجنة في السوق في عام 2023

تم تنفيذ أنشطة اللجنة لعام 2023 وفقا لبرنامج العمل السنوي المعتمد لعام 2023 والذي تم تطويره اتساقا مع الخطة الاستراتيجية للجنة. ويلخص هذا القسم الإنجازات الرئيسية للجنة في إطار القضايا الاستراتيجية الأربع (4) للجنة.

الجزء أ

تحديد السلوك الضار بالمنافسة ورفاهية المستهلك في السوق المشتركة

تتمثل الولاية الأساسية للجنة في كشف الممارسات التجارية المانعة للمنافسة ومنعها وحظرها، بما في ذلك عمليات الاندماج المانعة للمنافسة، وحماية المستهلكين من السلوك العدائي من جانب الجهات الفاعلة في السوق التي لها عمليات في السوق المشتركة.

وتنطوي هذه المسألة الاستراتيجية على كشف السلوكيات المانعة للمنافسة وانتهاكات رفاهية المستهلك والقضاء عليها في السوق المشتركة لمنع أي ضرر محتمل للمنافسة وتدهور رفاهية المستهلكين في السوق المشتركة.

تنظيم عمليات الاندماج والاستحواذ

تقوم اللجنة باستعراض عمليات الاندماج والاستحواذ التي تفي بشرط البعد الإقليمي (بأن تكون عمليات في دولتين عضويين على الأقل). وتعلق اللجنة أهمية كبيرة على التقييم الفعال والملائم زمانيا لعمليات الاندماج، من أجل عدم إحباط الأعمال التجارية. وبحسب اللوائح، هناك التزام بإخطار اللجنة بجميع عمليات الاندماج الواجب الإخطار بها لاستعراضها والبت فيما إذا كانت مانعة للمنافسة أو مؤيدة للمنافسة أو محايدة للمنافسة. ويتعين على الأطراف في أي اندماج يجب الإبلاغ عنه إخطار اللجنة في غضون ثلاثين (30) يوما من قرار الطرفين بالاندماج في حالة عدم فرض عقوبات على الأطراف.

ويعني الاندماج واجب الإخطار اندماجا أو اندماجا مقترحا له بعد إقليمي وحجم أعمال سنوي أو قيمة أصول مجمعة أيهما أعلى، عند أو أعلى من العتبات المنصوص عليها في القاعدة الرابعة من القواعد المتعلقة بتحديد عتبات الإخطار بالاندماج وطريقة الحساب ("القواعد المتعلقة بعتبات الإخطار بالاندماج").

وتقدم اللجنة آراء استشارية للأطراف غير المتيقنين مما إذا كانت معاملاتهم قابلة للإخطار من عدمه. وهذا ييسر من التجارة ويضمن توجيه أطراف الاندماج كما ينبغي لتجنب التقاضي المحتمل لعدم الإخطار بمعاملة يجب الإخطار بها. وفي الحالات التي تخلص فيها اللجنة إلى أن المعاملة غير قابلة للإخطار، فإنها تصدر خطاب طمأنة للأطراف المعنيين.

وتمنح خطابات الطمأنة استنادا إلى *جملة أمور منها* معاملة لا تفي بتعريف الاندماج على النحو المنصوص عليه في المادة 23 (1) من اللوائح أو معاملة لا تفي بعتبات الإخطار بالاندماج بموجب القاعدة الرابعة من القواعد المتعلقة بعتبات الإخطار بالاندماج.

عندما ترفض اللجنة طلبا للحصول على خطاب طمأنة، فإنه يتعين على الأطراف إكمال إجراءات إخطار الاندماج على النحو المنصوص عليه في المادة 24 (3) من اللوائح والتي تشمل دفع رسوم إخطار الاندماج المعنية المطبقة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تلقت اللجنة ما مجموعه تسعة وثلاثون (39) معاملة اندماج، ثلاثة (3) منها تلقت خطابات طمأنة وأربعة (4) تبين أنها عير واجبة الإخطار وواحدة (1) أحيلت إلى الدول الأعضاء. وبهذا، تكون لجنة القرارات الأولية قد حلت إحدى وثلاثين (31) حالة في غضون الفترة الزمنية المنصوص عليها في اللوائح.

وتوضح الأرقام أدناه توزيع القضايا التي عالجتها اللجنة في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

شكل 1: حالات الاندماج التي تم التعامل معها حسب النتيجة / التقرير في عام 2013 مقارنة بعام 2022

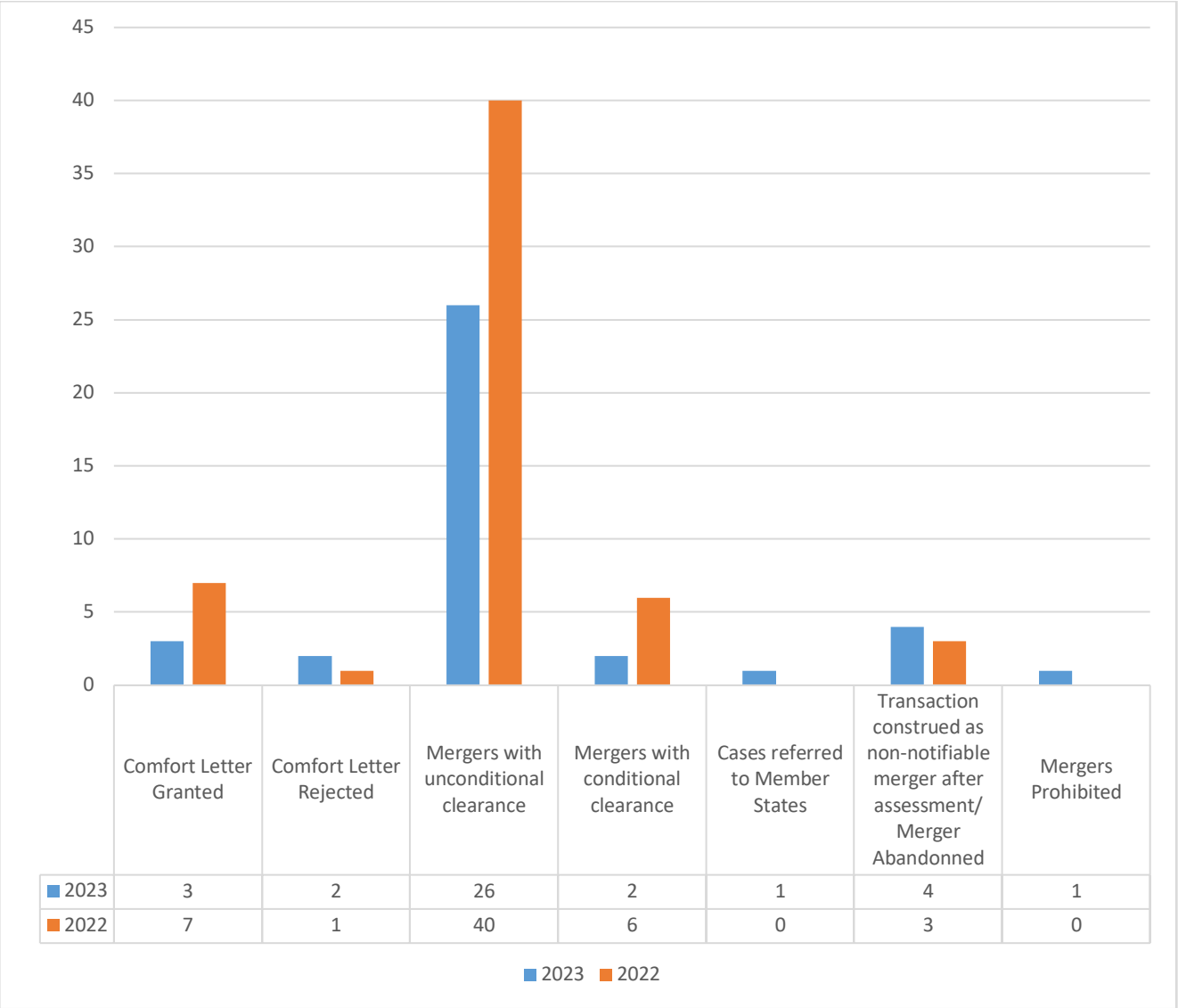

	Comfort Letter Granted	Comfort Letter Rejected	Mergers with unconditional clearance	Mergers with conditional clearance	Cases referred to Member States	Transaction construed as non-notifiable merger after assessment/ Merger Abandonned	Mergers Prohibited
2023	3	2	26	2	1	4	1
2022	7	1	40	6	0	3	0

ويبين الشكل 1 أعلاه حالات الاندماج التي تولتها اللجنة حسب النتيجة/التقرير. ويظهر أنه تم منع حالة اندماج واحدة (1) وإحالة حالة أخرى (1) إلى الدول الأعضاء. وتظهر الأرقام أنه في عام 2023 أجازت اللجنة ست وعشرين (26) معاملة دون شروط وهو انخفاض ملحوظ من أربعين معاملة مسجلة في عام 2022. وبالمثل، انخفض عدد معاملات الاندماج التي تمت الموافقة عليها بشروط من ستة إلى اثنتين بينما ارتفع عدد المعاملات التي تم تفسيرها على أنها غير قابلة للإخطار من ثلاثة إلى أربعة من 2022 إلى 2023 على التوالي.

شكل 2: حالات الاندماج حسب القطاع الاقتصادي 2023 مقارنة بعام 2022

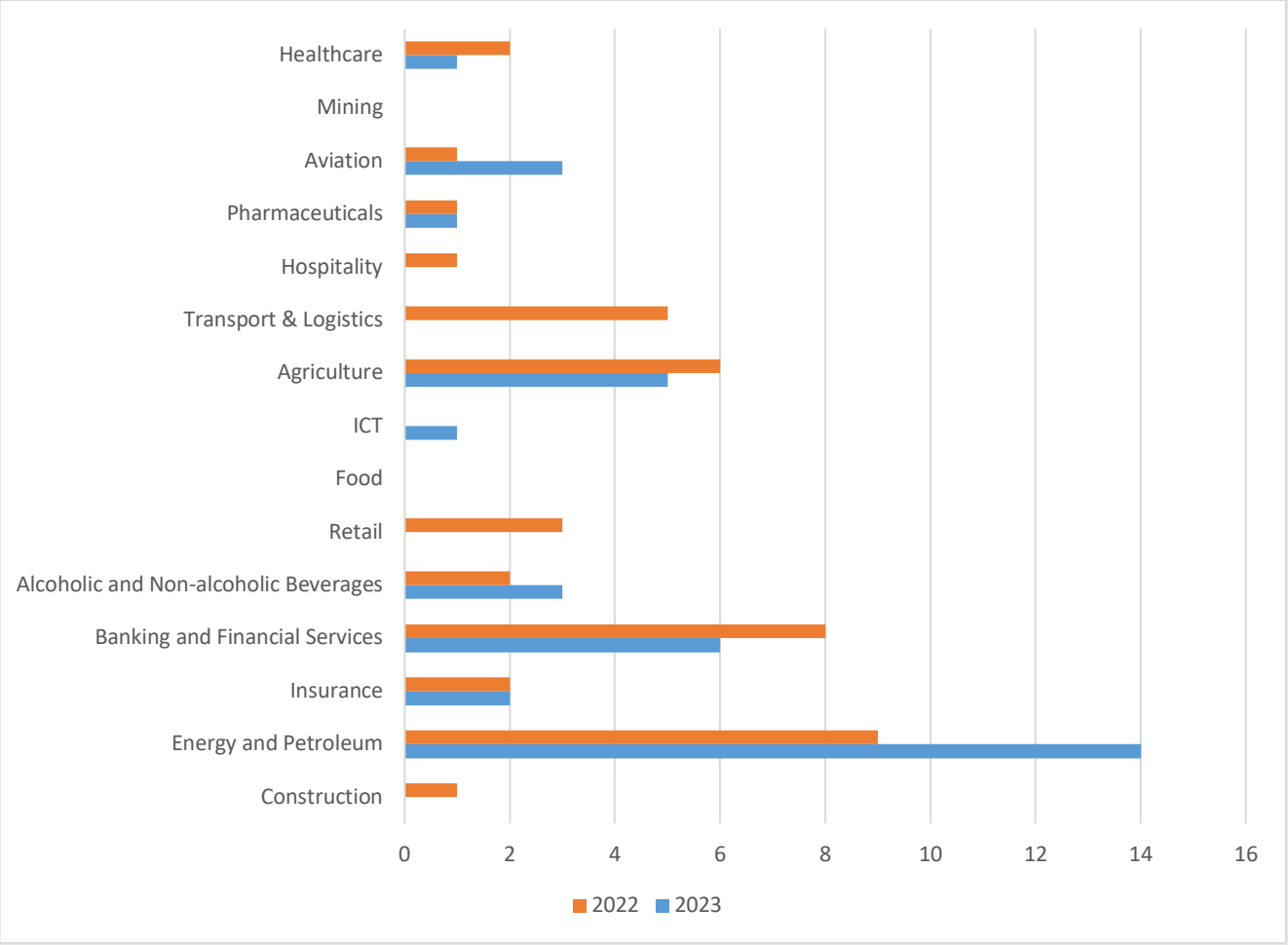

يوضح الشكل 2 أعلاه الحالات حسب القطاع الاقتصادي في عام 2023 مقارنة بعام 2022. ويبين الشكل أن معظم الحالات التي تم التعامل معها في عام 2023 كانت في قطاع الطاقة والبترول بأربعة عشر حالة، يليه الخدمات المصرفية والمالية بست حالات، يليه قطاع الزراعة بخمس حالات، ثم قطاع الطيران والمشروبات الكحولية وغير الكحولية بثلاثة حالات لكل منهما، ثم التأمين بحالتين، بينما جاءت قطاعات الرعاية الصحية والصناعات الدوائية وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بحالة لكل منها. وكانت هناك زيادة في عدد الحالات في قطاع الطاقة والبترول في عام 2023 مقارنة بعام 2022 وكان الوضع كذلك أيضا قطاعات الطيران والمشروبات الكحولية وغير الكحولية. أما القطاعات الأخرى فقد كان عدد الحالات التي تم التعامل معها في عام 2022 أعلى من عام 2023.

شكل 3: الدول الأعضاء المتأثرين بحالات الاندماج:

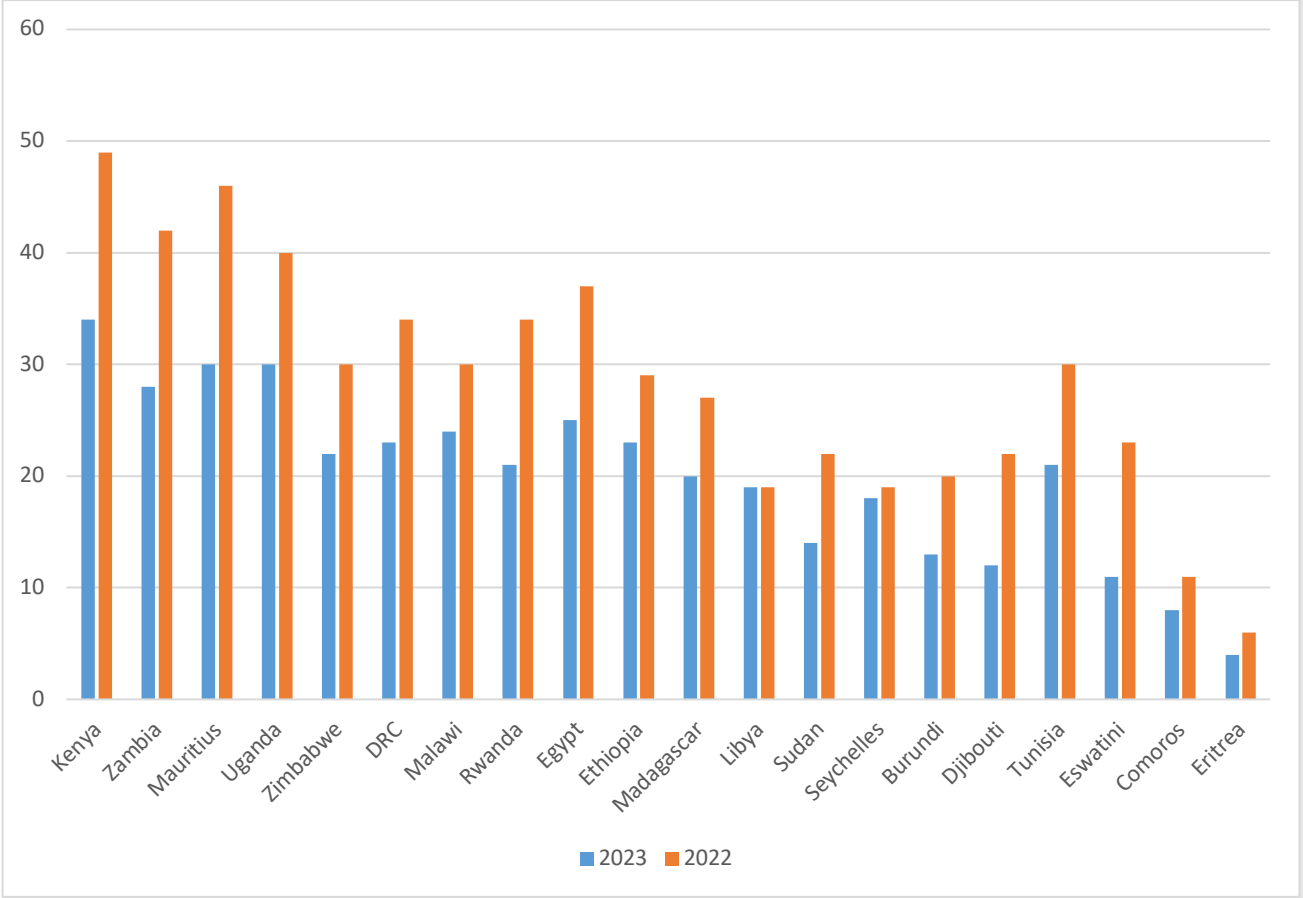

ويبين الشكل 3 أعلاه الدول الأعضاء المتأثرة بحالات الاندماج التي تقيمها اللجنة. وكانت البلدان الأكثر تضررا من الحالات التي تم تقييمها في عام 2023 هي كينيا، تليها موريشيوس وأوغندا، ثم مصر وزامبيا بصورة مشابهة لعام 2022 حيث أثرت معظم الحالات على كينيا وموريشيوس وزامبيا وأوغندا ومصر. والدول الأعضاء التي لديها أقل عدد من الحالات التي تؤثر عليها هي جزر القمر وإريتريا لكل من عامي 2023 و2022.

اندماج يشمل هاينيكن إنترناشيونال المحدودة وناميبيا بريواريز المحدودة ومجموعة ديستل القابضة.

في فبراير 2023، وافقت اللجنة على الاندماج بين هاينيكن إنترناشيونال المحدودة (هاينيكن) وناميبيا بريواريز المحدودة (إن بي إل) ومجموعة ديستل القابضة (ديستل) الخاضعة للتصفية. ويعد هذا هو الاندماج الثاني الذي تفرض فيه اللجنة انتصافا لتصفية استثمارات. وتضمنت المعاملة استحواذ هاينيكن على حصة أخرى في إن بي إل والجمع بين أعمال هاينيكن في جنوب أفريقيا (وتشمل اهتمامها المتزايد بإن بي إل) مع المشروبات الكحولية المنكهة من ديستل والمشروبات الروحية والنبيذ. وقد نشط جميع أطراف الاندماج في إنتاج وتوزيع الأنواع المختلفة من المشروبات الكحولية وبعض المشروبات غير الكحولية داخل السوق المشتركة. وتعرف الأسواق المعنية على أنها البيرة الصافية (وتضم الأسواق الأضيق للبيرة الصافية الممتازة وفوق الممتازة) في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإيسواتيني وكينيا وملاوي وموريشيوس وزامبيا وزيمبابوي؛ والمشروبات الغازية في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعصير التفاح في إيسواتيني وموريشيوس وزامبيا وزيمبابوي.

وكان من الممكن أن يؤدي الاندماج إلى الاحتكار وتقليل المنافسة بصورة كبيرة في سوق عصير التفاح في إيسواتيني وزامبيا وزيمبابوي حيث كان هاينكن وديستل هما الموردان الوحيدان قبل الاندماج. وفي إيسواتيني، كان الأطراف المندمجون منافسين فعالين في أسواق عصير التفاح، وبالتالي فإن المعاملة ستقضي على جميع المنافسين المؤثرين. بينما في زامبيا وزيمبابوي، شكلت علامة هاينكن التجارية حصة صغيرة نسبيا من السوق، إلا أن وجودها في السوق قدم خيارا بديلا للمستهلكين لعلامات ديستل التجارية. واعترفت اللجنة بالحاجة إلى منع أي تركيز آخر أو إزاحة تامة للمنافسة في الأسواق شديدة التركيز. وفي هذا الصدد، في فبراير 2023، أمرت اللجنة بتصفية العلامة التجارية سترونجبو من هاينيكن في غضون 6 أشهر. وسيؤدي تصفية العلامة التجارية سترونجبو إلى إعادة المنافسة في السوق إلى المستوى السائد قبل الاندماج في سوق عصير التفاح. وفي ديسمبر 2023، منحت اللجنة موافقتها على اختيار سايدر هاوس كمشتري للأعمال التي تم تصفيتها، ووافقت على ترخيص التصفية بعد إجراء التعديلات المطلوبة، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على المبيعات السلبية داخل السوق المشتركة.

كذلك، فرضت اللجنة شروطا سلوكية أخرى، لا سيما في سوق البيرة الصافية. ففي زيمبابوي، سيطر التعهد المستهدف سيطرة مشتركة على أحد الموزعين، والشريك الآخر هو كيان يسيطر عليه منافس رئيسي لهاينيكن في قطاع البيرة الصافية. ولاحظت اللجنة أن الموزع لم يشارك في توزيع البيرة، وأن هناك تفاوتا كبيرا في حصته السوقية واختلافات كبيرة في نموذج الإنتاج/التوزيع بين هاينكن ومنافستها في زمبابوي كان من شأنها أن تجعل التنسيق غير مرجح نتيجة للاندماج. غير أن هاينكن والمنافس تنافسا كذلك عبر عدد من فئات المشروبات الأخرى في مناطق أخرى، مما كان يمكن أن يزيد من الحوافز التي تدفع هؤلاء الأطراف إلى الاتفاق على استراتيجياتهم التنافسية في زيمبابوي لتجنب أي إجراء انتقامي في الأسواق الأخرى. وللتخفيف من هذا الخطر، التزم الطرفان بما يلي: (أ) لن يشارك مدير هاينكن الذي يعمل في مجلس إدارة الموزع في شؤون أعمال البيرة في هاينكن، و (ب) لن يتم توفير العلامات التجارية للبيرة الخاصة بهاينكن من خلال الموزع طالما أن هاينكن تمتلك أسهم أقلية في الموزع المذكور.

وبالنظر إلى شعبية العلامات التجارية لعصير التفاح من ديستل في السوق المشتركة، فقد تم منع الأطراف المندمجين أيضا من اشتراط شراء الموزعين لعصير التفاح الأكثر مبيعا من ديستل عند شراء بيرة هاينيكن في إيسواتيني وزامبيا وزيمبابوي لمدة خمس سنوات بعد الاندماج. وقدم الأطراف المندمجون أيضا التزامات فيما يتعلق بالتزاماتهم بموجب اتفاقات التوزيع القائمة والاحتفاظ بالموزعين الداخليين في زمبابوي، لمعالجة شواغل المصلحة العامة في زمبابوي.

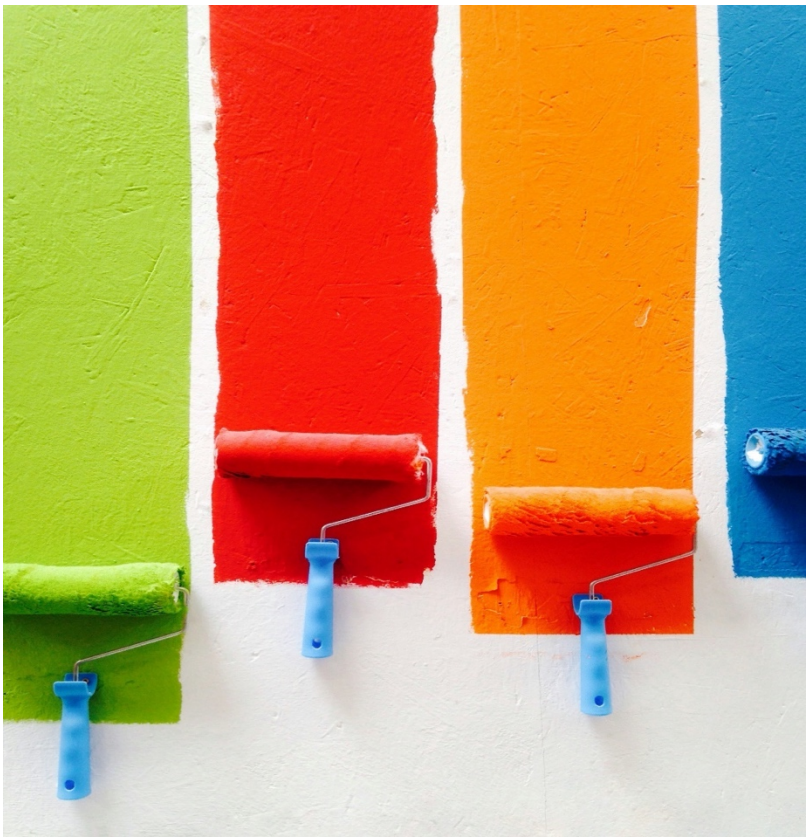

في سبتمبر 2023، حظرت اللجنة الاندماج بين أكزونوبل المحدودة (أكزونوبل) كشركة مستحوذة وكانساي بلاسكون شرق أفريقيا المحدودة (كيه بي إي إيه) وكانساي بلاسكون أفريقيا المحدودة (كيه بي إيه إل) كشركات مستهدفة. وتضمنت المعاملة استحواذ أكزونوبل على 83.31% من رأس المال المصدر لشركة كيه بي إيه إل وجميع رأس المال المصدر لكيه بي إي إيه من كانساي بينت. وتعرف الأسواق المعنية بأنها سوق الطلاءات التجميلية الممتازة (مقسمة إلى طلاءات مائية وطلاءات مذيبات) في تجمعات جغرافية مختلفة وهي: إيسواتيني وجنوب أفريقيا؛ ملاوي وجنوب أفريقيا؛ زامبيا وجنوب أفريقيا؛ وبوروندي وتنزانيا ورواندا وكينيا وأوغندا؛ وزيمبابوي وجنوب أفريقيا. أما السوق الأخرى المعنية فكانت توريد كل من طلاء لفائف الصلب، والطلاءات البودرة، وطلاءات الخشب، والطلاءات الواقية والطلاءات المقاومة للمياه، وطلاء السيارات في سوق جغرافية أوسع من السوق الوطنية، تمتد في عموم الكوميسا على الأقل.

ولم تثر المعاملة مخاوف كبيرة في قطاع الطلاء الصناعي. على أن الأطراف المندمجين كانوا أقرب المنافسين لبعضهما البعض من حيث السعر والجودة في سوق الطلاء التجميلي. وكان من شأن المعاملة أن تؤدي إلى تراكم كبير في حصة السوق عبر العديد من المناطق الجغرافية التي شملت العديد من الدول الأعضاء، وهي إيسواتيني وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي. وبعد الاندماج، يستفيد الكيان المندمج من الجمع بين اثنتين من أقوى العلامات التجارية للطلاء في السوق المشتركة، بالإضافة إلى الجمع بين قدرات مالية كبيرة. ونتيجة لشعبية علاماتهما التجارية والصورة السائدة لجودة منتجاتهما العالية، لم تكن هناك بدائل فعالة يمكن للعملاء و/أو تجار التجزئة أن يلجئوا إليها بسهولة إذا انخرط الكيان المدمج في سلوك استغلالي أو مسيء.

لذلك، حظرت اللجنة الاندماج في قطاع الطلاء التجميلي في إيسواتيني وزامبيا وزيمبابوي. ولم يقدم الأطراف المندمجون أي سبيل انتصاف فعال لهذه الدول الأعضاء الثلاث. وقد عرضت تصفية إحدى العلامات التجارية للأطراف في دولة واحدة (1) فقط من الدول الأعضاء الثلاث. وفي حين أن التصفية كانت ستعيد المنافسة إلى المستوى الذي كان سائدا قبل الاندماج في الدولة العضو، إلا أن التصفية الجزئية كانت ستؤثر على جدوى سبيل الانتصاف المتعلق بالتصفية. وكان تنفيذها سيتطلب قيودا إقليمية لا تتوافق مع اللوائح. علاوة على ذلك، كان من شأن استمرار عمليات العلامة التجارية في البلدان المجاورة أن يوفر منصة للتواطؤ.

مشروع مشترك بين هتشيسون بورتس سخنة المحدودة، وسي إم إيه تيرمينالز المحدودة، وجولدن تشانس إنفيستمينت إنتربرايز المحدودة

في ديسمبر 2023، وافقت اللجنة بشروط على المشروع المشترك الذي يضم هتشينسون بورتس سخنة المحدودة (إتش إس بي إل) وسي إم إيه تيرمينالز المحدودة (سي إم إيه تي) وشركة تابعة غير مباشرة لسي إم إيه سي جي إم، جولدن تشانس إنفيستمينت إنتربرايز المحدودة (جولدن تشانس) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لكوسكو شيبنج كوربوريشن (كوسكو). وتعرف الأسواق المعنية للمعاملة على أنها خدمات محطات الحاويات (مع وجود تجزئة محتملة لخدمات شحن الحاويات المبردة) على طرق (مصر - الشرق الأوسط، الشرق الأوسط - مصر، مصر - الشرق الأقصى، الشرق الأقصى - مصر)؛ خدمات الشحن البحري في سوق جغرافية تعد وطنية في نطاقها كحد أدنى، مع التركيز على الزوج القطري التالي داخل الكوميسا الذي يشمل كينيا ومصر؛ والخدمات اللوجستية في سوق جغرافية تعد وطنية في نطاقها كحد أدنى.

يتعلق المشروع المشترك ببناء وتطوير وتشغيل محطة حاويات في ميناء العين السخنة في مصر. وتتداخل أنشطة الشركات الأم والمشروع المشترك فيما يتعلق بتوفير خدمات محطات الحاويات وتكمل بعضها البعض على طول سلسلة التوريد فيما يتعلق بخدمات شحن الحاويات في أعماق البحار، وخدمات الشحن البحري، والخدمات اللوجستية. ولذلك، فكانت هناك روابط رأسية وتداخلات أفقية بين أنشطة الأطراف المندمجين.

وبالنظر إلى أن محطات الحاويات في ميناء العين السخنة توفر الوصول من وإلى السوق المصرية على طرق معينة، فإن السلوك المناهض للمنافسة الذي يقيد أو يشوه الوصول إلى الميناء قد يؤثر على نمط التجارة داخل السوق المشتركة. ولاحظت اللجنة أن المعاملة قد تعزز المنافسة في ميناء العين السخنة عن طريق إدخال مزود جديد لخدمات محطات الحاويات حيث إنه لا يوجد حاليا سوى مزود واحد من هذا القبيل، مما سيعود بالفائدة في نهاية المطاف على عملاء الميناء ومستهلكيه في غياب أي سلوك مانع للمنافسة. ولذلك رأت اللجنة أن هناك حاجة إلى تنظيم سلوك الأطراف المندمجين بعد الاندماج لضمان عدم ضياع الفوائد المحتملة للمعاملة على كل من مصر والسوق المشتركة بفعل الآثار المحتملة المانعة للمنافسة.

وكانت اللجنة تستشعر القلق من أن المشروع المشترك قد يوفر منصة لكوسكو وسي إم إيه سي جي إم، وهما لاعبان دوليان رئيسيان لخدمات شحن الحاويات، لمواءمة استراتيجياتهما التنافسية أو تبادل المعلومات السرية. ومن المرجح أيضا أن يتمكن المشروع المشترك من الوصول إلى معلومات عن شركات النقل البحري المتنافسة من حيث حركة حمولتها وربما عملائها. وكان هناك قلق كذلك من أن المشروع المشترك قد يكون بمثابة منصة تمكن كوسكو وسي إم إيه سي جي إم الحصول على معلومات سرية تجاريا عن منافسيهم. وللحد من أي حوافز للمشاركة في مثل هذا العمل المنسق واستكمال القيود المفروضة على تبادل المعلومات السرية الواردة في اتفاقية المساهمين، فقد طلب من كوسكو وسي إم إيه سي جي إم وضع حواجز على معلومات لمنع تدفق أي معلومات بين عمليات محطة الحاويات وخدمات شحن الحاويات في مصر، بخلاف ما هو مطلوب لأغراض الإبلاغ العادية كمساهمين.

كذلك، أعربت اللجنة عن قلقها فيما يتعلق بحق الشفعة والحق في مطابقة الأحكام المتعلقة بمشاريع التطوير المستقبلية في المحطة الواردة في اتفاق الامتياز المبرم بين الأطراف المندمجين والسلطات المختصة في مصر، مما قد يشوه المنافسة في سوق محطات الحاويات. ولوحظ أن الإطار القانوني الذي يحكم إدخال تعديلات على اتفاق الامتياز غير منتظم ومرهق للغاية، بحيث يؤدي إلى أن أي تعديلات مقترحة ما كانت لتحدث في الوقت المناسب أو بطريقة متناسبة لمعالجة شواغل اللجنة. وقد قررت اللجنة منح موافقة مشروطة على المعاملة رهنا بمراقبة أي آثار محتملة مانعة للمنافسة ناشئة عن تنفيذ هذه الأحكام.

وافقت اللجنة دون قيود على الاندماج بين بونج المحدودة (بونج) وفيتيرا المحدودة (فيتيرا). وتضمنت المعاملة الاستحواذ على 100% من رأس المال المصدر والمستحق لشركة فيتيرا. وتعرف الأسواق المعنية على أنها تسويق الحبوب؛ تسويق البذور الزيتية، وتسويق الزيوت النباتية (والسوق الأضيق لتوريد زيت عباد الشمس وزيت النخيل)، وتسويق منتجات الأعلاف من مصادر غير الحبوب (NGFI) مع التجزئة المحتملة لدقيق فول الصويا. وفي السوق المشتركة، نشط الأطراف المندمجون فقط في مبيعات واردات الحبوب والبذور الزيتية والزيوت النباتية ومنتجات الأعلاف من مصادر غير الحبوب. ولم يكن لدى أي من الطرفين أي قدرات للطحن أو التصنيع في أي دولة عضو في الكوميسا.

كان الأطراف المندمجون لاعبين أصغر في جميع الأسواق الأربعة في السوق المشتركة. وعلاوة على ذلك، ظل الطرفان في الدولتين العضوين المتداخلتين (مصر وتونس) لاعبين صغيرين ويبدو أن هناك عددا من المنافسين العاملين الذين كانوا سيستمرون في ممارسة ضغوط تنافسية على الأطراف المندمجين بعد الاندماج.

ولاحظت اللجنة أنه في حين أن المنتجات التي تباع لا تتطلب دراية فنية محددة، أو ملكية فكرية، أو إعلان/ترويج، على مستوى سلسلة التوريد التي يعمل فيها الأطراف المندمجون، إلا أن هناك حاجة إلى رأس مال كاف لتأمين الإمدادات والتخزين والشحن والمسائل اللوجستية في المستقبل. ولوحظ أيضا أن الصناعة تتسم عموما بدرجة ما من التكامل الرأسي ووفورات الحجم مما يزيد من صعوبة المنافسة الفعالة على اللاعبين الجدد. غير أنه بالنظر إلى الوضع السوقي الضئيل نسبيا للأطراف المندمجين داخل السوق المشتركة، فقد خلصت اللجنة إلى أنه من غير المحتمل أن يؤدي الاندماج إلى منع المنافسة في السوق المشتركة أو تقليلها إلى حد كبير. وهكذا تمت الموافقة على الاندماج دون قيود.

وعلى الرغم مما تقدم، فقد وضعت اللجنة في اعتبارها أن القطاع الزراعي يمثل قطاعا حساسا وحاسما للتنمية المستدامة للسوق المشتركة، ولا سيما بالنظر إلى الارتفاعات الأخيرة في أسعار الأغذية العالمية التي أثرت على السوق المشتركة وأفريقيا بصورة غير متناسبة. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء حدوث عمليات اندماج تدريجية في الماضي القريب على طول سلسلة القيمة على المستوى العالمي مما قد يخلق في المستقبل ظروفا تجارية غير مواتية أو غير عادلة قد تؤثر سلبا على المستهلكين داخل السوق المشتركة. وهكذا، فقد أعربت اللجنة، من خلال قرارها، عن عزمها إجراء رصد شامل ومنتظم لعمليات الاندماج وغيرها من ممارسات السوق التي قد تسفر عن آثار مانعة للمنافسة على طول المستويات المختلفة لسلسلة التوريد داخل القطاع الزراعي.

استحواذ شركة (سابك) للمغذيات الزراعية على 49% من أسهم إي تي جي إنبوتس هولدكو المحدودة

في فبراير 2023، وافقت اللجنة دون قيود على الاندماج بين شركة سابك للمغذيات الزراعية (دون قيد أو شرط) وإي تي جي إنبوتس هولدكو المحدودة (إي أي إتش إل). وتضمنت المعاملة الاستحواذ على 29% من أسهم إي آي إتش إل من إي تي جي وورلد إلى جانب بعض حقوق الإدارة التي من شأنها أن تمنح السيطرة المشتركة لشركة (سابك). وقد تم الإخطار بالمعاملة بعد أمر صادر عن اللجنة بعد أن لاحظت أن الأطراف لم يخطروا المعاملة في غضون 30 يوما من اتخاذ قرار الاندماج وفقا للمادة 24 (1) من اللوائح. وفي هذه الحالة، حققت اللجنة في الإعلان الصادر عن سابك بشأن توقيع اتفاقية شراء أسهم مع إي تي جي وورلد في 24 يناير 2022 للاستحواذ على حصة 49% في شركة الإمارات العالمية للتأمين الصحي، مع مراعاة وجود الطرفين المندمجين في السوق المشتركة، وملاحظة انقضاء فترة الإخطار البالغة 30 يوما. جادل الطرفان الدامجان بأن توقيع المعاملة المقترحة لا يشكل "قرارا بالاندماج"، حيث أن المعاملة المقترحة كانت تعتمد كليا ومشروطة بخطوة أولية تنطوي على معاملة ذات صلة (الخطوة الأولية) والتي تتطلب من إي تي جي وورلد شراء شركة الاستثمارات العامة SOC Ltd (حصة PIC البالغة 49% في إي آي إتش إل للبيع الفوري لشركة SABIC AN.

وفي تقييمها، نظرت اللجنة فيما إذا كانت الخطوة التمهيدية تعني ضمنا أن قرار الاندماج لن يدخل حيز النفاذ إلا بعد اكتمال الخطوة، أو ما إذا كانت تتعلق بخطوات التنفيذ كجزء من المعاملة. وقد لاحظت اللجنة أن القرار الوحيد الذي تم اتخاذه هو القرار الأول الذي تم توقيعه في 24 يناير 2022، وهو مشروط ببيع أسهم بس آي سي إلى إي تي جي والموافقات التنظيمية الأخرى. والمادة 24 (1) من اللوائح حددت بوضوح "قرار الاندماج" بوصفه الحدث المحفز لتقديم إخطار إلى اللجنة، وهو ما تعرفه بوضوح المبادئ التوجيهية بأنه "إبرام اتفاق نهائي ملزم قانونا لتنفيذ الاندماج الذي قد يخضع أو لا يخضع لشروط سابقة". واعتبرت اللجنة أن توقيع اتفاقية ملزمة بين الطرفين المندمجين، أي سابك إيه إن وإي تي جي للاستحواذ على أسهم في إي آي إتش إل في 24 يناير 2022 يفي بتعريف "قرار الاندماج" على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية.

كما أشارت اللجنة إلى أنه إذا كان الطرفان في شك بشأن بدء سريان تاريخ "قرار الاندماج" بموجب اللوائح، فإن لديهم خيار إشراك اللجنة وفقا للإشعار رقم 4 لعام 2020 - "إشعار التدابير المؤقتة في مراجعة اللجنة للاندماج بسبب جائحة كورونا" الذي وفر سبيلا للأطراف للمشاركة مع اللجنة في عمليات الاندماج المحتملة دون تكبد أي تكاليف.

وهكذا قررت اللجنة أن الأطراف المندمجين انتهكوا المادة 24 (1) من اللوائح بعدم إخطارها بالمعاملة خلال فترة الـ 30 يوما المحددة. وعند تحديد الغرامة المعنية، راعت اللجنة السلوك التعاوني للطرفين أثناء التقييم، وحقيقة أنه لم يتم تحديد أي ضرر في السوق نتيجة للمخالفة. وبالتالي تم تغريم الأطراف المندمجين 0.05% من إجمالي مبيعاتهما في السوق المشتركة، والتي بلغت 314,913.56 دولارا أمريكيا. وتجدر الإشارة إلى أنه بناء على تعليمات اللجنة، قام الطرفان بإخطار اللجنة بالمعاملة وتمت الموافقة على الاندماج دون قيود.

الممارسات التجارية التقييدية

تحظر اللوائح جميع الاتفاقات بين التعهدات والقرارات التي تتخذها جمعيات التعهدات والممارسات المنسقة التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء؛ ويكون هدفها أو أثرها منع المنافسة داخل السوق المشتركة أو تقييدها أو تشويهها. وتنطوي مبادرات اللجنة في هذا المجال على التحقيق في الممارسات التجارية المانعة للمنافسة المحظورة بموجب المواد 16 و18 و19 من النظام، بما في ذلك، *من جملة أمور*، التلاعب في الأسعار، والمناقصة التواطئية، والقيود الرأسية والأفقية، وتخصيص الأسواق، وإساءة استعمال المركز المهيمن.

وبموجب المادة 20 من اللوائح، فإن اللجنة مخولة سلطة الإذن بإبرام اتفاقات بعد تقديم طلب للحصول على إذن من الأطراف التي ترغب في إبرام عقود أو ترتيبات أو تفاهمات أو إنفاذها حتى وإن كانت مانعة للمنافسة إذا قررت اللجنة أن هناك منافع عامة تفوق الآثار المانعة للمنافسة. ويجوز للجنة أيضا أن تبدأ التحقيقات بناء على طلب أي شخص عملا بالمادة 21 من اللوائح، أو أن تشرع في التحقيقات بمحض إرادتها عملا بالمادة 22 من اللوائح.

تبين الأشكال أدناه عدد الحالات التي تناولتها اللجنة خلال الفترة قيد الاستعراض:

شكل 4: الممارسات التجارية التقييدية حسب النوع

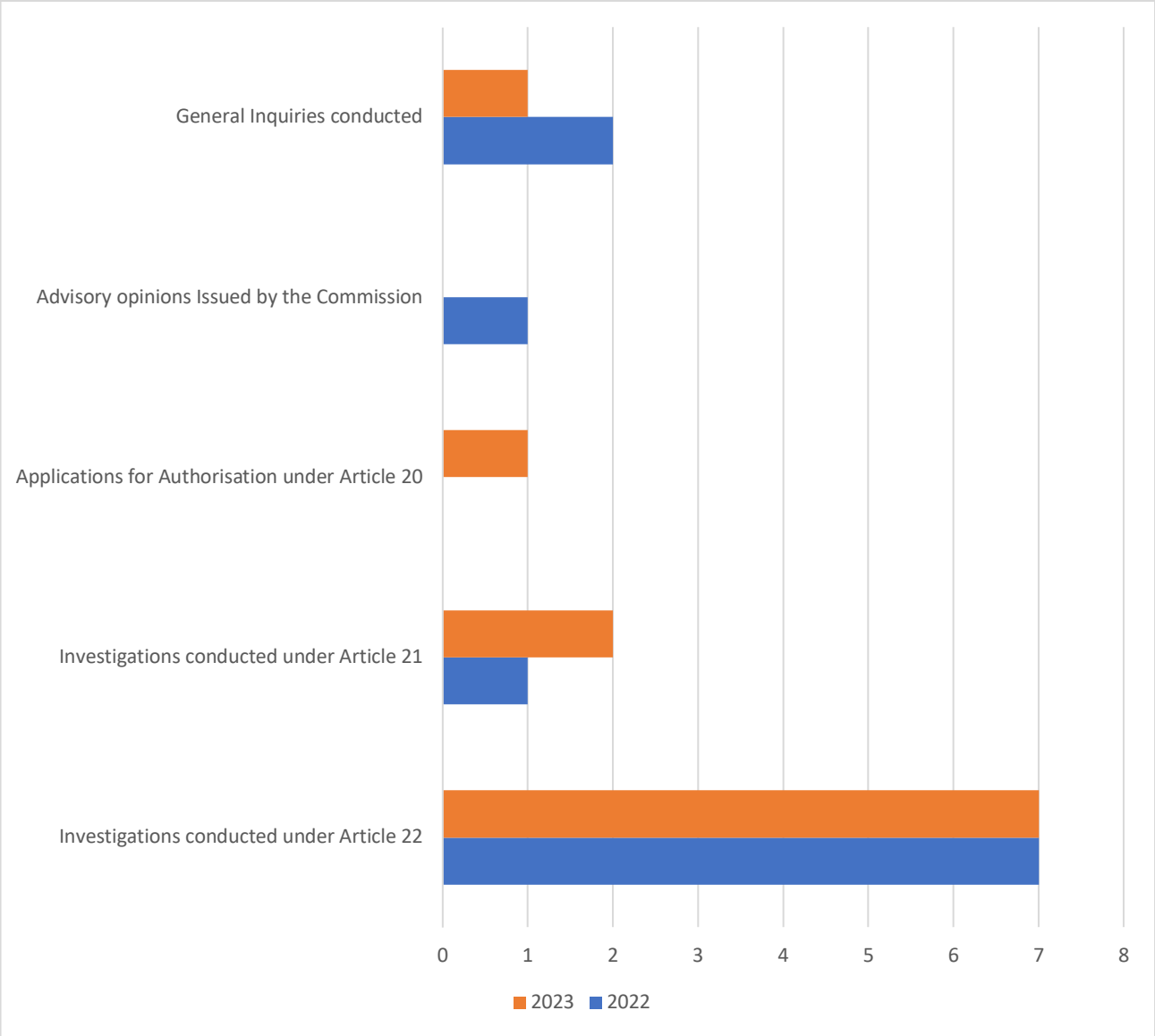

يوضح الشكل 4 أعلاه إلى أن اللجنة استمرت في تحقيقاتها في الحالات بموجب المادة 22 من عام 2022 وحتى 2023. وقد انتهت اللجنة من التحقيق في سبع (7) حالات في انتظار النظر فيها من لجنة القرارات الأولية. كذلك، تلقت اللجنة شكوتين (2) بموجب المادة 21 وطلب واحد (1) للتصريح في قطاع الطيران بموجب المادة 20.

شكل 5: الممارسات التجارية التقييدية حسب القطاع

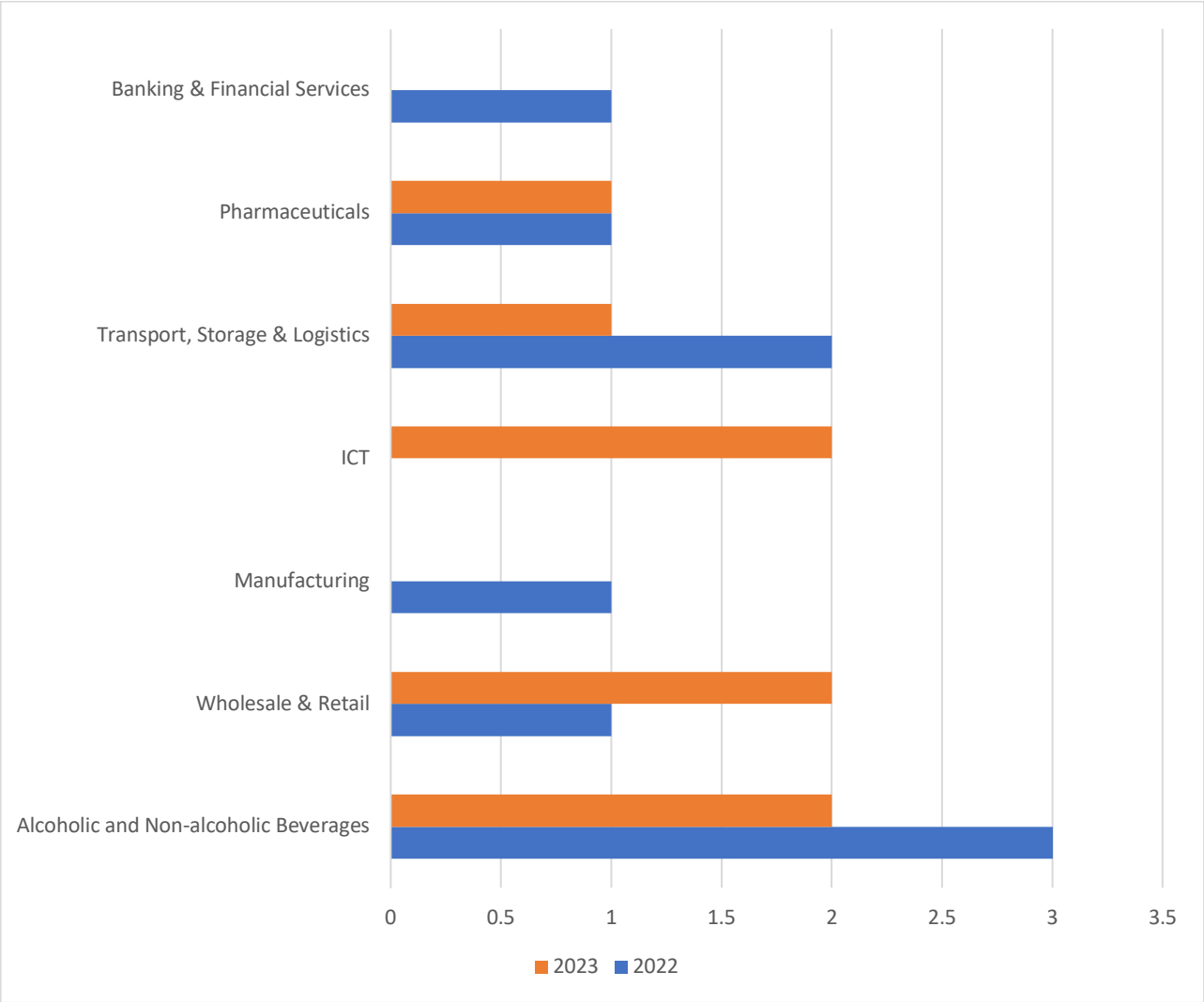

يوضح الشكل 5 أعلاه القطاعات الاقتصادية للحالات التي حققت فيها اللجنة. وتظهر أن اللجنة تلقت حالتين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2023 بينما لم تنظر في أي حالات في عام 2022.

شكل 6: الدول الأعضاء المتضررين من الحالات

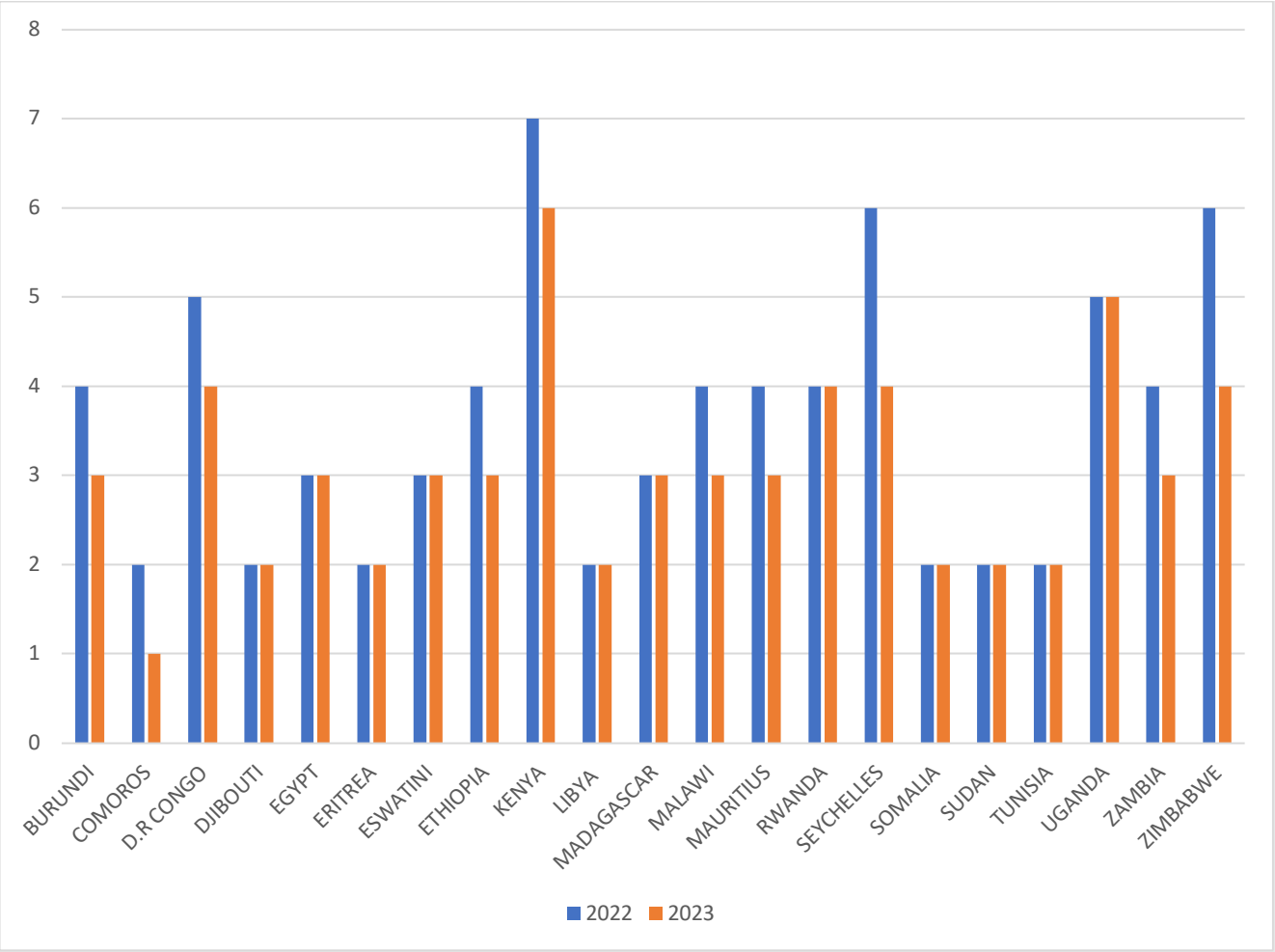

يبين الشكل 6 أعلاه الدول الأعضاء المتأثرين بالقضايا التي عالجتها اللجنة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية الحالات أثرت على كينيا، تليها أوغندا. والدول الأخرى هي سيشيل ورواندا والكونغو الديموقراطية. كذلك، حظيت كل من سيشل وزيمبابوي عدد أعلى من الحالات مقارنة بجزر القمر التي شهدت أقل عدد من الحالات.

طلب ترخيص بالتوسع المقترح لاتفاقية الأعمال المشتركة بين الخطوط الجوية البريطانية شركة عامة محدودة والخطوط الجوية الإسبانية أيبيريا ومجموعة الخطوط الجوية القطرية

في أغسطس 2023، تلقت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا طلبا من الخطوط الجوية البريطانية شركة عامة محدودة ومجموعة الخطوط الجوية القطرية والخطوط الجوية الإسبانية أيبيريا للحصول على تصريح بالاتفاقية.

والمتقدمون بطلب التصريح هم شركات طيران عالمية حيث تعد الخطوط الجوية البريطانية الناقل الوطني للمملكة المتحدة؛ والخطوط الجوية القطرية الناقل الوطني لدولة قطر؛ والخطوط الجوية الإسبانية أيبيريا الناقل الوطني لإسبانيا. وقد طلب مقدمو الطلبات من اللجنة بأن تصرح باتفاقهم اتساقا مع المادة 20 من اللوائح، لتسهيل التعاون بشأن: جداول الرحلات؛ البيع والتسويق؛ الأسعار والتسعير وإدارة المخزون؛ تنسيق برامج المسافرين كثيري السفر؛ والتعامل المشتركة و/ أو الشراء المشترك للخدمات.

ومازال تقييم الطلب مستمرا ويؤثر على الدول الأعضاء التالين؛ () إثيوبيا، أوغندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، زامبيا، زمبابوي، السودان، سيشيل، الصومال، كينيا، موريشيوس.

مذكرة تفاهم بين لاجارديه سبورتس المحدودة ومجموعة بي إن الإعلامية المحدودة فيما يتعلق بالحقوق الإعلامية للمسابقات التي ينظمها الاتحاد الأفريقي لكرة القدم

في عام 2017، بدأت اللجنة تحقيقا ضد الاتحاد الأفريقي لكرة القدم ("الكاف") فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة مع أطراف أخرى لتسويق الحقوق المتعلقة بمسابقات كرة القدم التابعة للكاف. وفي عام 2019، أصدرت اللجنة إشعارات بالتحقيق ضد لاجارديه سبورتس المحدودة ("لاجارديه سبورتس") وبي إن، فيما يتعلق بمذكرتي تفاهم تم إبرامهما بين لاجارديه سبورتس وبي إن في عامي 2014 و2016 على التوالي لتسويق الحقوق الإعلامية لمسابقات كرة القدم التي ينظمها الكاف ("اتفاقيات بي إن").

وفي 22 ديسمبر 2023، وجدت لجنة القرارات الأولية التابعة للجنة أن بعض أحكام اتفاقيات بي إن تنتهك المادة 16 من اللوائح. وعلى وجه الخصوص، رأت لجنة القرارات الأولية ما يلي:

أ. أدى عدم وجود عملية مناقصة مفتوحة لمنح حقوق البث التلفزيوني المدفوع لمسابقات الكاف إلى منع أو تقييد أو تشويه كبير للمنافسة داخل السوق المشتركة.

ب. وبالنظر إلى حقيقة أن مسابقات الكاف كانت تقام سنويا أو كل عامين، فإن مدة اتفاقيات بي إن الحصرية تعد طويلة بصورة غير متناسبة وتزيد من احتمال المنع من دخول السوق.

ج. كان نطاق الحقوق الإعلامية بموجب اتفاقيات بي إن، بالاقتران مع عدم وجود عملية مناقصة والمدة الزمنية للاتفاقيات، مفرطا وكان من المحتمل أن يؤدي إلى منع وتشويه كبير للمنافسة في الأسواق المعنية.

لذلك، أصدرت لجنة القرارات الأولية الأوامر التالية:

أ. تم تغريم الكاف وبي إن 300,000 دولار أمريكي لكل منهما لخرقهما المادة 16 (1) من اللوائح.

ب. تتوقف جميع الحقوق الإعلامية الممنوحة لبي إن وفقا للاتفاقيات، فيما يتعلق بتفعيلها داخل السوق المشتركة، في 31 ديسمبر 2024.

ج. يمنح الكاف جميع الحقوق الإعلامية الحصرية المستقبلية لمسابقات الكاف داخل السوق المشتركة على أساس عملية مناقصة مفتوحة وشفافة وغير تمييزية، بناء على مجموعة من المعايير الموضوعية، على النحو المبين أدناه:

د. (1) على الكاف، في غضون 60 يوم عمل من تاريخ قرار لجنة القرارات الأولية، تقديم مجموعة المعايير الموضوعية إلى لجنة تنظيم المنافسة للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

(2) بناء على موافقة لجنة تنظيم المنافسة، على الكاف نشر مجموعة المعايير الموضوعية على نطاق واسع على المنصات المختلفة بما في ذلك موقع الكاف.

(3) حال وجود ضرورة لأي انحراف جوهري عن المعايير الموضوعية المعتمدة بسبب ظروف السوق السائدة، فعلى الكاف تقديم مجموعة معدلة من المعايير الموضوعية إلى الكاف للموافقة عليها قبل إطلاق أي مناقصة.

(4) على الكاف نشر نتائج مقدمي العروض الفائزين على موقعه على الإنترنت.

ه. لا يجوز للاتحاد الأفريقي لكرة القدم الدخول في اتفاقيات حصرية جديدة لاستغلال الحقوق الإعلامية لمسابقات الكاف داخل السوق المشتركة لمدة تزيد عن أربع سنوات. وإذا كان لدى الكاف أسباب مبررة للدخول في اتفاقية حصرية مستقبلية لاستغلال الحقوق

الإعلامية لمسابقات الكاف داخل السوق المشتركة لمدة تزيد عن أربع سنوات، فعلى الكاف، قبل التنفيذ، إخطار اللجنة بالاتفاقية للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها في غضون 60 يوم عمل من تاريخ الإخطار، أي بعد تقديم المعلومات الكاملة على النحو الذي تحدده اللجنة؛ و

و. يمنح الكاف الحقوق الإعلامية المختلفة كحزم منفصلة وقابلة للتسويق تجاريا على أساس متوافق مع جميع المنصات، كما هو موضح أدناه:

(1) لا يسمح لأي تعهد بشراء جميع الباقات الإعلامية منفردا.

(2) وإذا كان لدى الكاف أسباب مبررة لمنح جميع الحزم الإعلامية لتعهد واحد، فعلى الكاف، قبل التنفيذ، إخطار اللجنة للنظر فيها واتخاذ قرارها.

التحقيق في إمكانية تخصيص السوق من مصنعي البيرة العاملين في السوق المشتركة

في يونيو 2021، بدأت اللجنة تحقيقات، وفقا للمادة 22 من اللوائح، في الانتهاكات المحتملة للمادتين 16 و19 من اللوائح من العديد من شركات تصنيع البيرة العاملة في السوق المشتركة، وهي: إيه بي إن بيف وكاسل ودياجيو وهاينيكن.
وعلى وجه التحديد، لاحظت اللجنة أن المصنعين لديهم ترتيبات لتخصيص السوق فيما بينهم و/أو يفرضون قيودا إقليمية في اتفاقات التوزيع الخاصة بهم مع الموزعين المستقلين من الأطراف الآخرين. وأعربت اللجنة عن قلقها لأن تخصيص الأسواق والقيود الإقليمية تعزز الحدود الوطنية مما يؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء ويقيد المنافسة في السوق المشتركة.

وقد بلغ التحقيق الذي أجرته اللجنة مرحلة متقدمة بعد التفاعل مع أصحاب المصلحة في العديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة والمدعى عليهم وموزعيهم المعنيين. كما أتيحت للمدعى عليهم الفرصة لتقديم إفادات إلى اللجنة خلال التحقيق. ومن المتوقع أن تنتهي اللجنة من التحقيقات بنهاية عام 2024.

حماية المستهلك

تمكن اللوائح اللجنة من حماية المستهلكين في السوق المشتركة من السلوك العدواني من جانب الجهات الفاعلة في السوق. وتشمل ولاية اللجنة في مجال حماية المستهلك، *من بين أمور أخرى*، منع الترويج الكاذب أو المضلل؛ والسلوك غير المعقول وتوريد السلع المعيبة وغير الآمنة داخل السوق المشتركة.

وفي عام 2023، حققت اللجنة فيما مجموعه ثماني (8) قضايا مستهلكين مقابل عشرين (20) حالة تم التعامل معها في عام 2022. وأثرت الحالات التي تم التعامل معها في عام 2023 على قطاع عرضي من القطاعات الاقتصادية التي شملت قطاعات التصنيع والأدوية والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوضح الأرقام أدناه توزيع الحالات التي تم التعامل معها في عام 2023 مقارنة بعام 2022.

شكل 7: حالات المستهلك التي تم التعامل معها في عام 2023 مقارنة بعام 2022

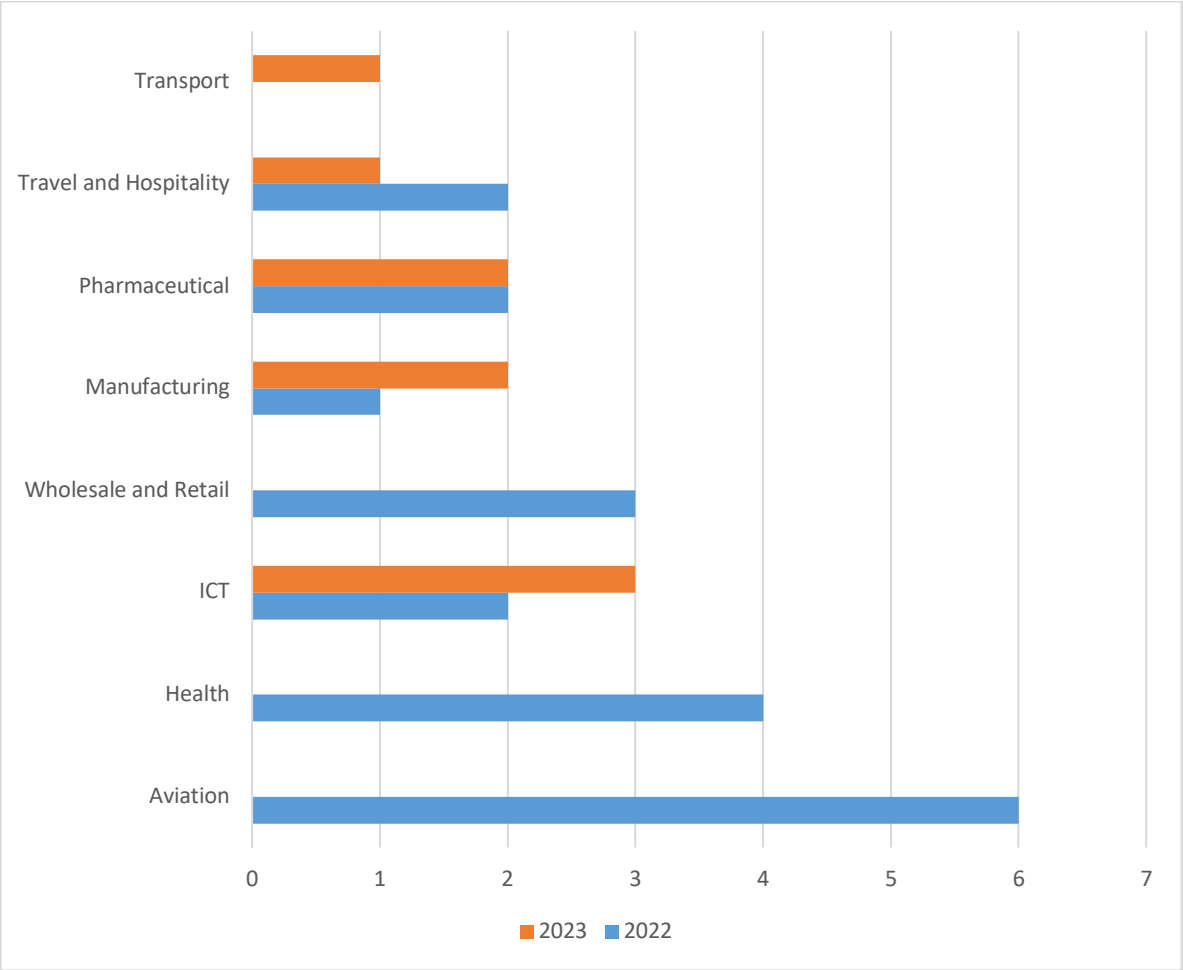

يوضح الشكل 7 توزيع حالات المستهلكين حسب القطاع الاقتصادي لعام 2023 و2022، حيث جاءت ثلاث (3) من الحالات التي تم التعامل معها في 2023 في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحالتين لكل من قطاع التصنيع والصناعات الدوائية وحالة واحدة في قطاع النقل. ويلاحظ أن عدد الحالات التي تم التعامل معها في قطاع الصناعات الدوائية متماثل بين عامي 2022 و2023.

شكل 8: الدول الأعضاء المتضررين من الحالات

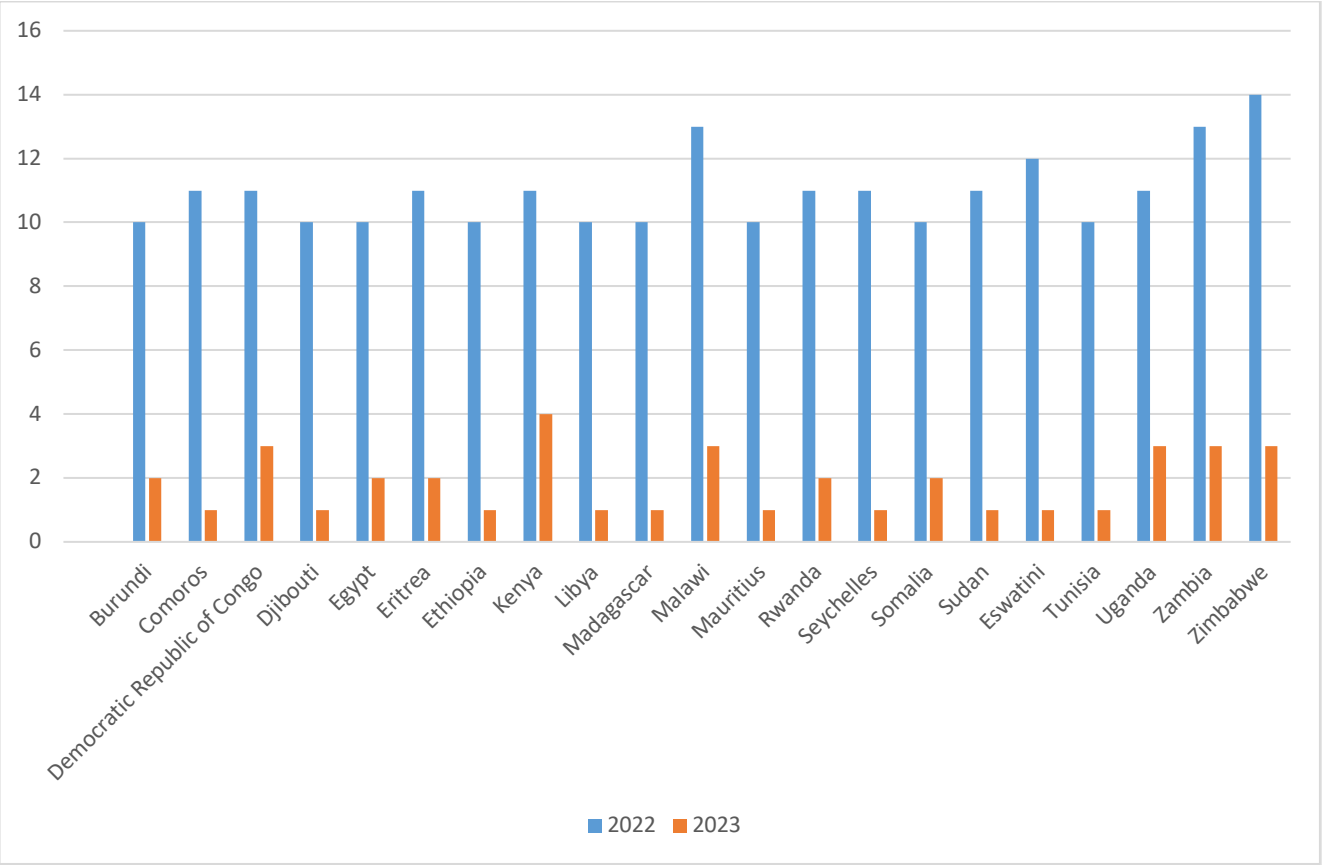

يبين الشكل 8 الدول الأعضاء المتأثرين بقضايا المستهلكين التي تناولتها اللجنة في عام 2023 مقارنة بعام 2022. وتجدر الإشارة إلى أن الحالات التي تم التعامل معها في 2023 أثرت على كينيا تليها الكونغو الديموقراطية وملاوي وأوغندا وزامبيا وزيمبابوي بثلاث حالات لكل منها مقارنة بعام 2022 حيث أثرت معظم الحالات على زيمبابوي وملاوي وزامبيا.

شكوى ضد وكلاء معالجة التأشيرات

تلقت اللجنة شكوى ضد تي إل إس كونتاكت كينيا المحدودة، وهو مركز لتقديم طلبات التأشيرة في المملكة المتحدة. وادعى صاحب الشكوى أن الشركة احتجزت جواز سفره أثناء عملية تقديم طلب التأشيرة لفترة طويلة دون مبرر معقول. واعتبرت اللجنة أن هذا السلوك يحتمل أن يعد انتهاكا للمادة 28 من اللوائح المتعلقة بالسلوك غير المعقول وبالتالي تناولت الشكوى. غير أن صاحب الشكوى سحب شكواه أثناء عملية إثبات حدوث خرق للوائح. ونظرا لإدراك اللجنة بأن المستهلكين الآخرين في السوق قد يتعرضوا لمعاملة مماثلة، فقد أصدرت رسالة تحذير إلى تي إل إس كونتاكت كينيا المحدودة لإبلاغهم بالسلوك الذي لاحظته اللجنة، وأوضحت بأنه سيتم اتخاذ إجراء في المستقبل إذا تكرر السلوك أو تم الإبلاغ عنه. كما لاحظت اللجنة أن هذا السلوك يبدو واسع الانتشار حيث تفرض السفارات والقنصليات رسوما عالية غير قابلة للاسترداد على طلبات التأشيرة ولا تمنح موعدا للمقابلة إلا بعد فوات تاريخ السفر. واعتبرت اللجنة أن هذا السلوك غير معقول وأصدرت تحذيرا من هذا السلوك، كما دعت اللجنة الأشخاص الذين تعرضوا لهذه المعاملة إلى تقديم شكاواهم.

عدم تعويض الخطوط الجوية الإثيوبية المستهلكين عن الحقائب التالفة والممتلكات المفقودة

تلقت اللجنة شكوى من الوكالة الوطنية لحماية المستهلك في السودان نيابة عن أربعة ركاب تضررت أمتعتهم المسجلة على الخطوط الجوية الإثيوبية وفقدت ممتلكاتهم. وكان الركاب المتضررون قد تقدموا بشكوى إلى الخطوط الجوية الإثيوبية، ولكن لم يتم إنصافهم أو تعويضهم. وقد بدأت اللجنة تحقيقات في الشكوى وأشارت إلى أن الشروط والأحكام المتعلقة بمسؤولية الناقل عن المواد الهشة أو التي لا يمكن استبدالها أو القابلة للتلف لم تكن مفصلة ولم يتم إبلاغ المستهلك بصورة كافية بالعناصر التي لا يسمح لهم بحملها في أمتعتهم. ولاحظت اللجنة على وجه التحديد أن شروط وأحكام شركة الطيران بشأن مسؤولية الناقل عن المواد الهشة أو التي لا يمكن تعويضها أو القابلة للتلف الواردة في موقعه على الويب والتي تنطبق على الولايات المتحدة وكندا تختلف اختلافا كبيرا عن تلك التي تنطبق على بقية الولايات القضائية من حيث إنها توفر وضوحا كافيا للمستهلكين لمعرفة ما قد يشكل موادا هشة، أو مواد لا يمكن الاستغناء عنها وقابلة للتلف. ودفعت شركة الطيران في دفاعها بأن الشروط والأحكام قد تم تحميلها بصورة خاطئة على موقعها على الإنترنت ووافقت على تعويض الركاب المتضررين. وقد أعربت اللجنة عن رضائها عن الخطوات التي اتخذتها شركة الطيران وتم إغلاق المسألة.

شكوى ضد الخطوط الجوية الإثيوبية

علمت اللجنة بأن الركاب الذين حجزوا على تذاكر درجة رجال الأعمال مع الخطوط الجوية الإثيوبية في ديسمبر 2022 منعوا من الوصول إلى صالة رجال الأعمال في مطار كاموزو في ليلونجوي - ملاوي. وأشارت اللجنة إلى أن هذا السلوك يعد انتهاكا محتملا للوائح بموجب المادة 27 (1) بشأن الترويج الكاذب والمضلل للمستهلكين بشأن فوائد التواجد على درجة رجال الأعمال والتي لم تمنحها شركة الطيران. وقد أشركت اللجنة شركة الطيران التي أشارت إلى أن المشكلة تعزى إلى مشكلة في معايير الخدمة الداخلية من مزود الخدمة الخاص بهم، ولكن تم حل المشكلة ولن تتكرر. وأحاطت اللجنة علما بتطمينات شركة الطيران وحذرتها بوجوب إبلاغ المستهلكين دائما مسبقا بأي توقف مماثل عن تقديم الخدمة وتم إغلاق الأمر.

علمت اللجنة في مايو 2023 أن مكتب ملاوي للمعايير (MBS) قد تلقى شكاوى بشأن آثار السلامة المتعلقة باستخدام الجير المطفأ من ندولا، حيث أشارت النتائج المختبرية إلى أن جير ندولا لم يفي بمتطلبات المعيار الخاصة بالـ "الجير المخصص للاستخدام في البناء الجزء الأول: مواصفة الجير المطفأ (MS 85-1: 2013)" ومعيار ملاوي الإلزامي لوضع الملصقات، "عرض والإعلان عن السلع المعبأة مسبقا للمستهلك النهائي (MS 722: 2005)". وأثبتت اللجنة كذلك أن المنتج في السوق المشتركة تم تصديره إلى بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وملاوي وزيمبابوي. وعملا بالمادة 30 (1) (ب) من اللوائح، أصدرت اللجنة تنبيه بانتهاك حقوق المستهلكين إلى الدول الأعضاء بشأن المخاوف الناشئة عن استخدام هذا المنتج.

تنامى إلى علم اللجنة بأنه في 19 يوليو 2023، أصدرت منظمة الصحة العالمية تنبيها بشأن المنتجات الطبية، تنبيه منتجات طبية رقم 2023/5، فيما يتعلق بتشغيلة صناعية من شراب ناتوركولد دون المستوى (ملوثة) اكتشفت في الكاميرون. وقدد وجد التحليل المختبري أن المنتج يحتوي على كميات غير مقبولة من ثنائي إيثيلين جلايكول كمادة ملوثة. وتم الكشف عن ثنائي إيثيلين جلايكول في عينات من ناتوركولد بنسبة تصل إلى 28.6%، في حين أن الحد المقبول لثنائي إيثيلين جلايكول يجب ألا يزيد عن 0.10%. وكان هناك اعتقاد بأن المنتج ربما تم توزيعه على بلدان أو مناطق أخرى من خلال الأسواق غير الرسمية، لذلك أصدرت اللجنة تنبيها إلى الدول الأعضاء في الكوميسا بتوخي الحذر والإحاطة علما باحتمال وجود المنتج الضار في بلدانها.

تعزيز البحوث

تدرك اللجنة الحاجة إلى إجراء بحوث قوية كما تدرك أهمية ذلك لإثراء تحقيقاتها وقراراتها المتعلقة بإنفاذ اللوائح في السوق المشتركة. وتعزيزا لذلك، أجرت اللجنة بحوثا في أسواق الزراعة والأغذية وترد تفاصيلها كالتالي.

البحث في الزراعة وأسواق الأغذية.

أجرت اللجنة، بالتعاون مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية التابع لجامعة جوهانسبرج، بحوثا في أسواق الزراعة والأغذية مع التركيز على قضايا المنافسة القائمة في أسواق الأسمدة والزيوت النباتية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وملاوي ورواندا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي. وكان البحث جزءا من الجهود المستمرة لمرصد السوق الأفريقية الذي بدأته اللجنة بالتعاون مع مركز تنظيم المنافسة والتنمية الاقتصادية في عام 2021 والذي ركز على الذرة ودقيق الذرة وفول الصويا ودقيق فول الصويا والأرز.

واستعرضت نتائج الدراسة أنه في حين تعد الأسمدة مدخلا رئيسيا للزراعة، إلا أن معظم البلدان المشاركة تعد مستوردا صافيا للأسمدة مع وجود مرافق مزج محلية في بعض البلدان. ووجدت الدراسة أن أسواق الأسمدة تشهد بطبيعتها احتكارا من جانب قلة وتعد شديدة التركيز. ويهيمن على الأسواق عدد قليل من اللاعبين الإقليميين الذين لهم صلات بالمصنعين العالمية لهذه السلعة. ووجدت الدراسة أيضا أن بعض عمليات الاندماج التي حدثت في السوق المشتركة قد أسهمت في زيادة التركيز وأدت في بعض الحالات إلى ملكية مشتركة قد تيسر تبادل المعلومات وتقلل من المنافسة.

واستعرضت الدراسة أن أسعار الأسمدة في الدول المشاركة كانت مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية، وأنه على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية، إلا أن الأسعار في هذه الدول لم تتبع نفس الاتجاه. واستعرض تحليل السعر والتكلفة الذي تم إجراؤه أن هوامش الموردين كانت مرتفعة وتراوحت بين 41% و133% في حالة الاقتصاد في التكاليف ومن 31% إلى 98% بوجود أسعار عادلة.

الشكل 9: أسعار سماد اليوريا

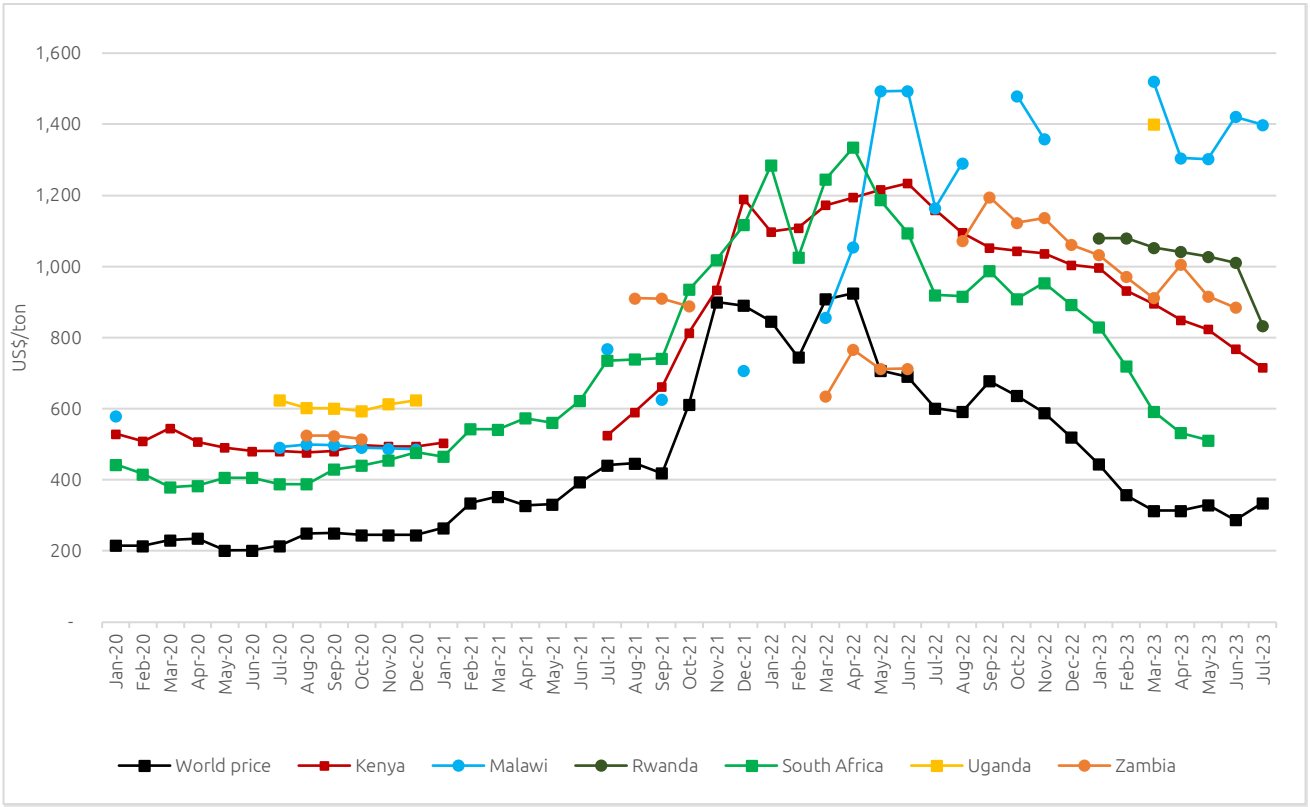

الشكل 10: أسعار واردات سماد اليوريا مقارنة بالأسعار العالمية

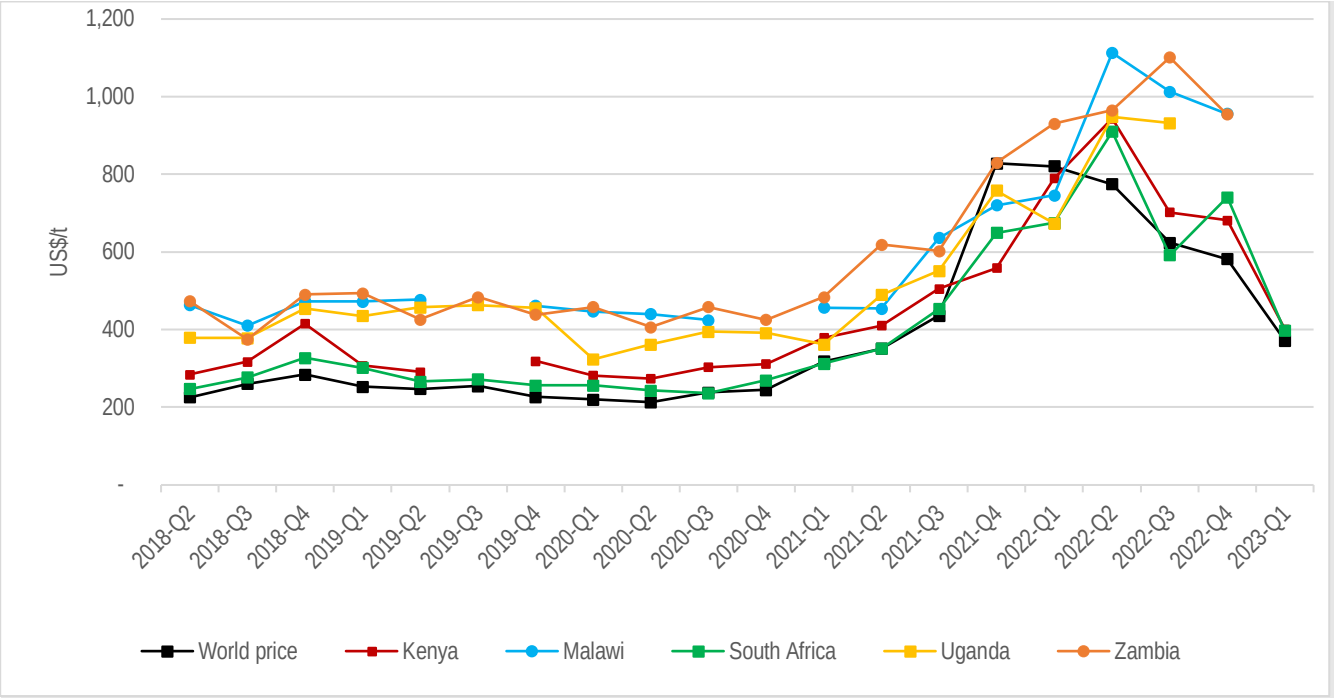

وتشهد سوق الزيوت النباتية أيضا سمات مماثلة من حيث الهيكل لأنه أيضا يعد احتكارا للقلة بطبيعته ويهيمن عليه عدد قليل من اللاعبين الإقليميين المندمجين رأسيا من خلال سلسلة القيمة من تعهيد البذور الزيتية إلى سحق البذور وتكرير الزيت وحتى توزيع المنتجات. ولوحظ أن التجارة تتم بين البلدان المشاركين في كل من البذور الزيتية والمنتجات المكررة مع اختلاف المصادر الرئيسية للزيوت النباتية بالنسبة للمنطقة الجنوبية والمنطقة الشرقية. وعلى وجه التحديد، فإن المصدر الرئيسي للزيت النباتي للمنطقة الجنوبية هو فول الصويا بينما المصدر الرئيسي للمنطقة الشرقية بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية هو زيت النخيل.

كما أشارت الدراسة إلى أن عددا من عمليات الاندماج قد حدثت أيضا على المستويين الوطني والإقليمي ساهمت في توحيد الشركات وارتفاع مستويات التركيز. كما لوحظ أن أسعار السلعة تعد مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للمنتجات. ولاحظت الدراسة أيضا أن هناك قضايا تتعلق بالسياسة العامة تنفذها بعض الحكومات وتؤثر على تنمية السوق وتحتاج إلى معالجة. وشملت بعض قضايا السياسات تخصيص تصاريح تصدير للكسارات لدقيق فول الصويا وهو أحد المنتجات الثانوية لسحق فول الصويا والذي قد يكون له تأثير على كميات فول الصويا التي يتم سحقها وكذلك كميات فول الصويا المزروعة.

الشكل 11: أسعار المستهلك للزيوت النباتية

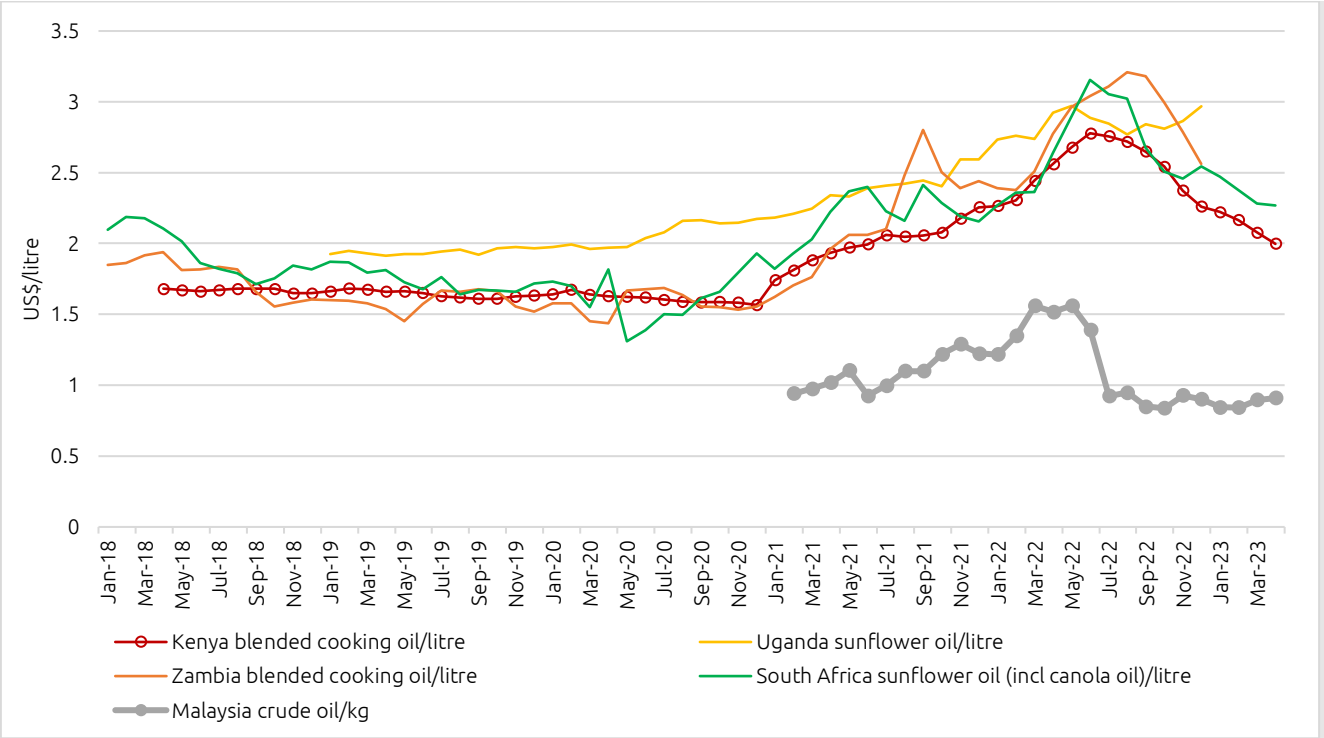

تعزيز الإنفاذ

يتمثل هدف اللجنة في إطار هذه المسألة الاستراتيجية في بناء قدرتها وقدرة السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في الدول الأعضاء على إنفاذ اللوائح وقوانين المنافسة الوطنية على نحو فعال. وتعزز اللجنة الإنفاذ من خلال استعراض شامل لإطارها القانوني للمنافسة، والمراجعات الشاملة لتشريعات المنافية الوطنية وتشجيع الدول الأعضاء على الامتثال لقراراتها.

المراجعة الشاملة للوائح والقواعد

اللجنة بصدد تعديل الأنظمة والقواعد التي صدرت في عام 2004. والغرض من التعديلات هو معالجة بعض التحديات العملية التي صودفت أثناء إنفاذ اللوائح وتنفيذها. وستغطي اللوائح المعدلة أيضا الأحكام التي تتناول القضايا الجديدة والناشئة في قانون المنافسة وحماية المستهلك مثل الأسواق الرقمية وتغير المناخ/الشواغل البيئية. ومن المتوقع أن يتم سن اللوائح والقواعد المعدلة في ديسمبر 2024.

استعراض النظام الإداري لموظفي الإدارة التنفيذية، والنظام الإداري للموظفين، وقواعد المشتريات، والقواعد المالية، وإجراءات تعيين أعضاء مجلس الإدارة

أدخلت اللجنة تعديلات على النظام الإداري للموظفين، والنظام الإداري لموظفي الإدارة التنفيذية، والقواعد المالية، وقواعد المشتريات، والقواعد المتعلقة بإجراءات تعيين أعضاء المجلس. وتم الانتهاء من الصيغة النهائية للقواعد المالية وقواعد المشتريات والقواعد المتعلقة بإجراءات تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموافقة عليها من المجلس الوزاري. غير أنه تم إرجاء النظر في النظام الإداري للموظفين والنظام الإداري لموظفي الإدارة التنفيذية لتنظر فيهما اللجنة الفرعية للصياغة القانونية في عام 2024.

تعزيز الامتثال لقرارات اللجنة

لتعزيز الامتثال لقراراتها، عمدت اللجنة إلى تعزيز جهودها الرامية إلى توفير المساعدة الفنية وأنشطة بناء القدرات إلى دول أعضاء مختارين وإبرام اتفاقات للتعاون في مجال الإنفاذ مع السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة والسلطات المختصة في الدول الأعضاء. وكان الغرض من هذه العملية هو مواءمة قوانين وسياسات المنافسة الوطنية مع قانون المنافسة الإقليمي ودعم إنشاء و/أو تفعيل سلطات المنافسة الوطنية وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، تعاونت اللجنة مع الدول الأعضاء التالين:

بوروندي

في يناير 2023، عقدت اللجنة ورشة توعية بقانون المنافسة وحماية المستهلك لأصحاب المصلحة الرئيسيين في بوروندي وأشركت مسؤولين حكوميين من بوروندي بشأن التقدم المحرز في الإعداد للسلطة الوطنية للمنافسة وحماية المستهلك وبدء عملها. كما وقعت اللجنة مذكرة تفاهم مع وزارة التجارة والصناعة والنقل والسياحة من أجل توجيه التعاون المستقبلي. وستنشئ بوروندي مؤسسة وطنية وتبدأ في إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وذلك بتوعية أصحاب المصلحة المعنيين بأهمية وجود هيئة وطنية للمنافسة وحماية المستهلك.

جيبوتي

تساعد اللجنة وزارة التجارة في جيبوتي على استعراض وتحديث قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك الوطنية ومواءمتها مع اللوائح. وفي هذا الصدد، استعانت اللجنة بخبير استشاري دولي وخبير استشاري محلي وبدأت مشروع استعراض القوانين. وفي أكتوبر 2023، عقدت اجتماعات مع الوزارة وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة مشروع السياسات والقانون مع مراعاة التعليقات المقدمة. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من السياسات والقوانين النهائية في عام 2024.

إثيوبيا

في أبريل 2023، استعانت اللجنة باستشاري كان ملحقا بوزارة التجارة والتكامل الإقليمي في إثيوبيا لتدريب موظفي وزارة المنافسة وحماية المستهلك المسؤولين عن إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وصياغة التعديلات على قوانين المنافسة وحماية المستهلك وكذلك مساعدة وزارة التجارة والتكامل الإقليمي في تطوير الخطة الاستراتيجية لدعم الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك.

وقد تم الانتهاء من تدريب الموظفين في يوليو 2023 بينما من المتوقع الانتهاء من مراجعة القانون وتطوير الخطة الاستراتيجية في الربع الأول من عام 2024.

مدغشقر

في مارس 2023، قدمت اللجنة تدريبا لموظفي لجنة المنافسة في مدغشقر على تدريب مخصص حول عمليات الاندماج والاستحواذ. وكان الهدف من التدريب هو بناء قدرات لجنة مدغشقر في إجراء تحقيقات الاندماج وشمل تعريف الاندماج، والتخطيط للتحقيق في عملية الاندماج، والمشاركة مع الأطراف المندمجين وأصحاب المصلحة والهيئات الأخرى، وعناصر تعريف السوق، وتقييم هيكل السوق، ونظريات الضرر، وتحديد سبل الانتصاف.

موظفو لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا مع موظفين من لجنة المنافسة في مدغشقر أثناء تدريبهم.

ليبيا

في سبتمبر 2023، تفاوضت اللجنة والمجلس الليبي للمنافسة ومكافحة الاحتكار (CCA) ووقعا مذكرة تفاهم. وتنص مذكرة التفاهم على كيفية تعاون المؤسستين في التحقيقات المتعلقة بمسائل المنافسة وحماية المستهلك، والبحوث، وبناء القدرات، والدعوة.

الدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافية بالكوميسا والدكتور سلامة جويل، رئيس مجلس المنافسة ومكافحة الاحتكار في ليبيا بعد توقيع مذكرة التفاهم

ملاوي

في أغسطس 2023، قدمت اللجنة الدعم المالي والفني للجنة المنافسة والتجارة العادلة لعقد اجتماع للجنة الشؤون القانونية البرلمانية ولجنة الصناعة والتجارة لتوعيتهم بمشروع قانون ولوائح المنافسة والتجارة العادلة. وشاركت اللجنة أيضا في ورش عمل التحقق التي نظمها أصحاب المصلحة من أجل استعراض مشروع القانون واللوائح. ومشروع القانون هو مشروع تقدمي لأنه عالج أوجه القصور في قانون المنافسة القديم وتضمن أحكاما تيسر التعاون والتآزر مع اللجنة في التحقيق في القضايا.

موريشيوس

في فبراير 2023، عقدت اللجنة ورشة عمل لبناء القدرات لممثلين عن لجنة المنافسة في موريشيوس ووزارة التجارة وحماية المستهلك والسلطة القضائية ونقابة المحامين وجمعيات الأعمال والمستهلكين الأخرى في موريشيوس بشأن قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وكان الهدف الرئيسي من ورشة العمل التدريبية هو تعزيز وعي المشاركين بعلاقة القوانين الوطنية بالقوانين الإقليمية، ونطاقها، وتغطيتها، وأدوار ومسؤوليات السلطات المعنية.

المشاركون ويضمون مسؤولون من لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ولجنة المنافسة في موريشيوس خلال ورشة عمل بناء القدرات.

أوغندا

في فبراير 2023، قدمت اللجنة من خلال وزارة التجارة والصناعة والتعاونيات المساعدة الفنية لأوغندا من خلال توعية أعضاء البرلمان بأهمية إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. وكان الهدف من ورشة العمل توعية أعضاء البرلمان بقانون المنافسة استعدادا للقراءة الثانية لمشروع قانون المنافسة في البرلمان الأوغندي.

بالإضافة إلى ذلك، في أغسطس 2023، عقدت اللجنة ورشة عمل لبناء القدرات في مجال المنافسة وحماية المستهلك لمسؤولين من المؤسسات الحكومية الرئيسية حول تنفيذ مشروع قانون المنافسة الوطنية 2022 وإنشاء وتشغيل الهيئة الوطنية للمنافسة وحماية المستهلك. وقد تم ذلك استعدادا لتنفيذ قانون المنافسة في أوغندا بمجرد موافقة رئيس جمهورية أوغندا على مشروع القانون وتحوله إلى قانون. وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة كانت مفيدة جدا في وضع تشريعات المنافسة في أوغندا وستواصل تقديم هذه المساعدة إلى أن يبدأ إنفاذ القانون.

أعضاء البرلمان وموظفو لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ووزارة التجارة والصناعة والتعاونيات أثناء تدريب أعضاء البرلمان على قانون المنافسة

رواندا

يسرت اللجنة عقد ورشة عمل لبناء القدرات لموظفين من هيئة التفتيش الرواندية وهيئة المنافسة وحماية المستهلك ومسؤولين من مختلف الوكالات الحكومية. وكان الغرض من ورشة العمل المعنية ببناء القدرات هو بناء قدرات موظفي ومسؤولي الوكالة المعينين حديثا من مختلف الوكالات الحكومية المشاركة في تنفيذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك. ومن المتوقع أن يعزز التدريب فهم المشاركين لإنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك على الصعيدين الوطني والإقليمي.

المشاركون خلال ورشة بناء القدرات التي نظمتها هيئة التفتيش الرواندية وبحضور ممثلين من لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا.

زامبيا

في مارس 2023، يسرت اللجنة إجراء تدريب لأعضاء مجلس الإدارة المعينين حديثا للجنة المنافسة وحماية المستهلك في مجال إنفاذ قانون المنافسة وحوكمة الشركات. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت المؤسستان التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل تنفيذ مذكرة التفاهم في يوليو 2023. وكان الغرض من الاستعراض هو رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة المتفق عليها من أجل تقييم التنفيذ في المستقبل.

زيمبابوي

تفاوضت اللجنة ووقعت مذكرة تفاهم مع لجنة حماية المستهلك في زيمبابوي. وتوفر مذكرة التفاهم التوجيه بشأن كيفية تعاون المؤسستين في إنفاذ قوانين حماية المستهلك.

المشاركة مع أصحاب المصلحة من خارج السوق المشتركة

لجنة الطيران المدني الأفريقية

وقعت اللجنة مذكرة تفاهم بشأن التعاون مع لجنة الطيران المدني الأفريقية في مايو 2023 بهدف تعاون المنظمتان في إنفاذ قضايا المنافسة وحماية المستهلك في قطاع النقل في السوق المشتركة. وتنص مذكرة التفاهم على كيفية تعاون المنظمتان في التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك في قطاع النقل الجوي والبحوث وبناء القدرات ومبادرات المناصرة. والمنظمتان تتعاونان وتتآزران بالفعل في ضوء مذكرة التفاهم المعنية في التعامل مع شواغل المنافسة وحماية المستهلك في قطاع النقل الجوي.

يجلس في الوسط من اليسار إلى اليمين الدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا والسيدة أديفونكي أديبيمي، الأمين العام للجنة الطيران المدني الأفريقية خلال حفل توقيع مذكرة التفاهم.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

وقعت لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) مذكرة تفاهم للتعاون في أغسطس 2023. وتتمثل أهداف مذكرة التفاهم في تعزيز التعاون في مجالات التفاهم المتبادل بين الطرفين في مجال إنفاذ قوانين المنافسة ومناصرة المنافسة وتشمل بعض المجالات ذات الاهتمام المشترك تبادل المعلومات وبناء القدرات والبحث والمناصرة والتوعية. وقد تعاونت المؤسستان بالفعل وفقا لمذكرة التفاهم في تعزيز المنافسة وإنفاذ قانون المستهلك في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

بناء القدرات

مسؤولو القضايا الإقليميون

في إطار المسألة الاستراتيجية ***"تعزيز الإنفاذ"***، تعقد اللجنة برنامجا إقليميا سنويا لمسؤولي القضايا من الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلكين لتعزيز وتقوية قدرتها على إنفاذ لوائحها وقوانينها الوطنية المتعلقة بالمنافسة. ويكتسي هذا البرنامج أهمية حاسمة في ضمان أن يكون لدى اللجنة والوكالات الوطنية للمنافسة المهارات والأدوات الكافية لمنع السلوك المانع للمنافسة وكشفه وحظره على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما يسهم في تحقيق حتمية التكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، عقدت اللجنة دورات تدريبية لكل من مسؤولي قضايا المنافسة وحماية المستهلك في الفترة قيد الاستعراض.

وبالشراكة مع لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية (USFTC)، عقدت اللجنة ورش عمل مسؤولي القضايا في يوليو 2023 حضرتها 18 دولة عضوا. وقد عقدت ورش عمل المنافسة وحماية المستهلك بالتوازي مع بعضها البعض لمدة خمسة أيام مع تخصيص يومين للأسواق الرقمية بتيسير من لجنة التجارة الفيدرالية.

وركز التدريب على المنافسة من *جملة أمور على* تقييم عمليات الاندماج والاتفاقات الرأسية مع التركيز على التحليل القانوني والاقتصادي واستخدام الأدوات والأساليب الاقتصادية. وكان الهدف من ورش العمل هو بناء قدرات مسؤولي القضايا في الدول الأعضاء لتمكينهم من التحقيق بفعالية في القيود الرأسية وعمليات الاندماج الرأسي وكذلك إجراء تحقيقات في الأسواق الرقمية.

من ناحية أخرى، ركزت ورشة عمل المستهلك على إنفاذ حماية المستهلك على المستويين الوطني والإقليمي وتضمنت مجموعة من المناقشات الموضوعية مثل أساليب التحقيق والسلوك المضلل والمطالبات البيئية ومسائل سلامة المنتجات الاستهلاكية. كما أتاحت ورشة العمل للمشاركين تبادل خبراتهم بشأن إنفاذ حماية المستهلك في ولاياتهم القضائية.

المشاركون في ورشة عمل مسؤولي الحالات التي نظمتها لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

ورشة عمل المقارنة المعيارية حول التعامل مع الشكاوى في جهاز حماية المستهلك المصري

في سبتمبر 2023، يسرت اللجنة تدريب ستة مسؤولين من ثلاث دول أعضاء وهي إيسواتيني وملاوي وزيمبابوي في ورشة عمل معيارية حول التعامل مع الشكاوى مع جهاز حماية المستهلك في مصر. ويهدف التمرين إلى بناء قدرات مسؤولي القضايا في التعامل مع الشكاوى من خلال التفاعل مع مركز الاتصال في جهاز حماية المستهلك المصري. وقد يسر ذلك أيضا من تبادل الخبرات وتشارك المعلومات فيما بين الدول الأعضاء في مجال حماية المستهلك.

ممثلون من لجنة تنظيم المنافسة وإيسواتيني وملاوي وزيمبابوي جنبا إلى جنب مع رئيس ونائب رئيس جهاز حماية المستهلك في مصر خلال بعثة المقارنة المعيارية.

إلحاق موظفين من جهاز حماية المنافسة المصري

مسؤولي جهاز حماية المنافسة الثلاثة الذين تم إلحاقهم باللجنة في عام 2023 لمدة أربعة أشهر.

قامت اللجنة في عام 2023 بإلحاق ثلاثة من موظفي جهاز حماية المنافسة المصري، وهم ميار طارق وهناء حسني وروان شعراوي لمدة أربعة أشهر بقسم المنافسة. ومن بين الثلاثة، ألحقت كل من ميار طارق وروان شعراوي بوحدة الاندماج، بينما ألحقت هناء حسني بوحدة التنفيذ. وكان الغرض من هذا الإلحاق هو توفير الخبرة العملية للموظفين بشأن معالجة قضايا المنافسة الإقليمية. وهذا جزء من الممارسة المستمرة للجنة في بناء قدرات السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة.

تهدف القضية الاستراتيجية المتعلقة بالمناصرة والتعاون الاستراتيجي إلى إيجاد ثقافة للمنافسة في السوق المشتركة من خلال تعزيز التعريف باللجنة وزيادة الوعي العام بفوائد المنافسة وإنفاذ قوانين المنافسة داخل السوق المشتركة. ويتمثل نهج اللجنة في إشراك مختلف أصحاب المصلحة داخل السوق المشتركة ويشملون السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة، ومجتمع الأعمال، وجماعات المستهلكين، والصحفيين المتخصصين في تغطية الأعمال التجارية، والقضاة، ومجتمع القانون وأصحاب المصلحة الآخرين. وتشرك اللجنة أيضا أصحاب المصلحة من خارج السوق المشتركة مثل المنظمات الدولية التي تتعامل مع مسائل المنافسة والمستهلكين. وفي عام 2023، نفذت اللجنة الأنشطة التالية في إطار هذه القضية الاستراتيجية:

مؤتمر صحفي

عقدت اللجنة في فبراير 2023 مؤتمرها الصحفي الأول لإطلاع الجمهور على أنشطة الإنفاذ في منطقة الكوميسا بشأن كل من مسائل المنافسة وحماية المستهلك وغيرها من الإنجازات. وسلط المؤتمر الصحفي الضوء على بعض قضايا المنافسة والمستهلكين الرئيسية التي عالجتها اللجنة في جهودها لتعزيز المنافسة وتعزيز رفاهية المستهلكين ودعم جدول أعمال التكامل الإقليمي في نهاية المطاف . ومنذ ذلك الحين، جعلت اللجنة المؤتمر الصحفي حدثا سنويا في سعيها لنشر الفوائد الناشئة عن التنفيذ الفعال لقوانين المنافسة والمستهلك.

اليوم العالمي لحقوق المستهلك

انضمت اللجنة إلى بقية العالم في الاحتفال باليوم العالمي لحقوق المستهلك في 15 مارس 2023، وكان موضوعه "تمكين المستهلكين من خلال التحول إلى الطاقة النظيفة". وعلى وجه الخصوص، اضطلعت اللجنة بما يلي:

- عقد اجتماع افتراضي حيث شارك ما يقرب من خمس عشرة دولة عضو في المناقشات حول القضايا المشتركة للمستهلكين المتعلقة بالطاقة النظيفة وتشاركوا خبراتهم في التعامل مع مثل تلك الشكاوى وكذلك التعاون المستقبلي.
- عمل برامج إذاعية مشتركة مع لجنة المنافسة وحماية المستهلك في زامبيا
- عمل برامج حوارية إذاعية مشتركة مع هيئة التفتيش، سلطة المنافسة وحماية المستهلك في رواندا
- عمل مناقشات حوارية وبرامج إذاعية مشتركة مع لجنة حماية المستهلك في زيمبابوي
- إلقاء كلمة والمشاركة في المناقشات مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي

معرض زيمبابوي التجاري الدولي

شاركت اللجنة في معرض زيمبابوي التجاري الدولي (ZITF) في أبريل 2023، حيث عرضت انشطتها بالاشتراك مع لجنة المنافسة والتعريفة ولجنة حماية المستهلك. كذلك، قدمت اللجنة عرضا أثناء غداء العمل الذي تم تنظيمه تحت رعاية المعرض قامت من خلاله بتوعية أصحاب المصلحة في زيمبابوي بشأن اللوائح. وأقيمت مأدبة الغداء تحت شعار "الابتكار المستمر والقدرة التنافسية العالمية."

ورشة عمل مراسلي الأعمال

عقدت اللجنة ورشة عمل للصحفيين في مايو 2023 حضرها صحفيون من الدول الأعضاء. وكان الغرض من تلك الورشة هو تزويد الصحفيين بالمعرفة المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك. وخلال ورشة العمل، تم إطلاق منتدى مراسلي الأعمال في الكوميسا. بالإضافة إلى ذلك، استعرضت ورشة العمل أنماط مسابقة الكتابة في وسائل الإعلام في الكوميسا حيث ستكرم اللجنة الصحفيين الفائزين. وبحلول 5 يونيو 2023، سيتم إطلاق مسابقة كتابة مراسلي الأعمال حول المنافسة في الكوميسا وحماية المستهلك. ويهدف ذلك إلى زيادة التعريف باللجنة ورفع الوعي بالمنافسة ومسائل المستهلك في السوق المشتركة .

الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للجنة

احتفلت اللجنة بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها في عام 2023. وحضر المناسبة أكثر من 260 شخصا من جميع أنحاء العالم بما في ذلك أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأفريقيا. وكان من بين المندوبين الذين حضروا الحدث رئيسا قضاة ملاوي وزيمبابوي، والأمين العام للكوميسا، ونواب وزراء من مصر وإثيوبيا، ووزراء دائمون من بوروندي وإيسواتيني وموريشيوس، ورؤساء سلطات المنافسة الوطنية والإقليمية، والشركاء المتعاونون، وممثلون عن الدول الأعضاء. وتم نشر المناسبة على نطاق واسع في مختلف وسائل الإعلام المحلية والدولية. وقد ساعد الاحتفاللجنة في تعزيز التعريف بها في جميع أنحاء العالم.

الجلوس من اليسار إلى اليمين سعادة رئيس قضاة ملاوي، سعادة القاضي ريزين ر. مزيكاماندا، سعادة السيد يحيى الواثق بالله عبد المنعم، نائب وزير الصناعة والتجارة، ووكيل أول الوزارة ورئيس الخدمات التجارية المصرية؛ سعادة سيمبلكس تشيتيولا، وزير التجارة والصناعة في ملاوي؛ سعادة السيدة تشيليشي مبوندو كابوبيوي، الأمين العام للكوميسا؛ وسعادة تيشالي بييلهو كيفين، وزير الدولة بوزارة التجارة والتكامل الإقليمي في إثيوبيا وسعادة رئيس القضاة صاحب السيادة لوك مالابا، رئيس قضاة زمبابوي.

تدريب المحامين على إخطارات الاندماج في إطار الكوميسا

عقد اللجنة تدريبا في الموقع للمحامين في شركة دنتونز زامبيا / إريك سيلوامبا وجالاسي ولنياما للمحاماة في يوليو 2023. وعرضت اللجنة خبرتها وتوقعاتها فيما يتعلق بإيداعات اندماج الكوميسا، التي تغطي المسائل الموضوعية والإجرائية على حد سواء. كما سلط التدريب الضوء على الآثار القانونية المتعلقة بتوطين معاهدة الكوميسا واللوائح، والفرص والتحديات القادمة التي يطرحها بروتوكول المنافسة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد حققت اللجنة هدفها المتمثل في زيادة فهم أحد أصحاب المصلحة الرئيسيين لها لمتطلبات نظام مراقبة اندماجات الكوميسا، الذي ينتظر منه بدوره أن يعزز الامتثال للوائح.

ممثلون من دينتونز زامبيا وموظفو اللجنة أثناء التدريب

اجتماع لجنة حماية المستهلك بالكوميسا

في عام 2021، قامت اللجنة بتفعيل لجنة حماية المستهلك في الكوميسا. وتتألف اللجنة من وكالات المستهلكين من جميع الدول الأعضاء وبعض رابطات المستهلكين. وينصب التركيز الرئيسي للجنة وإنجازاتها على تبادل المعلومات والخبرات بشأن قضايا المستهلكين الراهنة بما في ذلك تلك المتعلقة بسلامة المنتجات ومعايير المعلومات في السوق المشتركة. ومن المتوقع أيضا أن تنشئ اللجنة نظاما إقليميا للإنذار المبكر وشبكة لسحب البضائع الخطرة.

في عام 2023، عقدت لجنة حماية المستهلك في الكوميسا اجتماعين جمعا أعضاء اللجنة المكونة من وكالات حماية المستهلك الوطنية وجمعيات المستهلكين من الدول الأعضاء. وعقد اجتماع للجان التوجيهية المعنية بالمناهج التعليمية وسلامة المنتجات الاستهلاكية في أكتوبر لمناقشة التقدم المحرز في تطوير نظام الإنذار المبكر الإقليمي بشأن المنتجات غير المأمونة، فضلا عن تطوير المناهج التعليمية بشأن حماية المستهلك، حيث قدم الأعضاء مدخلات بشأن تقارير اللجنة. وفي ديسمبر 2023، عقد المؤتمر السنوي حيث تمت مناقشة التعليقات على التقريرين، واعتماد التقارير للتنفيذ. كما ناقش الاجتماع خطط العمل والأنشطة لعام 2024.

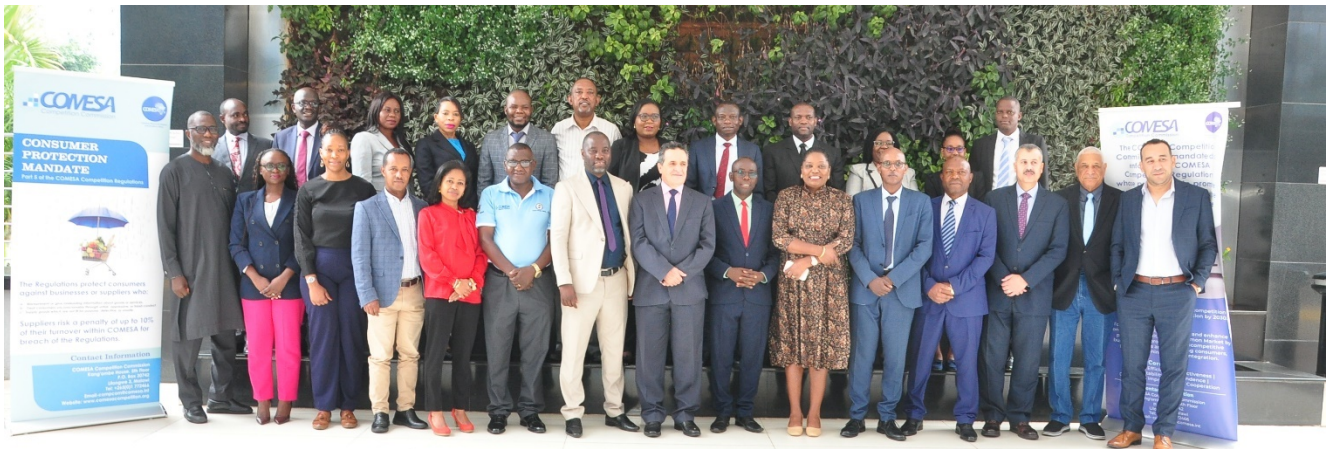

المشاركون خلال اجتماع لجنة حماية المستهلك بالكوميسا

المؤتمر العالمي الدولي للمستهلكين

دخلت اللجنة في شراكة مع المنظمة الدولية للمستهلكين وهيئة المنافسة الكينية لاستضافة أول مؤتمر عالمي دولي للمستهلكين في أفريقيا منذ أكثر من 50 عاما. حضر المؤتمر أكثر من 350 مندوبا من جميع أنحاء العالم وناقش مختلف قضايا الساعة في حماية المستهلك مثل الأسواق الرقمية والمخاوف البيئية وسلامة المنتجات وسلط الضوء على أهمية التعاون والتآزر من أصحاب المصلحة المختلفين لدعم الحماية الفعالة للمستهلك. وقد افتتح المناسبة رسميا نائب رئيس جمهورية كينيا، فخامة السيد ريجاتي جاتشاجوا.

من اليسار إلى اليمين، هيلينا لورنت المدير العام للمنظمة الدولية للمستهلكين، والدكتور أدانو روبا مساعد رئيس هيئة المنافسة الكينية، والسيد شاكا كاريوكي رئيس مجلس إدارة هيئة المنافسة الكينية، وسعادة ريجاتي جاتشاجوا، نائب رئيس جمهورية كينيا، والدكتور ويلارد مويمبا الرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ومعالي تيشالي بيليهو كيفين، وزير الدولة، وزارة التجارة والتكامل الإقليمي

كما تعاونت اللجنة مع المنظمة الدولي للمستهلكين في استضافة العديد من الندوات الافتراضية عبر الإنترنت والمشاركة فيها لمناقشة ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتأثيرها على المستهلكين.

اليوم العالمي للمنافسة

انضمت اللجنة بدورها إلى بقية العالم في الاحتفال بيوم المنافسة العالمي الذي يقام في الخامس من ديسمبر من كل عام. وتم الاحتفال بيوم المنافسة العالمي لعام 2023 تحت شعار "إعطاء الأولوية للقطاعات الحساسة اجتماعيا". وقد احتفلت اللجنة باليوم بالمشاركة مع لجنة المنافسة والتجارة العادلة في ملاوي وقامت بتوطين الموضوع لمعالجة الوضع المحلي. وهكذا تم الاحتفال بهذا اليوم تحت شعار "دور المنافسة في تعزيز الانتعاش الاقتصادي" حيث نظم برنامج تلفزيوني مشترك لتوعية الجمهور بأهمية قانون المنافسة في التنمية الاقتصادية.

المسؤولية الاجتماعية للشركات

زراعة الأشجار

في الفترة التي سبقت الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة، قامت اللجنة بنشاط غرس الأشجار في مدرسة ليلونجوي الابتدائية بالتنسيق مع إدارة الغابات في ملاوي. وقد أجريت هذه العملية إدراكا لأهمية الحفاظ على البيئة في ضوء آثار تغير المناخ. ويسترشد هذا الإدراك أيضا بالنطاق الموسع المتوقع للوائح تنظيم المنافسة بالكوميسا لمعالجة تغير المناخ والشواغل البيئية الأخرى.

اللجنة أثناء زراعة الأشجار في ليلونجوي، ملاوي

تبرع اللجنة وموظفيها لضحايا الإعصار الاستوائي فريدي

تبرعت اللجنة بمبلغ 10,000 دولار لحكومة ملاوي لمساعدة ضحايا الإعصار الاستوائي فريدي. كما قدم موظفو اللجنة مساهمات مالية بصفتهم الشخصية وتبرعوا بمواد غذائية وغير غذائية لضحايا الإعصار.

الدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس التنفيذي للجنة يقدم الشيك إلى وزير التجارة والصناعة آنذاك، معالي السيد سيمبلكس تشيتيولا

التعاون الدولي والتوعية والربط الشبكي

في عام 2023، نفذت اللجنة وشاركت في العديد من الأنشطة الدولية والإقليمية لأغراض التعاون الدولي والتواصل والربط الشبكي. وتشمل الأنشطة ما يلي:

حوار رؤساء هيئات المنافسة في أفريقيا

شاركت اللجنة في حوار رؤساء هيئات المنافسة في أفريقيا في فبراير 2023 تحت شعار: "*لديناميات المنافسة وإنفاذها في الأسواق الرقمية في أفريقيا، "نحو مستقبل مشرق للمنافسة الرقمية الأفريقية*". وتم تنظيم الاجتماع بعد بيان مشترك صادر عن رؤساء سلطات المنافسة الوطنية في مصر وكينيا وموريشيوس ونيجيريا وجنوب أفريقيا الصادر في 18 فبراير 2023 في جنوب أفريقيا بشأن تنظيم المنافسة في الأسواق الرقمية. واتفقت السلطات على ضرورة توسيع وتعميق الحوار بين سلطات المنافسة في أفريقيا بهدف تعزيز إنفاذ المنافسة في الأسواق الرقمية.

أسبوع أفريقيا والاتحاد الأوروبي

شاركت اللجنة في المؤتمر رفيع المستوى بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي حول إنفاذ قانون المنافسة الذي نظمته كلية أوروبا بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية في فبراير 2023. وشارك المدير والرئيس التنفيذي في حلقة نقاش حول "*العمل معا من أجل نظام منافسة قاري في أفريقيا - منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية*".

مؤتمر بومانز الأفريقي الحادي عشر لقانون المنافسة

حضرت اللجنة مؤتمر بومانز الأفريقي الحادي عشر لقانون المنافسة، الذي عقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا في الفترة من 23 إلى 24 فبراير 2023. وكان موضوع المؤتمر "*قانون المنافسة: الاتجاهات والتحليلات والرؤى*". وقدمت اللجنة ملاحظاتها في 23 فبراير 2023 تضمنت حديثا موجزا عن أنشطة وحدة البحوث والمناصرة والسياسات. وشارك في حلقتي نقاش بشأن "عمليات الاندماج في جميع أنحاء أفريقيا - أهداف المنظمين والعدالة الإجرائية"؛ و"التحقيقات السلوكية - تحويل التدقيق من الترتيبات الرأسية إلى الكارتلات".

اجتماع الربيع لمكافحة الاحتكار لجمعية المحامين الأمريكية

شاركت اللجنة في اجتماع جمعية المحامين الأمريكية لمكافحة الاحتكار في مارس. وشاركت اللجنة في سلسلة من الاجتماعات خلال اجتماع الربيع لتوعية المجتمع الدولي بولايتها وأنشطة الإنفاذ في إقليم الكوميسا. بالإضافة إلى ذلك، شاركت اللجنة في قمة مسؤولي الإنفاذ السنوية (التي نظمتها وزارة العدل الأمريكية بالاشتراك مع لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية) والتي عقدت على هامش اجتماع الربيع لجمعية المحامين الأمريكية.

مؤتمر رابطة القانون في زامبيا

شاركت اللجنة في مؤتمر رابطة القانون في زامبيا في أبريل 2023 لتعزيز مذكرة التفاهم الموقعة وتوعية المجتمع القانوني في زامبيا بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والكوميسا وإنفاذ قانون المنافسة عبر الحدود.

الشبكة الدولية لإنفاذ حماية المستهلك (ICPEN)

شاركت اللجنة في المؤتمر السنوي للشبكة الدولية لإنفاذ حماية المستهلك في مايو 2023 وطرحت وجهات نظرها حول الوكالات الجديدة مع التركيز بصفة خاصة على الحواجز التي تحول دون تبادل المعرفة وإنفاذها في الإنفاذ عبر الحدود. كما شاركت اللجنة في العديد من الاجتماعات الافتراضية التي نظمتها الشبكة الدولية لإنفاذ حماية المستهلك حول مختلف المسائل المتعلقة بالمستهلك.

اجتماع لمناقشة الحوار الأفريقي حول حماية المستهلك

نظمت اللجنة اجتماعا للسلطات الإقليمية لحماية المستهلك والدول الأعضاء لمناقشة الحوار الأفريقي حول حماية المستهلك. وكان الهدف من الاجتماع الذي حضره أيضا لجنة التجارة الفيدرالية الأمريكية هو مناقشة السبل التي تمكن السلطات الأفريقية لحماية المستهلك من لعب دور أكثر تفاعلا في أنشطة الحوار. وناقش الاجتماع أيضا مشروع إطار لوضع ترتيبات التعاون من أجل الحوار.

المشاركون خلال اجتماع الحوار الأفريقي لحماية المستهلك

منتدى المنافسة العربي الرابع

حضرت اللجنة وشاركت في منتدى المنافسة العربي الرابع الذي عقد في مايو 2023 الرياض المملكة العربية السعودية. وشارك المدير والرئيس التنفيذي كمتحدث في حلقة نقاش لمناقشة مراقبة عمليات الاندماج عبر الحدود، وتسليط الضوء على تجربة اللجنة.

المنتدى الاقتصادي الأوراسي

حضر اللجنة المنتدى الاقتصادي الأوراسي (EEC) الذي عقد في يوليو في موسكو. وشاركت اللجنة في حلقة نقاش حول تنظيم الأسواق الرقمية المتوقع والفعلي.

الأونكتاد

شاركت اللجنة وقدمت عرضا في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد بشأن المنافسة وحماية المستهلك الذي عقد في يوليو 2023، وخلال الاجتماعات شارك المدير والرئيس التنفيذي في جلسات "*التحول إلى الطاقة النظيفة*" و"*المنافسة والجماعات الاقتصادية الإقليمية*". كما حضرت اللجنة الاجتماع العشرين لمجموعة العمل المعنية بسلامة المنتجات الاستهلاكية الذي عقد في

فبراير 2023 لمناقشة التطورات في خطة عمل 2022-23. وشملت اجتماعات الأونكتاد الأخرى التي حضرها سلسلة ندوات الأونكتاد للدول الأفريقية الناطقة بالبرتغالية عبر الإنترنت بشأن المنافسة وحماية المستهلك التي عقدت في أبريل 2023 واجتماع إنفتيك الذي عقد في أبريل 2023 والذي نظر في مقاربة فنية لإنفاذ قانون المستهلك.

اللجنة بعد مشاركتها في دورة الجماعات الاقتصادية الإقليمية في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي التابع للأونكتاد

اجتماع السلطات الإقليمية المعنية بالمنافسة

عقدت اللجنة اجتماعا مع سلطات المنافسة من الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى وهي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (WAEMU)، وهيئة المنافسة الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ERCA)، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC)، وهيئة المنافسة وحماية المستهلك التابعة لجماعة شرق أفريقيا (EACCA) في يوليو 2023. وكان الغرض من الاجتماع مناقشة مجالات التعاون الممكنة فيما بين السلطات الإقليمية المعنية بالمنافسة من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك في أفريقيا. ومن المتوقع أيضا أن يدعم هذا التعاون تنفيذ بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن سياسة المنافسة.

منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)

دعمت اللجنة أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في استضافة ورشة عمل بناء القدرات للدول الأعضاء في الكوميسا والتي عقدت في ديسمبر 2023. بالإضافة إلى ذلك، شاركت اللجنة في ورشة عمل بناء القدرات الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية حول سياسة المنافسة لمنطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في أغسطس 2023.

المشاركون والخبراء خلال ورشة العمل التدريبية الإقليمية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

الجماعة الكاريبية

شاركت اللجنة في الندوة الشبكية لهيئة المنافسة في الجماعة الكاريبية حول حماية المستهلك التي عقدت في يونيو 2023. وقدمت اللجنة عرضا حول *"إنفاذ حقوق المستهلك من منظور البيئة الرقمية - الكوميسا"*.

الاتحاد الأفريقي-المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي (AU-SARO)

انضمت اللجنة إلى بقية السفارات الأفريقية والمفوضيات العليا والمنظمات والتجمعات الدولية الأفريقية الأخرى الموجودة في ملاوي في سبتمبر 2023، للاحتفال بيوم الاتحاد الأفريقي. وتزامن الاحتفال الذي أقيم تحت شعار "تسريع تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية" مع الاحتفالات بمرور 60 عاما على ميلاد الاتحاد الأفريقي. وعرضت اللجنة خدماتها للجمهور خلال المناسبة.

موظف اللجنة السيدة سونجيدا بوندون تتحدث إلى الجمهور حول ولاية اللجنة.

شاركت اللجنة في المؤتمر السنوي السابع عشر المعني بقانون المنافسة واقتصادياتها وسياساتها الذي عقد في سبتمبر. وشاركت اللجنة من خلال أعضاء متحدثين في المناقشات حول استكشاف الخطوات المستقبلية بعد اعتماد بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن سياسة المنافسة وكذلك التضخم وإنفاذ المنافسة في الأغذية والتصنيع الزراعي.

المؤتمر العام السنوي لشبكة المنافسة الدولية

حضرت اللجنة المؤتمر العام السنوي لشبكة المنافسة الدولية في أكتوبر حيث شاركت في العديد من الاجتماعات بما في ذلك الجلسة الجانبية بشأن سلاسل القيمة الزراعية وأسواق الأغذية في البلدان النامية، وهو مجال اهتمت به اللجنة اهتماما كبيرا وقادت الطريق في تدخلاتها. كما شاركت اللجنة في اجتماع منتدى المنافسة الأفريقي وعقدت عدة اجتماعات ثنائية مع شركائها المتعاونين.

ممثلو السلطات الأفريقية المعنية بالمنافسة بعد اجتماعهم مع الرئيس السيدة لينا خان

اجتماع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن حماية المستهلك

شاركت اللجنة في ورشة العمل الإقليمية للتدريب والتوعية التي نظمتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك. وتبادلت اللجنة خبراتها بشأن الإنفاذ الإقليمي لحماية المستهلك.

المؤتمر السنوي لمنتدى المنافسة الأفريقي

شاركت اللجنة في مختلف الأنشطة التي نظمها منتدى المنافسة الأفريقي. وشملت بعض الأنشطة إجراء دراسات مشتركة وحضور المؤتمر السنوي في أكتوبر. وخلال المؤتمر، شاركت اللجنة في المناقشات حول الأسواق الرقمية وكذلك رسوم التجوال في السوق المشتركة.

المشاركة في المعرض التجاري الأفريقي الثالث

شاركت اللجنة في المعرض التجاري البيني الأفريقي (IATF) الذي أقيم في نوفمبر 2023. وكان الهدف من مشاركة اللجنة في هذا الحدث هو تعزيز الترويج للجنة وزيادة الوعي بأنشطتها. ومن خلال الحضور، تواصلت اللجنة مع عدد من أصحاب المصلحة بما في ذلك مجتمع الأعمال والمستهلكين وجمعيات المستهلكين وتمكن من التواصل مع المنظمات الدولية الأخرى.

موظف اللجنة الدكتورة هند مصطفى تتحدث إلى الجمهور حول ولاية اللجنة

البرامج المشتركة بين مؤسسات الكوميسا بعضها البعض وبرامج لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا

يتعين على اللجنة، بوصفها إحدى مؤسسات الكوميسا وفقا للمادة 175 (1) من معاهدة الكوميسا، أن تنظر في أهداف السوق المشتركة وسياساتها وبرامجها وأنشطتها أثناء تنفيذ اللوائح. وعلى النحو المنصوص عليه في المادة 175 (2) من معاهدة الكوميسا، فمن المتوقع أن تحافظ اللجنة وأمانة الكوميسا على علاقة عمل مستمرة تهدف إلى تعزيز تنفيذ معاهدة الكوميسا واتخاذ ترتيبات تعاون لهذا الغرض. وبالإضافة إلى ذلك، وعملا بالمادة 175 (3) من معاهدة الكوميسا، فيتعين على اللجنة تقديم تقارير سير عمل سنوية إلى المجلس الوزاري للكوميسا عن أنشطة اللجنة. وفي ضوء ذلك، نفذ اللجنة في عام 2023 الأنشطة التالية في إطار البرامج المشتركة بين الكوميسا ومؤسسات الكوميسا وكجزء من مسؤوليتها عن حوكمة الشركات لتقديم تقرير إلى المجلس:

قمة الكوميسا ومنتدى أعمال الكوميسا

شاركت اللجنة في منتدى أعمال الكوميسا السادس عشر الذي عقد في يونيو 2023 حيث ألقى المدير والرئيس التنفيذي أيضا ملاحظات حول الدور المهم لقوانين المنافسة وحماية المستهلك في تسهيل التكامل الإقليمي. كما شاركت اللجنة في قمة رؤساء دول وحكومات الكوميسا الثانية والعشرين التي عقدت في يونيو 2023. كما عرضت اللجنة خدماتها على هامش منتدى أعمال الكوميسا.

موظفو اللجنة السيدة ساندیا بولوك والسيدة أليكسيا واويرو تقومان بتعريف أحد العملاء بولاية اللجنة

حوار الكوميسا الخامس بين القطاعين العام والخاص حول الشمول المالي الرقمي

شاركت اللجنة في الشمول المالي الرقمي الخامس للكوميسا الذي نظمه مجلس أعمال الكوميسا في 25 يوليو 2023. وكان الهدف من الاجتماع هو مناقشة خطة تشغيل مخطط مدفوعات التجزئة للكوميسا، وهي بنية تحتية إقليمية متكاملة للخدمات المالية تهدف إلى خدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء الذين يتعاملون معهم داخل السوق المشتركة.

خلوة الرؤساء التنفيذيين للكوميسا

شاركت اللجنة في خلوة الرؤساء التنفيذيين للكوميسا التي حضرها الرؤساء التنفيذيون من مؤسسات الكوميسا والتي عقدت في أبريل 2023 لمناقشة برامج وأنشطة الكوميسا.

الاجتماع السابع والعشرون للشؤون القانونية والاجتماع الرابع والأربعون للجنة الحكومية الدولية للكوميسا

شاركت اللجنة في الاجتماع السابع والعشرين للجنة الشؤون القانونية والاجتماع السادس والعشرين لوزراء العدل ومدعي العموم في الكوميسا اللذين عقدا في أغسطس وسبتمبر على التوالي والاجتماع الرابع والأربعين للجنة الحكومية الدولية الذي عقد في نوفمبر 2023. ونظر الاجتماع الرابع والأربعين للمجلس الوزاري للكوميسا الذي عقد في نوفمبر ووافق على:

- قواعد مشتريات اللجنة
- القواعد المالية للجنة
- قواعد تعيين مجلس إدارة اللجنة
- الميزانية العادية لعام 2024 للجنة
- تعيين تسعة أعضاء في مجلس إدارة اللجنة لمدة ثلاث سنوات تبدأ مدتهم من 15 يوليو 2024 إلى 14 يوليو 2027

الجزء د

التعزيز المؤسسي

لتعزيز عملياتها، تقوم اللجنة ببناء قدرات كل من مجلس المفوضين وموظفيه. ويعتمد النجاح النهائي للجنة في تنفيذ ولايتها اعتمادا كبيرا على توظيف وتدريب واستبقاء الموظفين الموهوبين والأكفاء. وعلى هذا النحو، اضطلعت اللجنة في الفترة قيد الاستعراض بالأنشطة التالية في إطار التعزيز المؤسسي:

القدرة التنظيمية للجنة التنسيق المجتمعية

نفذت اللجنة الأنشطة التالية الرامية إلى تعزيز قدراتها:

مراجعة الهيكل التنظيمي

تعاقدت اللجنة مع خبير استشاري لاستعراض هيكلها التنظيمي. وأجرى الاستشاري المراجعة اعتبارا من نوفمبر 2022 وتمت الموافقة على الهيكل الذي تمت مراجعته من مجلس المفوضين في عام 2023 ويتم تنفيذه الآن. ويهدف الهيكل التنظيمي الذي تمت مراجعته إلى تعزيز التنفيذ الفعال والملائم اقتصاديا لولاية اللجنة.

تدريب الموظفين

اضطلعت اللجنة بتدريب موظفيها على النحو التالي:

أسبوع أفريقيا والاتحاد الأوروبي

شارك اثنان من الموظفين في التدريب الخاص بأسبوع أفريقيا والاتحاد الأوروبي الذي نظمته كلية أوروبا بالاشتراك مع المفوضية الأوروبية في بلجيكا في الفترة من 13 إلى 16 فبراير 2023. وتم تمويل التدريب من الاتحاد الأوروبي.

المديرية العامة للمنافسة في الاتحاد الأوروبي

من خلال تعاونها مع المفوضية الأوروبية، تم إلحاق أحد موظفي اللجنة بمستوى P2 بالمفوضية الأوروبية لمدة ثلاثة أشهر من مايو إلى يوليو 2023. وقد صدرت هذه البادرة من المفوضية الأوروبية إلى اللجنة بما يتماشى مع علاقة العمل التي تربطها بالمفوضية الأوروبية على مر السنين.

ملحق بلجنة التجارة الفيدرالية للولايات المتحدة

ألحقت إحدى موظفي اللجنة بلجنة التجارة الفيدرالية في الولايات المتحدة لمدة ثلاثة أشهر كجزء من بناء قدرات موظفي التحقيق في مجال قانون المنافسة. وقد قدمت لجنة التجارة الفيدرالية هذا العرض وتستمر في تقديم مبادرات بناء القدرات هذه إلى اللجنة.

أسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي

شارك ثلاثة موظفين على مستوى P2 في التدريب السنوي لأسبوع المنافسة والتنظيم الاقتصادي الذي عقد في أكتوبر. وركز التدريب على تقييم مختلف المسائل المتعلقة بالمنافسة.

مدرسة كريس الصيفية وتدريب المحامين

حضر ثلاثة اقتصاديين وأربعة محامين من اللجنة مدرسة كريس (CRESSE) الصيفية ودورة المحامين. وحضر الاقتصاديون المدرسة الصيفية وركزت على تقييم مختلف المسائل المتعلقة بالمنافسة بينما ركزت دورة المحامين على اقتصاديات قانون المنافسة.

دورات تنشيطية على الإدارة

تلقى ثلاثة موظفين من شعبة الخدمات المؤسسية في الشركة تدريبا يتماشى مع عملهم في مجال المشتريات من أجل إدارة المنظمات، والمهارات الحديثة للأمناء التنفيذيين، والإدارة المالية المتقدمة، والميزنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

مدرسة تولوز للاقتصاد

حضر مسؤول من اللجنة دورة حول "*التطورات الأخيرة في اقتصاديات مراقبة الاندماج*" نظمتها كلية تولوز للاقتصاد في ديسمبر 2023. وركزت الدورة على اقتصاديات التحكم في عمليات الاندماج واستكشفت أحدث التطورات في التحليل النظري والعملي لعمليات الاندماج الأفقية والرأسية والتكتلات الاندماجية.

ضمان بنية تحتية قوية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إعادة تصميم الموقع

أنهت اللجنة إعادة تصميم الموقع الإلكتروني الذي تم إطلاقه في 5 مايو 2023 خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة. تم التعاقد مع أدريس جروب من كينيا لإعادة تصميم موقع اللجنة على شبكة الإنترنت والموقع يعمل حاليا.

النظام الإلكتروني لإدارة الحالات

أشركت اللجنة شركة ضمان الجودة، وهي شركة ديلويت كينيا، لإدارة مشروع تطوير نظام إلكتروني لإدارة الحالات وبوابة إلكترونية للإيداع الإلكتروني للجنة. وقد بدأت ديلويت كينيا عملها وستساعد اللجنة في رسم خرائط التدفق الداخلي للمعلومات، وتحليل الأنظمة، واحتياجات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والمساعدة في إشراك الخبراء لتطوير البرامج / الأنظمة وتنفيذ النظام.

خاتمة

لقد مرت اللجنة برحلة صعبة ولكنها رائعة. وفي عشر سنوات هي عمرها، تحدت اللجنة الصعاب وأثبتت أنه من الممكن أن يكون هناك سلطة منافسة إقليمية فعالة في الجنوب العالمي. وقد أثبتت ذلك بكونها ثاني أكثر سلطة إقليمية معنية بالمنافسة فعالية وتشغيلا كاملا في جميع أنحاء العالم، وتأتي في المرتبة الثانية بعد المفوضية الأوروبية. ونحن نقدر كوننا حماة على ثقة الجمهور، وبالتالي فلدينا دافع أقوى لتقديم الخدمة العامة، وهو ما ساعدنا في تحقيق هذا الإنجاز.

لقد كان دعم شركائنا المتعاونين وجميع أصحاب المصلحة لدينا مفيدا ولا غنى عنه في السنوات العشر الماضية ونشهد أنهم ساهموا إسهاما كبيرا في نجاحنا. ونحن سنواصل السعي للحصول على دعم جميع أصحاب المصلحة لدينا ونحن نبدأ المرحلة الثانية من رحلتنا عبر السنوات العشر. وقد خصصت السنوات العشر الأولى في الأساس لإنشاء المؤسسة وتشغيلها، وبناء قدرات السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة. وسينصب تركيزنا في المرحلة الثانية من رحلتنا العشرية على تعزيز الإنفاذ ضد قضايا السلوك وخاصة الكارتلات وإساءة استخدام الهيمنة.

في العام المقبل، ستواصل اللجنة إنفاذ اللوائح فيما يتعلق بعمليات الاندماج والممارسات التجارية التقييدية وحماية المستهلك لضمان تكافؤ الفرص لجميع الشركات في السوق المشتركة والمساهمة في جدول أعمال التكامل الإقليمي من خلال تسهيل التجارة في السوق المشتركة. ومما له أهمية خاصة بالنسبة للجنة أسواق الزراعة والأغذية حيث تجري اللجنة أبحاثا لتقييم مستوى المنافسة في الأسواق. وستركز اللجنة على تنفيذ توصيات البحث والتي تشمل إجراء تحليل ما بعد الاندماج لبعض عمليات الاندماج التي حدثت في القطاع. وستجرى أيضا بحوث أخرى تركز على مختلف المنتجات، ومما له أهمية خاصة التركيز على الكيفية التي يمكن بها لقوانين المنافسة والمستهلكين أن تسهم بفعالية في معالجة قضايا تغير المناخ، لا سيما في الجنوب العالمي.

واتساقا مع ولايتها، ستواصل اللجنة تركيزها على معالجة السلوك المناهض للمنافسة في السوق المشتركة. وفي هذا الصدد، تتوقع اللجنة الانتهاء من تحقيقات مختلفة بشأن السلوك المناهض للمنافسة لتعزيز الأسواق العادلة لتسهيل دخول ونمو الأعمال التجارية في السوق المشتركة. على أنه يجب على اللجنة أيضا مواصلة تحديد انتهاكات المستهلك والتحقيق فيها لحماية المستهلكين. وفيما يتعلق بعمليات الاندماج، ستواصل اللجنة تحقيقها في عمليات الاندماج وضمان معالجة المعاملات التي من المحتمل أن تؤدي إلى تشوهات في السوق من خلال سبل الانتصاف المناسبة.

وتلاحظ اللجنة أيضا الحاجة إلى ضمان مواءمة التشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة مع التشريعات الإقليمية. وستتواصل في السنوات القادمة الجهود الرامية إلى مساعدة السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة في وضع القوانين وتعديلها، حيث تسعى اللجنة أيضا إلى الحصول على دعم الشركاء المتعاونين الآخرين في هذه الأنشطة لأن الطلبات الواردة من الدول الأعضاء تفوق الموارد المتاحة للاتفاقية. وسيكون بناء القدرات نشاطا مستمرا حيث توجد حاجة إلى التدريب المستمر لمسؤولي القضايا على المستويين الوطني والإقليمي لضمان مواكبتهم لأي اتجاهات جديدة في إنفاذ قانون المنافسة وحماية المستهلك.

وتدرك اللجنة أن المناصرة مهمة في تعزيز الترويج لها، ومن ثم ستواصل مبادراتها في مجال المناصرة، فضلا عن إقامة شراكات استراتيجية مع أصحاب المصلحة الوطنيين والإقليميين والدوليين من أجل الإنفاذ الفعال لقانون المنافسة وحماية المستهلك. ومن الجدير بالذكر أن اللجنة تعتزم التعاون والتآزر مع سلطات المنافسة الإقليمية الأخرى وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في تعزيز إنفاذ قانون المنافسة في أفريقيا، وبالتالي دعم الدعوة إلى قارة متكاملة اقتصاديا.

وفي سعيها للمساهمة بفعالية في تطوير المعرفة في مجال المنافسة وقانون المستهلك في القارة، ستبدأ اللجنة في عام 2024 في بناء مركز التدريب على قانون المنافسة والمستهلك في ليلونجوي، ملاوي. ومن المتوقع أن يجذب مركز التدريب المتعلمين من الأوساط الأكاديمية وسلطات المنافسة والمستهلكين والمؤسسات الحكومية الأخرى ومجتمع الأعمال والمجتمع القانوني والمؤسسات الأخرى من جميع أنحاء أفريقيا وخارجها.

وفي الختام، تعتزم اللجنة استكمال مراجعة اللوائح السارية منذ عام 2004. ومن المتوقع أن تعالج التعديلات التي أدخلت على اللوائح بعض القضايا الناشئة فضلا عن التحديات التي ووجهت في إنفاذ اللوائح الحالية على مر السنين.

وبهذا الاستشراف، فإننا نتوقع أن يكون لدينا تقرير سنوي مثير لعام 2024 ويجب قراءته لا شك!

الجزء هاء

حسابات الإدارة

حساب الإدارة لعام 2023

تعليق المدير والرئيس التنفيذي

1. يقدم المدير والرئيس التنفيذي للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا ("اللجنة") تعليقه على الأداء المالي للجنة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

2. تعين القواعد المالية للجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا (2023) في القاعدة 6 (2) المدير والرئيس التنفيذي كمسؤول مالي رئيسي للجنة مسؤول أمام المجلس الوزاري من خلال مجلس إدارة اللجنة عن الإدارة السليمة لأموال اللجنة.

3. يسرني أن أقدم حسابات إدارة اللجنة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وتتكون حسابات الإدارة من قائمة الإيرادات والمصروفات، وبيان المركز المالي، وبيان التغيرات في الأموال المتراكمة، وبيان التدفقات النقدية، وبعض الملاحظات التفسيرية للمبالغ الواردة في البيانات المذكورة.

4. وتجمع حسابات الإدارة هذه بين نتائج الأنشطة المضطلع بها بتمويل من كل من الدول الأعضاء (الميزانية العادية) والموارد الخارجة عن الميزانية (الميزانية التشغيلية) للجنة على النحو المنصوص عليه في اللوائح والنظام الأساسي. وتقدم حسابات الإدارة نظرة عامة كاملة على الشؤون المالية للجنة للسنة المالية 2023. وهي تشمل معلومات عن الوضع المالي للجنة، وعملياتها خلال السنة، وتحركات الأموال والاحتياطيات المتراكمة، وتدفقاتها النقدية، فضلا عن الالتزامات والأعباء المالية للجنة.

5. أحد أبرز النقاط في حسابات الإدارة لعام 2023 هو المركز المالي القوي المدعوم بالأصول النقدية عالية السيولة. وتتمتع اللجنة بوضع نقدي قوي يبلغ **23.4 مليون دولار أمريكي** مدعوم بأموال واحتياطيات متراكمة تبلغ **19.7 مليون دولار أمريكي.** وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة تمكنت من خفض التزاماتها من **5.8 مليون دولار** إلى **3.8 مليون دولار** من خلال صرف رسوم إيداع الاندماج لربع العام إلى الدول الأعضاء قبل نهاية العام لأول مرة مع زيادة سيولتها النقدية من **23.3 مليون دولار** إلى **23.4 مليون دولار** من خلال تحصيل الديون المستحقة منذ فترة طويلة على نظام الكوميسا الافتراضي لتيسير التجارة CVTFS من أمانة الكوميسا.

6. تمكنت اللجنة من تحقيق احتياطي يبلغ **6 ملايين دولار أمريكي** وفقا لتوجيهات مجلس الإدارة لمشروع مبنى المكاتب. واستخدمت اللجنة مبلغ 25,600 دولار أمريكي من الاحتياطي خلال السنة المشمولة بالتقرير لتمويل أنشطة مشروع البناء، تاركة رصيدا قدره 5,973,500 دولار أمريكي.

7. أسفرت عمليات اللجنة عن فائض طفيف قدره **63,539 دولارا أمريكيا** للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023. وتجدر الإشارة إلى انخفاض رسوم الاندماج وزيادة إيرادات الفوائد من الاستثمارات، حيث انخفضت رسوم الاندماج من **4.4** مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى **2.7 مليون دولار أمريكي** في عام 2023. وشهد عام 2022 عددا كبيرا من الإخطارات مع إعادة فتح الأعمال من بعد جائحة كورونا. وتضاعف دخل الفوائد تقريبا من **627,382 دولارا أمريكيا** في عام 2022 إلى **1,123,237 دولارا** أمريكيا في عام 2023. ونقلت الإدارة الأموال من الودائع منخفضة العائد في بنك ستاندرد وإيكو والتي كانت بفائدة 3% إلى الودائع ذات العائد المرتفع لدى بنك إن بي إس وبنك سي دي إتش.

8. تعرض حسابات الإدارة التفصيلية في القسم التالي.

الدكتور ويلارد مويمبا

المدير والرئيس التنفيذي

بيان إيرادات ونفقات لجنة تنظيم المنافسة بالكوميسا بالدولار الأمريكي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	ملاحظات	غير خاضع للمراجعة **2023**	خضع للمراجعة **2022**	خضع للمراجعة **2021**
إجمالي الدخل	***1***	**3,821,301**	**5,509,953**	**3,984,036**
النفقات	*2*	(2,272,942)	(1,488,622)	(636,396)
نفقات البرامج				
تكاليف الموظفين	*3*	(2,030,343)	(2,219,887)	(1,596,845)
المصاريف الإدارية	*4*	(315,998)	(87,462)	(226,191)
النفقات التشغيلية	*5*	(158,104)	(74,174)	(95,397)
التصرف في الأصول		1,867	288	(1,568)
الإهلاك	*6*	(105,479)	(74,153)	(42,051)
إجمالي النفقات		**(4,881,000)**	**(3,944,010)**	**(2,598,448)**
الفوائد العائدة على الاستثمارات		1,123,237	621,586	474,544
الفائض [إجمالي الدخل مضافا إليه الفائدة مطروحا منه النفقات]		**63,539**	**2,187,530**	**1,860,132**

بيان المركز المالي بالدولار الأمريكي

في 31 ديسمبر 2023

	ملاحظات	غير خاضع للمراجعة 2023	خضع للمراجعة 2022	خضع للمراجعة 2021
أصول				
معدات	*6*	**610,828**	621,950	152,385
المبالغ المستحقة على أطراف معنيين	*7*	**-**	2,173,202	2,184,069
إجمالي الأصول غير المتداولة		**610,828**	**2,795,152**	**2,336,454**
المستحقات	*8*	**301,071**	4,626	3,639
النقد وما في حكمه	*9*	**23,400,995**	23,350,638	21,919,390
إجمالي الأصول المتداولة		**23,702,066**	**23,355,264**	**21,923,029**
إجمالي الأصول		**24,312,894**	**26,150,416**	**24,259,483**
الأموال المتراكمة				
الأموال المتراكمة		**13,740,476**	19,647,292	17,457,261
احتياطيات رأس المال		**57,072**	47,068	38,204
احتياطي البناء		**5,973,500**	-	-
احتياطيات إعادة التقييم		**-**	3,145	5,646
إجمالي الأموال والاحتياطيات		**19,771,047**	**19,697,505**	**17,501,111**
الخصوم		**15,895**	5,312	16,385
المبالغ المستحقة لأطراف معنيين				
الذمم الدائنة	*10*	**3,884,698**	5,848,787	6,221,068
الإيرادات المؤجلة	*11*	**641,254**	598,812	520,919
إجمالي الخصوم		**4,541,847**	**6,452,911**	**6,758,372**
مجموع الأموال والخصوم المتراكمة		**24,312,894**	**26,150,416**	**24,259,483**

بيان الأموال المتراكمة بالدولار الأمريكي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

	احتياطيات رأس المال	احتياطيات إعادة التقييم	احتياطي البناء	الأموال المتراكمة	مجموع
الرصيد في 1 يناير 2022	38,204	5,646	-	17,457,261	17,501,111
الفائض لهذا العام	-	-	-	2,187,530	2,187,530
استهلاك المنحة	(7,097)	-	-	-	(7,097)
استهلاك احتياطي إعادة التقييم	-	(2,501)	-	2,501	-
منحة رأس المال المستلمة	15,961	-	-	-	15,961
إعادة التقييم للسنة	-	-	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2022	47,068	3,145	-	19,647,292	19,697,505
الرصيد في 1 يناير 2023	**47,068**	**3,145**	**-**	**19,647,292**	**19,697,505**
أرباح الفترة	**-**	**-**	**-**	**63,539**	**63,539**
المنقول إلى احتياطي البناء	**-**	**-**	**6,000,000**	**(6,000,000)**	**-**
استهلاك المنحة	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
استهلاك احتياطي إعادة التقييم	**-**	**(3,145)**	**-**	**3,145**	**-**
الإنفاق على مشروع البناء	**-**	**-**	**(26,500)**	**26,500**	**-**
منحة رأس المال المستلمة	**10,004**	**-**	**-**	**-**	**10,004**
الرصيد في 31 ديسمبر 2023	**57,072**	**-**	**5,973,500**	**13,740,476**	**19,771,047**

بيان التدفقات النقدية بالدولار الأمريكي

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

غير خاضع للمراجعة 2023	خضع للمراجعة 2022	خضع للمراجعة 2021	
63,539	**2,187,530**	**1,860,132**	**الفائض لهذا العام**
			التعديلات
105,479	74,156	42,051	الإهلاك
-	(7,097)	(5,905)	استهلاك المنح الرأسمالية
10,004	(321,525)	23,307	السلع الرأسمالية المستلمة
(1,867)	(288)	1,568	التصرف في الأصول
(1,123,237)	(621,586)	(474,544)	إيرادات الفوائد
(946,083)	**1,311,190**	**1,446,609**	
			التغييرات في
2,173,202	10,867	(10,867)	المبالغ المستحقة على أطراف معنيين
10,583	(11,073)	(6,884)	المبالغ المستحقة لأطراف معنيين
(296,445)	(987)	(495)	المستحقات
(1,964,090)	(372,281)	658,883	الذمم الدائنة
42,442	77,893	35,805	الإيرادات المؤجلة
(34,307)	**(295,581)**	**676,442**	
(980,390)	**1,015,609**	**2,123,051**	**صافي النقد الناتج من العمليات**
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(94,357)	(206,235)	(78,624)	شراء المعدات
1,867	288	-	عائدات التصرف في الأصول
1,123,237	621,586	474,544	الفوائد البنكية والودائع الأخرى
1,030,747	**415,639**	**395,920**	**صافي المبالغ النقدية الناتجة عن الأنشطة الاستثمارية**
50,357	**1,431,248**	**2,518,971**	**صافي الزيادة في المبالغ النقدية وما في حكمها**
23,350,638	**21,919,390**	**19,400,420**	**المبالغ النقدية وما في حكمها في بداية العام**
23,400,995	**23,350,638**	**21,919,391**	**النقد وما في حكمه في نهاية السنة**

الملاحظات على حساب الإدارة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023

2021	2022	**2023**	**ملاحظة 1 - الإيرادات**
777,373	719,286	**722,093**	أمانة الكوميسا
10,867	337,486	**-**	الإيرادات الأخرى - الدول الأعضاء
3,189,892	4,445,133	**2,783,061**	رسوم وغرامات الاندماج
-	-	**314,914**	الغرامات
5,904	7,097	**-**	استهلاك المنح الرأسمالية
-	951	**1,234**	إيرادات أخرى
3,984,036	5,509,953	**3,821,301**	

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 2 - نفقات البرامج**
636,396	1,488,622	**2,272,942**	نفقات البرامج
636,396	1,488,622	**2,272,942**	

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 3 - تكاليف الموظفين**
959,258	1,155,063	**1,165,888**	الراتب الأساسي
306,047	388,816	**392,710**	بدل السكن
65,505	92,414	**96,976**	بدل علاج
55,630	62,885	**67,732**	بدل تعليم
7,641	17,764	**11,779**	بدل المعالين
-	284	**1,745**	العمل الإضافي للموظفين
-	1,416	**4,040**	بدل التمثيل
-	214,692	**3,030**	استبدال مبالغ نقدية بالإجازات
141,277	174,740	**175,038**	إكراميات
-	14,172	**7,860**	إجازات مدفوعة الأجر
13,592	85,417	**41,972**	تدريب الموظفين وتطويرهم
-	-	**29,799**	الموظفون المؤقتون والمعارون
47,895	12,225	**31,773**	تكاليف الموظفين الأخرى
1,596,845	2,219,887	**2,030,343**	

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 4 - النفقات الإدارية**
1,547	1,383	**-**	الاجتماعات الفنية
140,850	16,461	**44,429**	نفقات التعيين والإعادة إلى الوطن
4,252	7,923	**31,021**	النشر والدعاية
5,564	8,155	**19,274**	الإيجارات
3,359	173	**4,591**	الضيافة
3,475	575	**7,445**	مصاريف أخرى
-	-	**134,420**	تكاليف الاستشارات
1,401	-	**26,935**	العلاقات العامة والأنشطة الترويجية
24,385	15,420	**-**	نفقات السفر
18,091	28,344	**23,079**	الرسوم المصرفية
2,400	-	**4,805**	مصروفات مراجعة الحسابات - السنة السابقة
20,867	9,028	**20,000**	الاعتماد المخصص لأتعاب مراجعة الحسابات للسنة
226,191	87,462	**315,998**	

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 5 - النفقات التشغيلية**
8,386	17,147	**26,073**	مصاريف السيارات
34,246	19,500	**28,445**	التواصل
16,350	6,171	**61,070**	أتعاب المفوضين
5,389		**11,063**	الترجمة والنسخ
5,941	5,645	**5,626**	تأمين
6,302	6,843	**9,933**	اللوازم المكتبية
18,783	18,867	**15,893**	صيانة المكاتب والأمن النفقات
95,397	74,174	**158,104**	

الملاحظة 6 - الممتلكات والمنشآت والمعدات

التكاليف	الأرض والمباني	مشروع مبنى المكاتب	السيارات	أثاث	معدات مكتبية	معدات حاسب آلي	إجمالي
في 1 يناير 2022	-	-	33,696	69,525	68,034	154,826	326,081
الاضافات	337,486	-	146,612	15,647	9,033	34,943	543,720
إهلاك	-	-	-		-	(6,235)	(6,235)
في 31 ديسمبر 2022	337,486	-	180,308	85,172	77,067	183,535	863,566
في 1 يناير 2023	**337,486**	**-**	**180,308**	**85,172**	**77,067**	**183,535**	**863,566**
الاضافات	**-**	**26,500**	**-**	**3,523**	**24,827**	**39,507**	**94,357**
إهلاك	**-**	**-**	**-**	**(8,912)**	**(2,077)**	**(2,019)**	**(13,008)**
في 31 ديسمبر 2023	**337,486**	**26,500**	**180,308**	**79,782**	**99,817**	**221,023**	**944,915**
الإهلاك							
في 1 يناير 2022	-	-	27,331	41,607	39,735	65,025	173,698
الاضافات	-	-	29,495	7,855	5,183	31,620	74,153
إهلاك	-	-	-	-	-	(6,235)	(6,235)
في 31 ديسمبر 2022	-	-	56,826	49,462	44,918	90,410	241,616
في 1 يناير 2023	**-**	**-**	**56,826**	**49,462**	**44,918**	**90,410**	**241,616**
رسوم الفترة	**-**	**-**	**39,231**	**8,499**	**6,769**	**50,980**	**105,479**
إهلاك	**-**	**-**		**(8,912)**	**(2,077)**	**(2,019)**	**(13,008)**
في 31 ديسمبر 2023	**-**	**-**	**96,057**	**49,049**	**49,610**	**139,371**	**334,087**
القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2023	**337,486**	**26,500**	**84,251**	**30,733**	**50,207**	**81,652**	**610,828**
في 31 ديسمبر 2022	337,486	-	123,482	35,710	32,149	93,124	621,950

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 7 - الأطراف المعنيين**
			المبالغ المستحقة على الأطراف المعنيين
2,184,069	2,173,202	**-**	أمانة الكوميسا
			المبالغ المستحقة للأطراف المعنيين
16,385	5,312	**15,895**	أمانة الكوميسا

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 8 - المبالغ المستحقة**
3,144	-	**12,000**	الدفعات المقدمة
495	3,626	**8,273**	ضريبة القيمة المضافة
	1,000	**280,797**	قروض وسلف الموظفين
3,639	4,626	**301,071**	

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 9 – المبالغ النقدية وما في حكمها**
198,872	279,039	**335,239**	بنك ستاندرد تدفقات منتظمة (دولار أمريكي)
2,179,158	1,810,029	**1,050,462**	بنك ستاندرد تدفقات تشغيلية (بالدولار الأمريكي)
485,164	1,550,746	**332,986**	إيكوبانك إيرادات (بالدولار الأمريكي)
2,878	5,369	**33,309**	بنك ستاندرد تدفقات منتظمة (MWK)
42,775	79,278	**107,890**	بنك ستاندرد تدفقات تشغيلية (MWK)
8,458,276	5,706,225	**6,033,328**	إيكو بنك ودائع تحت الطلب قصيرة الأجل
10,552,267	7,871,637	**2,543,044**	بنك ستاندرد ودائع تحت الطلب قصيرة الأجل
	3,026,815	**7,411,021**	بنك إن بي إس حساب ودائع قصيرة الأجل
	3,021,500	**5,334,772**	بنك استثمار سي دي إتش ودائع قصيرة الأجل
	-	**218,944**	حساب قروض الموظفين
21,919,390	23,350,638	**23,400,995**	

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 10 - الذمم الدائنة**
30,867	10,000	**20,000**	رسوم مراجعة الحسابات
0	208,516	**214,695**	بدل إجازة
4,937,088	4,937,605	**2,707,790**	رسوم إيداع طلبات الاندماج المستحقة للدول الأعضاء
1,253,113	653,475	**934,502**	الإيرادات غير المكتسبة - رسوم الاندماج
-	39,191	**7,711**	المصروفات المستحقة
6,221,068	5,848,787	**3,884,698**	

2021	2022	**2023**	**الملاحظة 11 - الإيرادات المؤجلة**
485,114	520,919	**598,812**	الرصيد في 1 يناير
(777,373)	(719,286)	**(722,093)**	إضافة الدخل المؤجل إلى الدخل (انظر الملاحظة 1)
836,485	813,140	**774,539**	الإيرادات المؤجلة للسنة
(23,307)	(15,961)	**(10,004)**	النفقات الرأسمالية
520,919	598,812	**641,254**	الرصيد في 31 ديسمبر

الموقع: لجنة المنافسة في الكوميسا الطابق 5 ، منزل كونجمبى
صندوق بريد :30742
ليلونغوي 3, مالاوي
@CCC_COMESA
COMESA Competition Commission
COMESA Competition Commission
الهاتف: +265 01 772466
البريد الإلكتروني: compcom@comesacompetition.org
الموقع الإلكتروني: www.comesacompetition.org